علاقة الفعل الثلاثى بزوائده
في ضوء علم الصيغ الوظائفى
بحث في النموذج التركيبي والدلالى

د/ ممدوح عبد الرحمن

كلية دار العلوم

جامعة المنيا

رقم الإيداع : ١٣٩٦٤ / ٢٠٠١

الترقيم الدولى : I . S . B . N

977 – 273 – 238 – 6

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ وَالمُؤْمِنُونْ ﴾

صدق الله العظيم

إهـــداء

إلى معلمتي الأصلية السيدة / **جليلة حسنين منصور** التي علمتني أبجديات الحياة والمعرفة،وشمعتي التي تضئ لي السبيل بعد أن ظلمت عيناي وشراعي الذي يشق لي الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبيّ ، وكهفي الذي أخفي فيه ضعفي عن أعين الناس ، وساعدي وعوني يوم لم ينفعني جهدي واجتهادي ، وصديقتي بعد أن دفنت أصحابي في التراب ، ومركبي الذي يقلني بعد أن ضاق الطريق بقدميّ :

فعدت كذي رجلين ، رجل صحيحة

ورجل رمي فيها الزمان فشلت

وكنت كذات الظلع لما تحاملت

علـــي ظلعها بعد العثار استقلت

أ- [أ] هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحليل ظاهرة عقد الصلة بين الصيغ والمعاني أو الزوائد بهذه المعاني حين تتصل بهذه الصيغ ، وبيان هذا الجانب المعيارى من جوانب تناول اللغويين والصرفيين بهذه الصيغ ، كما يهدف إلى بيان الفرق بين محاولة وضع أقل عدد ممكن من الضوابط وطبيعة الاستعمال الذي يتسع لعديد من الوظائف بعضها يتعلق ببناء الصيغ ويتعلق بعضها بالوظائف المختلفة التي تؤديها ، كما يهدف إلى بيان أن الصرفيين لم يُفرقوا في هذه الظاهرة بين الوظائف النحوية والوظائف الدلالية ، ويهدف إلى توضيح أن للميزان الصرفي من ناحية وتطور التأليف في الظاهرة من ناحية أخرى دوراً في تقديم علماء العربية للظاهرة في كتبهم على هذا النحو المعيارى الذي ظلت تتناوله كتب اللغة والتصريف من ناحية والدارسون من ناحية أخرى إلى يومنا هذا ، ولتحقق هذه الدراسة مبدأ أن اللغة نظام من الأنظمة Language is a system of systems يتفرع بعضها عن بعض ، ولهذا فمن غير الممكن أن تتحكم الصيغة وحدها وهي نظام فرعى في دلالة الكلمة ووظائف استعمالها بمفردها .

[ب] موضوع البحث :

مثلت ظاهرة الزوائد وارتباطها بمجموعة من المعانى في كتب اللغة والتصريف النظرة المعيارية وكانت هذه الظاهرة أحد المعايير في جهاز القواعد ، وكان قد اعتمد على معايير ، كما ارتبط بمعايير أخرى كفكرة الأصل والميزان الصرفي ، وإذا ما تفهّم الدارس طبيعة العربية الفصحى القائمة على المعيارية عَظُمَ في عينه ما توصّل إليه اللغويون العرب من نتائج وإن حكموا على ما صادفوه بالخطأ ؛ لأنّهم ينطلقون في كلّ ذلك من نظرة حدّدتها لهم لغتهم وظروف حياتهم وما لحق بذلك من أهداف [١].

لكـــل كلمة صيغة أو بناء ؛ لأن كل كلمة في اللغة لها هيئة حاصلة باعتبار ترتيـــب حروفها وحركاتها وسكناتها ، وتنقسم الصيغ العربية – من حيث إمكانية تصريفها – إلى مجموعتين متفاوتتين :

إحداهما : مجموعة لا تدخل في موضوع علم الصرف ؛ لأنها لا تتصرف ولا تُشْتَق ولا يشتق منها ، وهي الحروف (أي الأدوات) ، والأسماء المبنية (أي غـــير المعربة) ، والأفعال الجامدة . **والأخرى** : مجموعة الأسماء المتمكنة (أي المعربة) والأفعال المتصرفة .

ولفـــت هذا التفاوت أنظار اللغويين المحدثين والقدامى ، فعبر عنه القدماء بأنه الفارق بين صيغة تتصرف " أو تشتق أو يشتق منها " وأخرى لا تتصرف ولا تشتق ولا يشتق منها .

إلا أن وقفة المحدثين عند السمات الفارقة بين الصيغتين كانت أكثر تفصيلاً وأدق تحليلاً ، فنبهوا إلى أن هناك سمات عامة للصيغ الصرفية إلى جانب السمات الخاصة التي عرفها القدامى (٢) .

والفعـــل مادام مجرداً فله معناه الخاص في الدلالة على الحدث والزمان ، وإذا زيـــد فـــي صيغته حرف أو أكثر من حروف الزيادة لغير الإلحاق ، صار ذا معنى جديدٍ أو معانٍ متنوعة .

ولحروف الزيادة الداخلة على الأفعال أثران رئيسان :

أولهما : ما يترتب على وجود تغيير متصلٍ بالمعنى كإفادة التكثير أو المشاركة أو السلب أو الإزالة أو الاستحقاق .

وثانيهما : ما يترتب على حدوثه تغييرُ متصلُ بالعمل ، حيث تجعل حروف الزيادة بعض الأفعال متعدية أو لازمة وفقاً لما هو مستقر في كتب التصريف .

وقـــد تكونت هيئات بفعل الزوائد ومعانيها المستقرة عند الصرفيين ، فيأتى مزيد الثلاثي إما بحرف أو بحرفين أو ثلاثة ليتشكل من مجموع الزيادة اثنتا عشرْة صـــورة ، في المزيد بحرف يأتى (فَعَّل – فَاعَلَ – افْعَلّ) ، وفي المزيد بحرفين

يـــأتى : انْفَعّــلَ – تَفَاعَلَ – انْفَعَلَ – افْتَعَلَ – افْعَلَّ) ، وفي المزيد بثلاثة أحرف يأتى (استَفْعَلَ – افْعَالّ – افْعَوْعَلَ – افْعَوّلَ) .

ودرس الفصائل أو الأقسام صعب ؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف بالتدقيق إذا ما كـــان وعـــي الناطقيـــن يذهب أبعد من التحليلات التي يقوم بها النحوى . غير أن الجوهرى هو أن التجريدات ترتكز دائماً في نهاية التحليل على الاستعمالات . فكل تجريد لغوى غير ممكن الوجود دون طائفة من العناصر المادية التي تكوّن أساسه ، فـــالعودة ضرورية ، إذن في نهاية الأمر إلى هذه العناصر (٣) ، وعلى هذا تُعَدُّ الحركات والتضعيف والتنوين والهمزات الوحدات الدنيا في الدلالة ، أما الوحدات الكـــبرى فهـــي الصيغ والكلمات والجمل والأساليب ، لكنّ وظائف هذه الوحدات الدنيا يسهم بقدر لا يستهان به في دلالة الصيغ والجمل والأساليب .

فتكشف رموز التنوين والتضعيف وهمزة القطع وأصوات المدّ وغيرها عن أصـــواتٍ حقيقة هي لبنات في النظام الصوتى للعربية ، ولكلٍ منها بالإضافة إلى ذلـــك وظـــائف أخـــرى ، فالتنوين ذو وظيفة صرفية – نحوية ، إنه أمارة التنكير وغيره ، ودليل صرف الاسم ونزعة من باب الممنوع من الصرف .

وللتضـــعيف وظـــيفة مماثلة صرفياً ونحوياً ، إنه ينقل الكلمة من وزنٍ إلى وزنٍ آخـــر ، ولكل من الوزنين دلالته الخاصة ، كما في نحو " قَتَل × قتَّل " وهو كذلـــك وسيلة لتعدية الفعل اللازم ، كما في نحو " كرمُ – كرّم " ، وتشارك الهمزة التضـــعيف فـــي هـــذه الوظـــيفة ، وظيفة التعدية ، وتزيد عليه وظائف أخرى ، كاستعمالها أداة استفهام مثلاً ... إلخ .

فلهـــذه العناصـــر الصـــوتية وظائف (٤) والزوائد أو اللواحق أو اللواصق مصـــطلحات تتوارد للدلالة على ما يتصل بالكلمة فوق حروفها الأصول ، وتحمل دلالاتٍ وظيفـــية أثناء اتصالها بالكلمات ، وهي علامة على مورفيم معين ، أو ذى دلالة محددة .

وهذه اللواحق تقوم بدور وظيفي لا علاقة له بالمعجم ، فالمعجم لا يهتم بما يكـــون فـــي الصدر أو الأحشاء أو الأعجاز ؛ إذ ليس لهذه اللواحق مدخل معجمي

خاص ، وتتحدد معانيها الوظيفية في إطار دراسة النحو والصرف ، فهما يحددان وظائف هذه اللواحق ومعانيها الوظيفية .

لقد نظر علماء اللغة في مفردات اللغة ومعاني هذه المفردات ، وفي صيغها وتراكيـبها وخلفـوا لنا في كل ذلك الجليل من الآثار ، ووضعوا تحت أيدينا تراثاً لغوياً ، ولم تقف جهودهم عند دراسة هذه الجوانب التي تتصل بمادة اللغة نفسها ، بـل قدمـوا لـنا كذلـك ضروب شتى من القضايا والمشكلات التي تتصل بلغتهم وفكرتهم عنها ومكانتها عندهم (٥) .

فقد رأى " ابن فارس " أن من سنن العرب الزيادة في الحروف ويكون ذلك إمـا للمبالغة وإما للتشويه والتقبيح ، كما رأى العرب في تزييد الزوائد في الكلمة تعظيماً للشيء أو تهويلاً وتقبيحاً (٦) .

كمـا يقـول " وهـذا مما زيدت منه الزوائد تهويلاً وتفخيماً " (٧) ، ويقول وكرّرت تأكيداً للمعنى (٨) ، أو يقول " العرب تزيد حروف الفعل مبالغة (٩) .

ولكن غيره من الصرفيين يتمسكون أشد التمسك بفكرة الأصل والزوائد ولا يتجاوزونها ، وفي حالة اللواصق يبدون صعوبة وشدة في الموافقة على زيادتها ، وذلـك مـثل " أبـى عثمان المازنى " وابن عصفور وأبى حيان الأندلسى ، وابن عصـفور أشدهم تمسكاً بفكرة الأصل والزوائد ، في حين يظهر ابن جنى مرونة في بعض الأحيان .

وهـناك نـوع من الزيادة وظيفته جعل بعض الكلمات على أوزان كلمات أخـرى ، وربما كانت الزيادة تكريراً لحرف من حروف المادة الأصلية ، كما في (جَلْبَـبَ) فـإن مادتهـا (جَلَبَ) وربما كانت إدخالاً لحرف آخر مثل (كوثر) الملحقة بجعفر ، وهذا يدل على أن الزيادة للإلحاق ليست في حدود حروف الزيادة العشـرة ، بـل قـد يكون الإلحاق بأى حرف من حروف الهجاء يحقق الغرض المطلوب .

وهذا الإلحاق وسيلة من وسائل اللغة في صوغ أفعال ذات دلالات متجددة ، ويكـون الفعل الملحق عادة ثلاثياً فيزاد حرفاً ليلحق بالرباعى المجرد ، أو حرفين ليلحق بالرباعي المزيد بحرف ، أو ثلاثة أحرف ليلحق بالرباعي المزيد بحرفين .

ولا ريـب أن لهـذه الزيادة فائدة في توسيع الدلالة أو تخصيصها وإحداث دلالة جديدة لم تعرفها اللغة من قبل (١٠) .

ويرى اللغويون المعاصرون أن النظرية اللغوية لكى تكون واضحة ، فلابد أن تكـون قـادرة على كشف العلاقات بين الصيغ (١١) ، والصرفيون العرب قد استطاعوا كشف تلك العلاقات كشفاً واضحاً ، فإن المعاني السابقة للصيغ إنما هي مجموعـة مـن الجوانـب التطبيقـية التي أشاروا إليها من خلال بعض السياقات والشـواهد التـي توضـح الـنظرية وتؤيد وجود بعض المعاني للصيغ الصرفية كالمطاوعة ، واختصار الحكاية ، والتّعدية والصيرورة وسواها .

ومـن هنا نستطيع أن نقول إن حديث القدامى والمحدثين عن معاني الصيغ الصـرفية كان يطبعه النظر في الصرف والنحو والدلالة مما يمكن أن يؤدي إلى وجود نظرية طريفة تطبع هذا الحديث (١٢) .

فقـد عرفت العربية طرقاً من التحويلات في الجملة الفعلية ، فالفعل اللازم وهـو فعل له قوة واحدة أو محدودة بعنصر واحد هو الفاعل يمكن أن يتحول إلى فعـل متعدٍ متحكم في عنصرين هما الفاعل والمفعول من خلال وسائل محددة في الـتعدية بحـرف الجر أو التغيير في صيغة الفعل أو التضمين وهو إشراب اللفظ معـنى لفـظ آخر وإعطاؤه حكمه . وهذه العملية يطلق عليها التوسع والامتداد ، وتقابلها عملية أخرى هي عملية الاختصار أو الإيجاز ، وذلك حين يتحول الفعل المـتعدي ذو القوتيـن إلى فعل لازم ذي قوة واحدة من خلال عدة وسائل أيضاً ، كالمطاوعة والتغيير في صيغة الفعل والتضمين كذلك .

واسـتعملت العربية كذلك الأفعال التي لها معنى واحد ، ولكنها تختلف في قوتها ، وتعرف على النقيض من تلك أفعالاً تتفق في معنى عام ، وتتفق في قوتها أيضـاً ، وهـي مجموعة الأفعال المتعدية إلى مفعولين ، وهي الأفعال الدالة على

معنى الإعطاء أو المنح ولها أحكامها والأفعال الدالة على اليقين أو الرجحان (أفعال القلوب ، وأفعال التحويل أو التصبيير) ولها أحكامها ، أما القسم الأخير فهو الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، وقد انتقلت أفعاله من القسم السابق من خلال عملية توسيع أيضاً بإضافة عنصر " همزة التعدية " ، ولها أحكامها ، وهي محدودة للغاية ولها استعمال محدد .

ويطلق على عملية زيادة عدد العناصر وحدة واحدة حالة التعدي وعلى إنقاص عددها وحدة حالة اللزوم . أما الحالة الأولى وهي حالة التعدي أو إضافة عنصر تطلق على الفعل الجديد مقارنة بالفعل السابق ، وذلك حين يزداد عدد العناصر وحدة . فالفعل (أسقط) المتعدى للفعل (سقط) والفعل (أرى) المتعدى لفعل (رأى) بالنظر أو بمراعاة المعنى ، وتتصل هذه العبارة بمقولة علماء العربية " زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى " .

ويلاحظ هنا أن العنصر المضاف يكون إما الفاعل القائم بالحدث مباشرة أو على الأقل صاحب الحدث – غير المباشر – ولكنه غالباً الأكثر وضوحاً وتأثيراً ، وهذه العمليات أو التحويلات وانتقال الفعل من قوة إلى قوة أكبر أو العكس لا تتوقف على الصيغة بقدر ما تتوقف على المادة المعجمية (١٣) .

[ج] أهمية البحث :

تتمثل أهمية هذا البحث في تحليل منهج اللغويين والصرفيين ونظرتهم المعيارية من خلال ظاهرة علاقة الصيغ والزوائد بالمعاني وقصور هذه النظرة التي تُجدّ من وفاء لغاتهم بأغراض الناطقين واستعمالاتهم على مر العصور ، وفي مختلف الأمصار وفي المستويات اللغوية المختلفة ، فالضوابط التي وُضعت لهذه الصيغ تدل على قصور العربية ذاتها وليس نظام قواعدها ، ففي النظام الصرفي بصفة عامة وهذه الظاهرة بصفة خاصة سلكوا في تقعيد مادته مسلكاً مشوباً بالافتراض أو التأويل والتعسف ، حتى يخضعوا الأمثلة المختلفة في بعض خواصها وطبيعتها لنظام واحد مُضَحِّين بذلك بالفوارق التي تميز بعضها من بعض .

فالمـــبدأ العام عند الصرفيين يعمل على إطراد القواعد وتعميمها من حيث ضم مجموعة من المعاني تحت طائفة من المبانى وهو مبدأ ومطلب مهم في ضبع القواعـــد ، بحيـــث تصبح القواعد قليلة ومحدودة تحت ضوابط معينة ، ولكنهم في أحـــوال أخـــرى وهي أحوال التحليل وتفسير الاستعمالات يلجأون إلى إعمال مبدأ الاتساع والمرونة في مواقع الكلمات ورتبتها ودلالاتها ووظائفها وهذان مطلبان لا يجتمعان خصوصاً أن الصرفيين جعلوا الاتساع وظيفة من الوظائف التي تسند إلى كـــل صـــيغة ، وكانت إضافات الأجيال المتعاقبة من الصرفيين في هذه الظاهرة تعـــتمد علـــى الاتساع في استعمال الصيغ حتى إن الصيغة الواحدة جعلوا لها في بدايـــة عهـــد التأليف الصرفي ستة معانٍ ، ثم وصلت عند المتأخرين إلى عشرين معـــنى ، ولكن الأولى بل الصواب أن نضع نظاماً فرعياً لهذه الأمثلة وفاءً بحقها وطبيعتها ، وحفاظاً على وحدة المنهج ، وتجنباً للخلط بين لبنات ذات خصوصيات مخـــتلفة ، قد يفسد ضمها بعضها إلى بعض في جدار واحد هندسة النظام العام ، وهو ما نلمسه بوضوح في أعمال التقعيد على المستويات اللغوية كافة (١٤) .

ووقـــف الاستشـــهاد بتاريخ معين معناه إغلاق باب البحث العلمي بعد هذه الفـــترة التي حدودها نهاية لدراستهم ، وقد حدث بالفعل إذ لم يقدموا على دراسة اللغة في أي زاوية أو جانب بعد هذا التاريخ ولم يكتفوا بهذا ، بل حكموا على كل الظواهـــر اللغويـــة التي وجدت بالعربية بعد هذا التاريخ على أنها أمثلة صريحة للخطـــأ والانحراف ، وكان الواجب فتح باب الدراسة للغة في فتراتها المتعاقبة ، وليكـــن حكمهـــم علـــيها كما يشاءون ولهم بعد هذا أن يفرضوا اللغة أو النموذج اللغـــوي المعين الذي يريدون أن يلقوا به إلى أيدي المتعلمين ، ولكن تبقى لنا بعد ذلـــك ثـــروة هائلة من التراث اللغوي المتراكم على مرور الزمن ، ولقد كان من النـــتائج المباشـــرة لهـــذا المنهج أن أصبحنا اليوم عاجزين عن إدراك ما أصاب العربـــية فـــي عصورها الطويلة ، وأصبحنا لا نستطيع دراسة تاريخ هذه اللغة أو معـــرفة خطـــوط التغـــير الذي لحق بها أو ظروف هذا التغير وما ارتبط به من أسباب .

وهكذا نجد أنفسنا اليوم أمام قواعد لغة كان يتكلمها الناس منذ حوالة أربعة عشـــر قرناً ، جاهلين تماماً قواعدها المستحدثة نتيجة التغير اللغوي . وقد أضاف هـــذا الأمر صعوبة ظاهرة إلى الصعوبات الكثيرة التي تنتظمها العربية وقواعدها لسـنا نـــريد بذلك إهمال القواعد التقليدية لهذه اللغة أو إطراحها ، وإنما تعنى أنه كـــان مـــن الضروري أن تكون لدينا ثروة لغوية أخرى توائم الزمن المتغير حتى نستطيع استثمار هذه الثروة واستعمالاتها عند الحاجة ، وما أشد حاجتنا اليوم إلى مثل هذا .

وبهذا وجب أن تُتَنَاول استعمالات العربية من الثلاثي بمختلف زوائده تناولاً يعـتمد علـــى الاتجـــاه التاريخي بالتحقق أولاً من المعاني التي وضعها اللغويون والصـــرفيون للصـــيغ والزوائد ، وتتبع الدلالات والوظائف التي استحدثتها اللغة لهـــذه الصيغ والزوائد في استعمالات العربية المختلفة من حيث الزمن والمستوى اللغوي ثانياً . أما في الحقل اللغوي فالمسألة يمكن تصويزها هكذا : اللغة بوصفها أداة الفهم والإفهام تتغير وتتطور أردنا أم لم نرد ، على حين ظلت قواعدها جامدة لـــم تنتقل قيد أنملة عن الصورة في كثير من الحالات لا تصور الواقع أو تمثله ، بل إنها أحياناً تناقضه . ومن الواضح انه ليس في طوعنا إهمال القواعد التقليدية ؛ لأنها جزء من تراثنا . ونحن بهذا الوضع أصبحنا في موقف التناقض وهو موقف نـــتج عـــن هذا الأسلوب الذي اتبعوه في دراستهم ، والذي جاء قاصراً من وجهة النظر العلمية .

وهكـــذا يتضـــح لـــنا أنه لم يكن هناك خط تفكيري متصل في دراسة اللغة وقواعدها ، وإنما كانت هناك اتجاهات شتى ومبادئ منوّعة ،يختلط بعضها ببعض ، بل ربما ناقض بعضها البعض الآخر ، وإنه لمن الصعب أن نقرر أنه كان هناك منهج واحد متكامل الخطوات مترابط الأطراف (١٥) .

[د] مشكلة البحث :

ومشـــكلة هـــذا البحـــث تنطلق من مفهوم عام : تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانـــي أو فكـــرة echo-words وتفرع عنها في الدرس الصرفي وضع معنى

محـــدد لكـــل صيغة ، أو وضع مجموعة من المعاني للصيغة الواحدة ، يزيد هذا المعنى بزيادة الزوائد الممكنة لهذه الصيغة ويتناسب تعدد المعاني تناسباً طردياً مع الـــزوائد التي تلحق بهذه الصيغ ، فمن بين صعوبات هذا النموذج ما يتعلق بمادة التحلـــيل ، وهي هنا البنية الدلالية للغة ومنها ما يتعلق بمنهج التناول ، أما بالنسبة للـــنوع الأول فإن طبيعة اللغة في إنشاء العلاقات الدلالية مسألة معقدة ، حيث نجد عدداً من الظواهر التي لا تجعل " المعنى " ثابتاً في نقطة معينة لا يغادرها . ومن ثم فإن الوحدة المعجمية الواحدة قد تدخل في أكثر من علاقة مع الوحدات الأخرى : ســـواء عـــن طريق التعدد في المعنى ، أو انحسار دائرتها الدلالية ، أو تحولها المجـــازى أو خـــروجها تماماً من دائرتها الدلالية الأصلية . وأما عن التناول فهو ذلك المنهج المعيارى بكل ما وقف عليه الوصفيون من مثالب وعيوب (١٦) .

تؤثـــر البنية الداخلية للأفعال على أزمنتها وعلى علاقاتها بعناصر السياق اللغوي التي يمكن أن تضامنها وكان الأجدر بالصرفيين أن يشيروا إلى تأثير البنية الداخلـــية والـــزوائد فـــي إنشاء هذه العلاقات ودورها في التعدى واللزوم وتحديد الزمـــن بدلاً من انحسار المسألة في حقول دلالية منتشرة تدل على استقراء بعض أفعال اللغة ولا تضع الثقة الكاملة فيما صنعوا .

ولا جـــدال فـــي هذه الزوائد المفارقة التي أحصاها الصرفيون وساقوا لها الأمـــثلة ، غـــير أنـــه توسع في إضافة عدد من الزوائد السابقة واللاحقة ، مما لم يلتفـــت إلـــيه الصرفيون ؛ لأنها لم يتكشف النقاب عنها ، إلا بعد تطور الدراسات الحديـــثة فـــي عصـــرنا هذا ، فعرف الباحثون أن هناك زوائد ثابتة أضيفت إلى الأصـــل الاشـــتقاقي في أزمان قديمة وتناست الأجيال هذه الزيادة ، وخفى أصلها علـــى المتأخرين فظنوا أن هذه الزيادة جزء من بناء الأصل فأدرجوا كلمات هذا النوع تحت الرباعي والخماسي المجرد .

ويســـمى " *هـــنرى فليش* " هذه الإضافة بالإلصاق ، ويتحدث عن السوابق واللواحق في الصيغ الاسمية ، ثم يتحدث عن السوابق واللواحق في الصيغ الفعلية فـــي فصـــل آخر من كتابه إلا أن " فليش " في حديثه عن السوابق واللواحق يلتزم

بذكر الزوائد التي تضاف إلى أوائل الكلمات أو أواخرها بحيث لا تتأثر بها طبيعة الأصل الاشتقاقي ؛ إذ يبقى الأصل الثلاثي ثلاثياً ، كما كان قبل إضافة هذه الزوائد إليه ، فالزوائد التي أوردها في بحثه لا تخرج من حيث المبدأ عن تلك التي أشار إليها النحويون القدامى وهي زوائد لا تخفى حقيقة الأصل الاشتقاقي ، بل يكون المتكلم مدركاً لهذا الأصل ، عارفاً كيف يستخرجه من الكلمة .

تحدث "***فليش***" عن الزوائد المفارقة التي يسهل إدراك زيادتها وإمكان مفارقتها للأصل الاشتقاقي ، وهي التي حددها الصرفيون في أحرف [سألتمونيها] ، ولكن " فليش " لم يتحدث إلا عن ستة أحرف منها ، وإن كان حديثه عنها لا يخلو من عمق وطرافة (١٧) .

ومنهج "***سيبويه***" في كتابه كان نموذجاً وصفياً بشكلٍ عام ، إلا أن من تبعه من اللغويين توقفوا عن الاستشهاد باللغة المستعملة في زمنهم وجمدوها على ما استشهد به سيبويه ، فاستعملوا قواعده كقواعد معيارية وحاولوا أن يُخضعوا لها كل ما يُقال ويُكتب في العصور المختلفة ، ولازال هذا حالنا إلى حد كبير بالنسبة لقواعد لغتنا حتى العصر الحاضر (١٨) ، ويمكن إيجاز ذلك في أمرين : الأمر الأول يتعلق بمحتوى تلك القواعد ، والثاني يتعلق بطريقة العرض (١٩) ، ووظيفة اللغوي هي " وصف الحقائق لا فرض القواعد " (٢٠) .

أخذ الصرفيون من عدد محدود من المعاني معياراً يصنفون على أساسه الأفعال فعقدوا صلة بين الصيغة الواحدة وعدد من هذه المعاني ، بحيث اشتركت المعاني جميعاً في جميع الصيغ ذات الزوائد وتميزت بعض الصيغ بشمولها لهذه المعاني مثل (أَفْعَلَ) ونجد في بعض هذه الصيغ أن تؤدي إلا معنى واحد مثل (افعوّل) و (افْعَوْعَل) .

وقد كانت محاولة للتعرف على معاني الصيغ الصرفية ، وربما يثار التساؤل التالي " هل يوجد رابط مشترك يجمع تلك الصيغ ؟ " وهل يوجد ما يمكن أن نطلق عليه " نظرية " من شأنها جمع تلك المعاني فيما بينها ؟!

كـــلاً ؛ إن الرابط المشترك هو مجموعة المعاني التي اشتركت فيها الصيغ جمـــيعاً كالـــتعدي فـــي بعضها واللزوم في بعضها الآخر ، واشتراكها في السلب والإزالة والاستحقاق والاتساع أي استعمال الصيغة بدلالة أكثر من صيغة أخرى .

والدليل على ذلك ما يلي :

١- هناك صيغتان تدلان على " اختصار الحكاية " وهما :

[أ] فعّل .   [ب] استفعل .

وهـــذا الاختصـــار إنمـــا يعـــد ظاهرة تمييز " الأداء اللغوي " لدى المتكلم الفطرى ، بل إن بعض الأفعال الدالة على الاختصار تستعمل في الحياة اليومية ، وفـــيما يتصـــل بالشعائر الدينية ، وذلك نحو : (سبّح ، لبّ ، هلّل) . وإن كان بعضـــها أكـــثر شيوعاً من غيره ، ويعد الاختصار كذلك طريقة من طرق الأداء الدلالى التي تتميز بالسرعة في التوصيل ، فإن " استرجع " مثلاً تدل على ﴿ إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾ وهي مكونة من عشرة عناصر أساسية مباشرة وهي :[إنّ ، ونا ، واللام ، والله ، والواو ، وإنّ ، ونا ، وإلى ، والهاء ، وراجعون] بالإضافة إلى اختلاف التركيب النحوي للصيغة ومعناها .

٢- المطاوعة من المعاني التي تشترك فيها بعض الصيغ وهي :

[أ] أفْعَلَ .   [ب] انفعل .   [ج] افتعل .

[د] تفعّل .   [هـ] تفاعل .

وتلك المطاوعة تتصل بالتركيب النحوي للجملة ، والوزن الصرفي للفعل ، بالإضافة إلى الدلالة ، حيث إن صيغة " انفعل " تتصل بالحركة الحسية .

٣- هـــناك إحـــلال بيـــن الصيغ ، وهو يعد من معالم الحديث عن معاني الصيغ الصرفية عند القدامى والمحدثين ومنه ما يلى :

أفعل ←——— استفعل   فاعَل ←——— فعّل

فَعّل ←——— تفعّل   استفْعَل ←——— أفْعَلَ

وهـذا الإحلال يساعد في التأويل للصيغ بما يتفق مع المعنى فإن الجملة : ضاعفت الشيء ، معناها : ضعّفت الشيء .

والتضعيف لعين الكلمة للدلالة على " التكثير " مثلاً .

٤- التعدية من أسس الحديث عن معاني الصيغ ، وينظر إليها الصرفيون من خلال التركيب الخاص بالجملة ، حيث إنه يتأثر حين إحلال صيغة محل أخرى .

٥- اللجوء إلى اشتقاق صفة من الصيغة للدلالة على المعنى الخاص بها ، ومن أمثلة ذلك :

ألبن ⟵ لبن	أمصر ⟵ مصر
أصبح ⟵ الصباح	أعجم ⟵ العُجمة
أحمد ⟵ محمود	فَسّقَ ⟵ الفِسق
قوّسَ ⟵ القوس	استغفر ⟵ مغفرة

٦- وضع فعل في الجملة التي تدل على معني الصيغة ، مأخوذ من معنى الصيغة نفسها ، ومن ذلك ما يلى :

<u>الإزالة</u> : أقذيت عين فلان ، أي : أزلت القذى عن عينه .

<u>المصادفة</u> : أبخلت زيداً ، أي : صادفت زيداً بخيلاً .

<u>الاستحقاق</u>: أحصد الزرع ، أي : استحق الزرع الحصاد .

<u>التعريض</u>: أرهنت المتاع ، عرضت المتاع للرهن [٢١].

ويرى اللغويون المعاصرون أن " النظرية اللغوية " لكي تكون واضحة ، فلابد أن تكون قادرة على كشف العلاقات بين الصيغ [٢٢] .

وهناك مجموعة من الجوانب التطبيقية التي أشاروا إليها من خلال بعض السياقات والشواهد التي توضح " النظرية " وتؤيد وجود بعض المعاني للصيغ الصرفية كالمطاوعة واختصار الحكاية والتعدية والصيرورة وسواها .

إن نظـــرة القدامـــى إلـــى اللغة بالحدود القائمة على أساس الزمان المعين والمكـــان المخصـــوص ، هي إحدى الأسباب التي نجم عنها فقدان تدوين الألفاظ والـــدلالات المـــتطورة لهذه الألفاظ وعدم تتبع ظاهرة التغير الدلالة للألفاظ ، وقد اســتوجب هذه النظرة أن يتمسك هؤلاء اللغويون في الغالب بالدلالة القديمة للكلمة أو المعاني الأصلية للألفاظ كما سجلتها المعجمات أول مرة في الاحتجاج اللغوي ، فقـــد ذهـــب " ابن فارس " إلى أن أي تغير يحدث فهو موقوف على ما سمع ؛ إذ عقب على طائفة من الألفاظ التي تغيرت معانيها (٢٣) .

نجد كثيراً من دلالات الأبنية ، كما اصطلح عليها الصرفيون تشبه دلالات الأبنية عند اللغويين ، فكلا الجانبين يتحدث عن الأفعال : مثلاً عن استعمال صيغة " فَاعَلَ " للدلالة على المشاركة الحقيقية للفاعل والمجازية للمفعول نحو : خاصم ، وجـــاذب ، والتكثـــير نحـــو : ضاعف ، والموالدة نحو : تابع ، واستعمال صيغة "افْتَعَلَ " لمطاوعة " فَعَلَ " نحو : نبهته فتنبه ، وللاتخاذ نحو : اختتم اتخذ خاتماً ، وللتصريف بجهد نحو : اكتسب ، وللاختيار نحو : انتقى (٢٤) .

وقـــد أشار " سيبويه " إلى سمة تتسم بها الأفعال المتعدية في نقلها بالهمزة والتضـــعيف فـــي آن واحـــد ، ولا يختلف المعنى نحو : " أنجاه به ونجّيته " (٢٥) "أعاذه وعوذه منه " (٢٦) ، " أمكنه ومكنه منه " (٢٧) ، " أوصاه به ووصاه " (٢٨) ، " أقدره وقدره عليه " (٢٩) ، " أفرحه وفرحه به " (٣٠) .

فـــي حيـــن أن هناك أفعالاً تتعدى بالهمز والتضعيف معاً ، يختلف المعنى بيـــنهما نحو : بطرته بالسيف أي : ضربته ، وأبطرته بالسيف أي : جعلته يراه ، أكرَهه على الأمر أي :غلبه وقهره عليه ، وكرّهه إليه أي : جعله كريهاً إليه(٣١) .

إن من وسائل تنمية اللغة خضوعها لقوانين التغير الدلالي ، ويبدو أن النحاة والصـــرفيين العرب أرادوا أن تستقر اللغة عند حدود زمنية ومكانية معينة ، فكما وضـــعوا قواعد النحو الضابطة للحن ، أرادوا أن يصنعوا الصنيع نفسه في معاني الصـــيغ ، فالكلمـــات – وأعـــنى مـــنها الأسماء وبعض الأفعال – تحدد وظائفها العلامـــات الإعرابـــية والالتزام بهذه العلامات يقيد نسبة الانحراف عنها ، ولكن

المعانـــي ليست لها علامات ضوابط تمنع الناطق من أن يحيد عنها ، فلذلك حدد اللغويـــون الصـــرفيون معانـــي لكل صيغة لإخضاعها للقوانين المعيارية لمحاولة السـيطرة على استعمال الناطقين لها فتكون دلالات الصيغ التي وصفها اللغويون والصـــرفيون بديـــلاً عـــن نظام العلامات الإعرابية ، وكذا المعاني التي يرصدها المعجـــم للكلمات ، فكل من العلامات الإعرابية ودلالات الصيغ ومعاني المعجم قيود يضبط بها الاستعمال من ناحية ونرصد بها مدى التطور من ناحية أخرى .

ويـــدرس الفعل من حيث إعرابه وبنائه في مباحث النحو كأنه حقيقة قائمة بذاتها لا علاقة لها بالتركيب وتأليف الكلام . ذلك أن الفعل وغيره من أقسام الكلم إنما تصرف على حقيقتها وتفهم حقيقة معناها بالتركيب إذا ضم بعضها إلى بعض فـــتؤلف مـــنها تركيب يؤدي معنى ويعبر عن فكرة ، إما إدراك مفهومه وهو لفظ مفرد فلا يمكن أن يتهيأ إلا بعد إدراك معناه في تركيب الكلام ، ووظيفته في ذلك التركيب وعلاقته بالأجزاء الأخرى .

ولـــو أننا بحثنا عن أسباب هذا الانحراف في المنهج لاستطعنا أن نرده إلى أسباب وعوامل بعضها تاريخي وبعضها فكرى منهجي [٣٢] .

وجرياً على منهج " حازم القرطاجنى " في فكرة علاقة الأوزان العروضية بالمعانـــي ، وجعل لكل وزن مضموناً معيناً وفقاً لتتابع الحركات والسكنات في كل تفعـيلة أو وزن [٣٣] فـــي العصـــر الحديـــث ، قوبلت هذه الفكرة بالرفض وعدم الاستحسان ؛ لأنها لا تستند إلى مادة الشعر المنظومة أي اللغة بمفردتها وتراكيبها وعلاقـــة المفرد بالمفرد ، والمركب بالمركب ، فيما يعرف في اصطلاح النحويين بـــ [التضـــام والتعاقب] ، وفيما يعرف عند المحدثين بـــ [العلاقات الأفقية ، والعلاقـــات الرأسية] وما أوثق العلاقة بين الأبنية الصرفية والأبنية العروضية ، فالفارق بينهما هو التنوين المسجل كتابياً ، أو الممثل كتابياً في " تفعيلة " ، ولكن لمـــاذا لـــم يقـــبل المحدثـــون عقد الصلة بين الأوزان العروضية والمعاني وقبلها الصرفيون في معاني صيغ الزوائد من ناحية أعنى الصيغ وحسب الزوائد ، سواء

أكانــت حروفاً أم حركات من ناحية أخرى ، وإعادة النظر في المنهج الذي تناول به اللغويون والصرفيون هذه الظاهرة .

[هــ] وسائل معالجة :

حصر معاني الأفعال في دوائر محدودة :

والمــنهج الــذي ســيطر على درس العربية لم يَحُلْ دون التنبه إلى تغير الدلالــة مــن حيث الأسباب والأشكال والمجالات ، وهذا ما نرى له أمثلة كثيرة ، وإذا مــا شقّ على الدارس المحدث البحث عن ذلك في بطون المعاجم وكتب اللغة وغيرها من ضروب التأليف التي شهدت مثل هذا الدرس ، فإن أمامه جانباً واضح المعــالم ، هو خير دليل على تعمّق العرب في الدرس اللغوي التطورى ، ونعنى بذلــك كتب اللحن والتثقيف اللغوي ؛ فاللغويون كما تبينوا أمثلة من ذلك بعد تطور العلوم في العصر العباسي.

كمــا أشــاروا إلى الكثير من أسباب التغير الدلالى ، أما أشكال التغير فقد نصــوا عليها في كتب اللحن صراحة ، فذكروا أبواباً للتخصيص والتعميم والنقل والمجاز والمثل ونحو ذلك (٣٤) .

بدراســة تطور التأليف في الأبنية الصرفية نجد أن الدراسات المبكرة كــ [كــتاب ســيبويه] تهتم بمعاني الصيغ في حدود ضيقة ، ولكنها تتطور عند ابن جــنى في القرن الرابع ثم تتبلور الفكر من ظاهرة عامة في الصيغ واللغة العربية إلــى تطبيقها على الأفعال والزوائد في باب معاني صيغ الزوائد في القرن السابع عــند ظاهــرة تطور تبويب الصرف وذلك في كتاب [الشافية] لابن الحاجب إلى يومنا هذا زيادة في معنى كل فعل ، وهذه الزيادة والتطور ناشئان عن تتبع الأفعال والســياقات والنصــوص بحيث يبدو لكل مؤلف إستعمال لم يتطرق إليه السابق ، وهذا التطور في التأليف يكشف لنا مشكلة هذا البحث من حصر معاني الأفعال في دائــرة محــددة ، وهــو يــدل أيضاً على وسيلة المعالجة ، من حيث وجوب تتبع مخــتلف الاستعمالات في النصوص العربية ، أو التوقف عن حصر هذه المعاني

وربطهـــا بالصـــيغ ، أو صـــنع معاجم ضخمة خاصة بمعاني الأفعال كما صنعت سلســلة مــن الكتب تسمى بالأفعال كالذي صنعه " ابن القطاع " و " السرقسطى " وغــيره ، وعلـــى هــذا فقد واكب الدرس الصرفي في تطوره اتجاه الاستعمال . والـــدلالات المكتســبة التـــي تدرك بتتبع أصول الألفاظ وأوائل وضعها وضروب استعمالها ، ومراحل تطورها (٣٥) .

دخول مستويات أخرى كالمعجم والتركيب والنحو :

تتمـــثل طـــريقة المعالجـــة فـــي المؤلف المكون من الصيغة ومادة المعجم والسمات التي يتسم بها الفعل من حيث قابليته للدخول في عدد من التراكيب ليؤدي الدلالات المختلفة التي تميزه .

وتـــنطلق مـــن منهج واحد يشمل الصرف والتركيب والدلالة إطاراً عاماً ، ولكن المعالجة الخاصة تدخل تحت إطارين رئيسين :

[أ] الانطـــلاق من الصيغة : أي تتعدد الصيغ في الحقل الدلالى الواحد ويكون هذا هو أساس التطور في درس الفكر الصرفي الحديث عن المفهوم القديم .

[ب] الســـياق اللغـــوي والاجتماعـــي الذي ينطلق من التركيب ويخص نوع الفعل وإمكانـــية استبداله وصيغته وزوائده وما يتصل به من مكونات من ناحية ، وحرف الجر ومجروره وموقعهما ودلالتهما من ناحية ثانية .

تـــتخذ طـــريقة معالجة ارتباط الصيغ والزوائد بالمعاني الارتباط ذاته الذي يرتبط به مستوى الصرف بمستويات أخرى كالمعجم والتركيب والنحو . وهكذا ، فإذا انطلقنا من الوظيفة ، فإن الوحدات المعجمية تلتبس بالوحدات التركيبية .

يـــبدو ، إذن، أنه يستحيل تصور المعجم منفصلاً عن التركيب ، ولا تصور التركيب في انفصال عن المعجم ، هذه المستويات الثلاثة في رأى " سوسير" ليست منفصلة عن بعضها البعض ، ومن الوهم التمييز بنيهما ، ومعنى ذلك أن تقسيمات النحو التقليدية لا تتناسب والتمييزات الطبيعية .

ففــيما يخــص التركيــب والصرف ، يبدو أنهما متلازمان ، ولا يستغنى أحدهمــا عــن الآخر ، بل إن الصرف لا يمكن أن يشكل علماً ذا موضوع واقعي ومستقبل ، فهو مجال مصرفي فير متميز عن التركيب ، فالأشكال [التي يدرسها الصـــرف] متعلقة بالوظائف التي يدرسها التركيب] والعكس صحيح أيضاً : إن الأشــكال الصــرفية لا يمكــن أن تصير وحدة استبدالية إلا بالنظر إلى الوظائف التركيبــية التــي تؤديهــا تلــك الأشكال" ضرب ، اضطرب ، تضارب " . وهذه الوظائف التركيبية لا تندرج في باب الصرف إلا حينما يناسب دليل صوتى محدد وظيفة محددة ، وعليه فلكل وظيفة تركيبية وحدة صرفية مخصوصة .

إن التعارض بين الصرف والتركيب تعارض تبسيطي ، ويبدو أن الظواهر الصرفية والظواهر التركيبية ظواهر متلازمة ، ولذلك يجب دراستها دفعة واحدة.

و"سوسير" من خلال نقده هذا التصور النحوي التقليدي يدعو إلى دمج هذين الفرعين وصهرهما في علم واحد هو [الصرف – تركيب] الذي يعنى في الوقت نفسه بوصف قواعد البنية الداخلية للكلمات وقواعد تأليف المركبات في جمل .

أمــا فيما يخص علم المعاجم ، فإن " سوسير " يعترض على إقصائه من النحو ، فالعلاقات بين الوحدات والتي هي من باب الدراسة النحوية يمكن أن يعبر عــنها بواســطة الكلمات ، كما يمكن أن يعبر عنها بواسطة وسائل نحوية . معنى ذلك أن العلاقة بين الوحدات قد تؤديها الكلمات أو الوسائل النحوية ، وأن الكلمات بمــا هــي وحــدات معجمية الوسائل النحوية ، بما هي وحدات تركيبية ، قد تقوم نفسها بالوظيفة (٣٦) .

والكلمة في التركيب غيرها مجردة مفردة ؛ لأنها مجردة مفردة لا هوية لها ، ولكن سماتها الدلالية تتميز عندما توضع في تركيب ؛ لأن " الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة التي توضع لتعرف معانيها في أنفسها ، ولكن لأن يضم بعضها إلــى بعض فيعرف ما بينهما من فوائد " (٣٧) ، كما يقول عبد القاهر الجرجاني : "ومن هنا ، كان لابد لفهم أي عمل فهماً سليماً أن يكون هذا الفهم قائماً على أساس

من المعنى النحوي . ومن هنا ، يمكن القول بحق : " إن مستويات اللغة لا تتضح في خارج الفوارق في الاستعمالات النحوية " (٣٨) .

الصحة النحوية والدلالية :

ولابـد لطـريقة المعالجة من أن تأخذ بتضافر الوظائف النحوية مع الدلالة والسـياق الذي يجمعهما وسيلة من وسائل جلاء المعنى وكشفه وإيضاح مكنونه ، حيـث كان من مشكلة معالجة الصرفيين لمعاني الصيغ والزوائد أنهم سلكوا مسلك المعجميين مـن تصنيف الصيغ وفقاً لمجموعة من الدلالات ثابتة ومعزولة عن تراكيـبها وسـياقاتها ؛ إذ تمد الوظائف النحوية الجملة بالمعنى النحوي الأوّلى ، وهذا المعنى النحوي الأوّلى له نظامه الخاص الذي تختلف درجاته .

والنظام النحوي يتكفل ببيان هذا التدرج ، فهناك صيغ نحوية مقبولة وصيغ غير مقبولة ، وبعضها مسموح باستعماله في الشعر دون النثر ، وبعضها مسموح بـه فـي بعض أنواع التعبير كالأمثال مثلاً ، لذلك قالوا : الأمثال لا تُغيّر وتحكى كما وردت .

والجملـة التي ينكسر فيها النظام النحوي انكسار غير مسموح به مطلقاً في المستوى اللغوي المعين لا تعد جملة صحيحة مطلقاً لا نحوياً ولا دلالياً ، فالصحة الدلالـية هنا مشروطة بالصحة النحوية . ودلالة المفردات – وهي تقريبية – تعد دلالـة أولية كذلكم وهي قابلة للتشكل والتغير حسب وضعها في الإطار النحوي ، فهـي دلالـة متحركة غير ثابتة ، ولا يعد ثابتاً منها إلا المحور الأصلى الذي يعد معدل الاستعمال بين الاستعمالات اللغوية وبين الأفراد المستعملين لها .

وكسـر دلالـة المفـردات الأولية يؤدي إما إلى الخطأ الدلالى مع الصحة النحوية،والصحة النحوية تجريدية ، وذلك لا يحكم على الجملة بأنها من اللغة(٣٩). وإما أن يؤدي كسر دلالة المفردات الأولية إلى الانتقال إلى المستوى المجازى في التعبـير ، وذلـك باسـتعمال المفردات في غير مواضعها التي يحددها لها معدل الاستعمال ، بل في مواضع جديدة ومقبولة في الوقت نفسه .

وإذا أردنا أن نقدم مشروعاً جديداً أو مخططاً لمعالجة معاني صيغ الزوائد فيجـب أن يكـون محوره الرئيس هو " الإسناد وأنواعه " ، فنحن نلاحظ في كل صـيغة وزائـدة يرد المبنى عنواناً ، أما الأمثلة والشواهد فمن مواد اللغة ، ويرد الفعـل مسنداً إلى فاعل يتناسب مع مادة الفعل وصياغته من ناحية ، كما يتناسب مـع الدلالـة المحددة له من ناحية أخرى ، ويأتى هذا النمط برهاناً للمعنى المراد إثـباته أو المـراد إثـبات تغيره ، ولكن إذا استعنا بفعل آخر على الصيغة نفسها وأسـندناه إلى الفاعل الأول فلن يستجيب الفعل للإسناد من جهة الصحة النحوية ، أي سيصـبح التركيـب لاحـناً والمعـنى محالاً ، فمثلاً في صيغة [أفعل] تقول [أزوجـت الفـتاة] أي مسـتحقة للزواج أي بلغت سن الزواج ، وتقول [أحصد الـزرع] أي نضـج واستوى ، فإذا حاولنا إبدال أي فعل بإسناده إلى فاعل الفعل الآخـر لأصـبح التركيب محالاً من حيث الصحة النحوية أولاً والدلالة ثانياً وهذا موافق لرأى النحويين ومصطلحهم [غير الصحيح نحوياً] .

فـ [أضرب] مثلاً تعني أن الفاعل هو المتكلم مفرداً ، بدليل وجود الهمزة والـنون فـي [نضـرب] دلـيل على أن الفاعل جمع من المتكلمين ، والتاء في [تضـرب] دليل على أن الفاعل مفرد مؤنث غائب أو مفرد مذكر مخاطب حسب السياق والياء في [يضرب] تدل على أن الفاعل مفرد مذكر غائب ، وهذا واضح مـن قول ابن جنى " تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة ، فقدموا دليله ، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل ؛ إذ كن دلائل على الفاعلين من هم ، ومـا هـو ، وكـم عددتهـم نحو [أفعل ، نفعل ، تفعل ، يفعل] (٤٠) ، وهي خصيصة في صيغة الفعل في اللغة العربية وهي دلالته على ذات الفاعل ، أو إنه يتضـمن ضمير الفاعل في تركيبه ، وقد تنبه إلى ذلك ***د. عثمان أمين*** في قوله : "والفعـل فـي العربـية لا يستقل بالدلالة بدون الذات ، والذات متصلة بالفعل في تركيبه الأصلى نفسه ، فأنت تقول : أكتب أو يكتب أو تكتب ... إلخ ، أو لا يوجد فـي العربـية فعـل مسـتقل عن ذات ، استعمل مفهوم التغاير في تحليل توزيع العناصـر التركيبية فاقترن بالتالى بأسلوب البحث الألسنى ، فالوحدة اللغوية تتحدد من خلال السياق بواسطة لحظ العلاقة القائمة بين عنصرين من التنظيم اللغوي في

المستوى اللغوي نفسه ، ولا وجود للوحدة اللغوية خارج إطار تعارضها مع الوحدات اللغوية أخرى . فتبدو الوحدات اللغوية ككيانات مترابطة لا يمكن إقرار الواحدة منها إلا بالنسبة إلى وجود وحدة مغايرة لها في المرتبة ذاتها (٤١) .

المعنى النحوي الوظيفي والمعنى المعجمي :

هناك فرق بين المعنى النحوي الوظيفي والمعنى المعجمي ، ويتجلى ذلك في المعاني النحوية التي تتميز عن المعاني المعجمية في البنية اللغوية . أما الدلالة المعجمية فهي دلالة الكلمة المفردة المثبتة في المعجم ، وهي مهمة تكفل بها المعجميون في البيئات اللغوية ، وبلا شك هي الدلالة الأصلية أو الأساسية بالوضع اللغوي ، أو الاتفاق في البيئة الخاصة .

فأصل الكلمة من الناحية الصرفية وحدة صرفية حرة لها دلالة معينة ، وإضافة وحدة صرفية أخرى يكسبها دلالة أخرى ، فإذا كانت الكلمة ترتبط في دلالتها بالسياق ، فإنها ترتبط كذلك بعناصر جزئية تعين على توضيح بقية ما يتصل بها ، وفي هذا ما يؤكد أن " الكل يكتسب قيمته من الأجزاء التي يتكون منها ، كما تكتسب الأجزاء قيمتها بفضل منزلتها من الكل . وهذا ما يبين لماذا كان للعلاقة السياقية بين الجزء والكل الأهمية نفسها التي لعلاقة الأجزاء بعضها ببعض ... فالأمر يتعلق دائماً بوحدات أكبر ، تتركب بدورها من وحدات أصغر منها ، وتجمع بين هذه وتلك علاقة تضامن متبادل (٤٢) ولم يخطئ القدامى وحدهم حين وضعوا لكل صيغة مجموعة من الدلالات تؤديها وتثبت عليها ، وينحلها الصرفيون من " سيبويه " إلى " السيوطي " على سبيل المثال ، بل يحاول كثير من الباحثين المحدثين تصنيف تحليلاتهم للنصوص العربية وفق تقسيم صرفي للدلالة محاولين تبني فكرة [نظرية المجالات الدلالية] أو يقسمون النص الواحد إلى مجموعة من الحقول الدلالية .

وهنا يجب عدم الالتزام بالصيغة الواحدة أي شرط صحة هذا التقسيم الحديث إلى حقول دلالية إلا أن يتحول الحقل الواحد في صيغة واحدة ؛ إذ حاولت الدراسات الحديثة معالجة ما طرأ على الدرس الصرفي من ملاحظة في تناوله

لمعاني الصيغ ، فابتعدوا عن الأبنية ولجأوا إلى فكرة " الحقول الدلالية " التي تهتم بالمعنى المعجمي دون النظر إلى المبنى أو الصيغة ، ولكن هذه المحاولة تعوزها الدقـة في تحديد الإطار الذي يعنون به الحقل ، بحيث يتطابق العنوان مع مفردات هـذا الحقـل بحيـث تـندرج فيه ولا تخرج عن إطاره . فقد قدم " جا كندوف " مشـروعاً أو فرضية " المداخل المعجمية العامة " وفي هذه الفرضية يمثل بأفعال تـتفق فـي المادة المعجمية والصيغة ، فصيغة " افتعل " والمادة " انتقل " فيدخل الفعل في عدد من السياقات بحيث تختلف دلالة الفعل في كل سياق ويختلف أيضاً المعنى الكلي للسياق نفسه مثل [انتقل إلى رحمة الله ، وانتقل إلى وظيفة أخرى ، وانـتقل إلى مسكن آخر] وهكذا ، أو ارتقى إلى وظيفة أعلى ، وارتقى درجات السلم ، وارتقى في معيشته ، وهكذا .

ونلاحـظ هـنا اتحاد هذه الجمل في طريقة التأليف وصيغة الفعل واختلفت الدلالـة بالـرغم من ذلك ، وبهذا بلور " جا كندوف " فرضية " المداخل المعجمية التامة " ، حيث يضاف إلى هذا أن قواعد الحشو الدلالية عند " جا كندوف " [٤٣] أو عند " روفي " [٤٤] ترى ألا تعالق إلا بين المداخل المرتبطة صرفياً ، ولا تعالق بيـن الوحـدات المـترابطة دلالياً فقط ، وهو نقص يضع فرصة إيجاد تعميمات دلالـية مهمـة داخـل المعجم تقوم على مبادئ ترصد في الوقت نفسه التوسعات الدلالـية [الإستعارية والكنائية] والعلاقات الدلالية القائمة في المعجم بين الوحدات المـترابطة ، فإذا افترضنا أن الأفعال في معجم معين يمكن تصنيفها إلى حقول ، أمكننا أن نفترض في المعجم العربي حقلاً يشمل أفعالاً مثل : سافر ، ذهب ، انتقل ، تحـول ، وجـد ، مكث ، بقى ، لبث ... إلخ ، وهي أفعال يمكن تقسيمها إلى ثلاثة حقول فرعية هي أفعال الحركة وأفعال الثبات وأفعال المكوث .

ويقصـد بالحقل الدلالي : تشابه أكبر قدر من الكلمات فتندرج تحت معنى معجمـي واحد نحو : أفعال الحركة والانتقال نحو : رجع إليّ [٤٥] وذهب به [٤٦] مررت به [٤٧] مكر عليه [٤٨] وصل إليه [٤٩] .

وأفعال الثبات والاستقرار : وأكثر ما تتعدى بـ " فى " و " الباء " للدلالة علـى الحـيز المكانى والزمانى الذي يستوعب الحدث نحو : تثبت في الأمر (٥٠) سكنوا في الدار (٥١) ، اطمأن بالمكان (٥٢) ، استقر بالمكان (٥٣) أقاموا بالدار (٥٤) ، وقف في حرب وفي الحج (٥٥) ، وأفعال الحزن والفرح نحو : فزعت منه (٥٦) ، غضـب عليه (٥٧) ، بكى عليه (٥٨) ، أسفت عليه * ، أنست به ** ، سُررً به *** ، سَـعدتُ بـه **** ، وأفعـال الاحـتراز والتجنب نحو : احترز من العدو (٥٩) احـترس مـن البلاء (٦٠) ، فلت من الورطة * مرق السهم من الرمية ** ، فلان زحـزح عن النار *** ، احتاط في الأمر **** ، وأفعال المطاوعة والانقياد نحو : انقـاد له (٦١) زويت إلى الأرض (٦٢) تأتى لها الأمر * ، أخبتوا إلى ربهم ** ، تطـاوع لهذا الأمر *** ، تيسر له الأمر **** ، وأفعال الاعتصام والتمسك نحو : اعتصـمت بـه (٦٣) ، تعصـب القوم (٦٤)، أصر على الذنب * ، تأسيت به** ، استعاذ بالله *** ، وثقت به ثقة **** ، وأفعال الدعاء والطلب نحو:ندب إلى كذا(٦٥) ، نجوت منه (٦٦) ، توكل على الله ولا تتكل على غيره (٦٧) .

وأفعـال الظهور والعلو نحو : طلع من بعيد (٦٨) ، قدح الماء في البئر (٦٩) ، تراءى له الأمر * ، تراءت لنا فلانة ** ، وأفعال الميل والاشتياق نحو : اشتقت إلـيك (٧٠) قنعـت الماشـية للمرتع (٧١) ، صبوت إليه صبواً * ، وأفعال السيطرة والتحكم نحو: أُمّر علينا فنعم المُؤمَّر ** ، تحكّم في ماله *** ، استحوذ عليه **** . وأفعـال الغمـوض والاسـتغلاق نحو : استبهم على الأمر(٧٢) ، استحكم عليه الكلام (٧٣) ، التوى عليه الأمر * .

ومـن حيـث التركيـب هـناك أفعال تلزم حرف الجر بعد استيفاء الفاعل والمفعـول ، وهـي نوعان : نوع يحذف معه حرف الجر في أفعال مسموعة عن العرب ، فيعمل الفعل النصب في المفعولين ، ونوع يجوز فيه حذف أحد المفعولين المسرح أو المقيد بحرف الجر .

وأفعال النوع الأول حصرها السيوطى في " الهمع " وهي [اختار ، استغفر ، سمّى ، كنّى ، زوّج ، عرّف ، حندق بالتخفيف ، هدى ، عيز ، فرّق ، فزغ ، جاء ، اشتاق ، راح ، يعرض ، نأى ، حلّ ، وشى ، أمر (٧٤) .

إن الأفعـال إذن يمكـنها أن تستعمل في أكثر من حقل واحد ، ويمكن أن نستنبط مما سبق أمثلة متعددة ، لذلك نكتفى منها بما يلى :

- ارتقى زيد من أسفل العمارة إلى أعلاها .
- ارتقى زيد من التجارة إلى الوزارة .
- انتقل زيد إلى المنزل المجاور .
- انتقل الكتاب إلى عمرو .
- انتقل المعدن إلى الحمرة .

إن العلاقـة بيـن هذه الاستعمالات المختلفة للفعل الواحد ليست عرضية ، وإنمـا تفـيد أن الفعل يبقى هو نفسه ، ويغير فقط حقله الدلالى عن طريق التعميم عـبر الحقـول ، فإحدى طرق التوسع الدلالى ، إذن تتجلى في الاحتفاظ بسلامة البنية الدلالية الأساسية باستثناء الجوانب التي تتجاوز الحقل الدلالى الخاص .

المعنى الذهني:

وما وصفه " جا كندوف " بالتعميم عبر الحقول يمكن أن يرد بصفة عامة ، بالنسـبة لجانـب مهـم مـن مظاهر التوليد الدلالي يدخل فيه قسم من التوسعات الاسـتعمالية ، يرتـبط بتطعيم بنية حقل دلالى معين ، بحقل دلالى آخر ، ليكون الأثر الجمالى ناشئاً عن إدراك إعادة بناء حقل معروف بطريقة جديدة .

ويتقيد بناء الأنموذج المعد للمعالجة بمتطلبات وضعية عديدة منها :

[١]يجب تحديد العوامل اللغوية التي يجب تفسيرها .

[٢]يجب إيجاد الافتراضات اللازمة لتفسير هذه العوامل .

[٣]يجـب أن يكـون باستطاعة الأنموذج توقع أشياء يمكن لحظها فيما بعد والتحقق منها .

[٤]يجــب التأكد من صواب الأنموذج وصحته ، فالأنموذج يرتبط بصورة عضــوية بمدى إمكانية تطبيقه ، فيتعين إما الأخذ به وإما تعديله ، وإما تطويــره ، وإمــا تعبيره وفقاً لمطابقته للمعطيات الحقيقية وللواقع الذي يتصدى لتفسيره وللتكهن به (٧٥) .

لتبــنى مشــروع أو مخطط جديد لتناول معاني الفعل الثلاثي وزوائده في العربــية بإدخال الوظائف النحوية والوظائف الدلالية وإسناد الأفعال إلى الضمائر واتصــال حروف المضارعة به وتلازم حروف الجر مع بعض صيغه وملاحظة عــدم استجابة المتعدي بنفسه لذلك وتقسيم صيغ الأفعال إلى مستجيب وممتنع ،أو متقبل للارتباط بحرف جر وغير متقبل على أن يكون للعناصر السابقة خانات في جــدول معانــي صــيغ الأفعال ، والأهم من ذلك أن تدرس مدى استجابة الصيغ لمفــردات هــذا المخطط ومدى استجابة مواد الأفعال لمفردات هذا المخطط بأخذ نمــوذج أو مادة على حرف هجائى معين في كتب التصريف أو للأفعال مع ترك خانــات فارغــة لاحــتمالات إضافة عناصر جديدة إلى مفردات المخطط كما هو الحــال فــي جدول " مندليف " لتصنيف العناصر كيميائياً الذي تطور إلى جدول "مزلى " أو " الجدول الدورى الحديث " الذي عدّل فيه ترتيب العناصر وملئت فيه فراغات تركت في جدول مندليف فارغة لوجود احتمالات التطور في التصنيف ، حيــث امــتلأت خانات الحديد والنيكل والكوبالت ، وهذه الفكرة انتقلت إلى ميدان تصنيف المعاجم وهو ما يعرف حديثاً بــ " المعجم الذهنى " .

وهــناك الأخطاء التي يرتكبها الناس في استعمال الكلمات ، وهذه الأخطاء يمكــن أن تفيدنا في النظر إلى المعجم الذهنى وبنيته الداخلية ، فلو كان الترتيب فــي المعجم الذهني ألفبائياً لكان الخطأ يؤدي إلى استعمال الكلمة الموالية ألفبائياً . فالأخطاء تعمل عادة كلمات متقاربة في المعنى، وذلك باستعمال كلمة مقابل أخرى مقاربــة لهــا في المعنى ، فالمعجم الذهني أكثر اهتماماً بالبنى والصيغ ، ومن ثم أكــثر تعقــيداً ، والعربــي يخطئ في الحركات ، أو يخطئ في استعمال الكلمات المتقاربة أو في النطق أو في التركيب ، وأما المعجم الصناعي فله عدد محدد من الكلمــات يمكن عدها وحصرها ، ولذلك فإن المعاجم تكون دائماً متجاوزة بمجرد

ما تقوم بوصفها ، ويقع التغير دائماً . والكلمات أكثر عدداً مما يمكن حصره ، بل إن الكلمات التي نكتب أو تتيح ليست إلا جزءاً صغيراً من الكلمات ، فكل كلمة في المعجم بدء والكلمات ليست نهاية : نسمع كلمات ، ونفكر بكلمات ، والمعجم الذهني ليس له محتوى محدود ، بل نضيف إليه كلمات جديدة ، ونغير نطقها ومعانيها . إنها حركة دائمة وحياة لا يقوى على إدراكها إلا من يحيا ويتحرك ، إننا نتكلم بما لم يسبق أحد أن تكلم به ، نتكلم فنجدد في الصوت والتركيب والدلالة والمقام اللغوي وغير ذلك .

ووحدات المعجم الذهني تحوي كماً هائلاً من المعلومات ولا يمكن أن تحصر في عينات محدودة حتى ولو ارتفع عددها ، ولذلك فإن المعاجم المتوفرة لا تصف الوحدات المعجمية إلا بصفة جزئية غير تامة ، ففي المعجم تعالج الكلمات مفصولة عن الكلمات الأخرى ، بل تعالج بمعلومات مقلصة ومختصرة ، فمثلاً :

بقرة حلوب

* بقرة لبون

- ألبنت البقرة

- حلبت البقرة

* لبنت البقرة

فهذه الأمثلة توحي بأنه يجب أن نحصر الكلمات في اللغة العربية ، فهناك مدخل للحليب ، وهناك مدخل للبن ومعنى الحليب شيء ، ومعنى اللبن شيء آخر ، فالمعجم له ضوابطه وقواعده ، فالفروق بين الكلمات في المعجم الذهني والكلمات في المعجم شاسعة ، ولا يمكن أن نستنتج شيئاً عن معجمنا الذهني بالنظر إلى الطريقة التي تعالج بها الكلمات في المعاجم [٧٦] .

يرى علماء اللغة المحدثون أن الألفاظ تتطور فتكتسب من المعاني أشباحاً جديدة لم تكن لها من قبل ، وأن اللفظة تحيا حياة متجددة ، وهي أبداً في تغير في دلالاتها وفي طرائق استعمالها . وقد استطاع اللغويون المحدثون بعد طول نظر

فــي مــا يطــرأ على المعاني من تغيرات أن يحصروا التغير الدلالى في مظاهر عديدة (٧٧) .

[و] منهج البحث :

منهج هذا البحث تاريخي ؛ لأن هذه الظاهرة استعملت لفترات متعاقبة على ألســنة الناطقين من ناحية ، كما تداولت كتب اللغة والتصريف الظاهرة من حيث قواعدهــا من ناحية ثانية ، غير أن القواعد ظلت جامدة بينما تغير الاستعمال في اتجاهات متعددة .

والتغــير اللغــوي يظهــر فــي كل قطاعات اللغة على السواء : أصواتها وصــرفها ونحوهــا ، وألفاظها ومعاني هذه الألفاظ غير أن التغير قد يكون أظهر وأســرع في قطاع منه عن قطاع آخر ، وليست العربية بدعاً بين اللغات في هذا الشــأن ، فقد تعرضت – ولا تزال تتعرض – للتغيير من فترة إلى أخرى في كل جوانبها (٧٨) .

٢- [أ] بنــاء الصيغ :

عقد اللغويون والصرفيون صلة بين الهمزة والألف من ناحية والمعاني من ناحية أخرى ، سواء أكانت الألف أم الهمزة هي الزيادة الوحيدة على مبنى الصيغة أم اتحــدت مــع النون أو الفاء أو السين والتاء معاً ، أو تضعيف العين ، أو ألف أخرى ، وتضعيف اللام ، وأهملوا في هذا الإطار دورهما في بناء الصيغ .

فالصــيغ " افتعل ، وتفاعل ، وتَفَعَّل " عند الاستعمال لا تصح المعاني التي وضــعها الصــرفيون ، للزوائد في مبنى هذه الصيغ خصوصاً في [اضطراب ، واثّــاقل ، واطّهّــر] لأن الطــاء في الأولى والثاء في الثانية وتضعيف الطاء في الثالــثة لا يدخــل في إطار الزوائد التي حددوها ، ومن ثم المعاني التقريبية التي وضــعوها لها ، ولكن استجابة اللسان العربي لبناء الصيغ هو الذي أدى إلى هذا المسلك في الاستعمال .

وسائل تنمية الصيغ :

وقـد اسـتنبطوا من ظواهر اللغة ما لم يعرفوه بالتلقين [٧٩] ، إلا أن اللغة أعادت الأوزان القديمة في صور متطورة فلجأت في ذلك إلى ثلاث وسائل :

الوسيلة الأولى : وهي أكثر شيوعاً ، وسيلة [التحول الداخلى] ، كما يسميها " فليش " وهـي تعديل البناء الداخلى للأصل الاشتقاقي بتغيير حركاته ، وبتضعيف بعض حروفه [٨٠] .

الوسيلة الثانية: وهي تكرار الأصل الاشتقاقي كله أو بعضه [٨١] .

الوسيلة الثالثة: وهـي إضافة سوابق prefixes أو لواصق suffixes ،أو أحشاء infixes إلى الأصل الاشتقاقي وتسمى [الإلصاق] .

وعلم الصيغ يختص بجانب الكلمة من الدراسة النحوية ويشمل المسائل التي يتـناولها [الصرف] في الاصطلاح التقليدي ، بعد استثناء ما قد يدخل تحت علم وظـائف الأصوات ، مثل الكلام عن الحرف واجتماعه مع الأحرف الأخرى أثناء تأدية وظيفته في الكلام .

ويقصد بالصيغ هنا : تلك الأشكال التصريفية للأفعال ، فإذا اعتمد الماضي علـى أنه الأصل ، فإن ذلك يصرف إلى تناول معاني الصيغ فيه من حيث التجرد والزيادة وعلاقة هذه الدلالة بزمان الحدث أو أبعاده الأخرى [٨٢] ، أو تلك الدلالة التي ترشحها الصيغة البسيطة قبل دخولها في سياق لغوى .

ونقـف عـند الجانـب الآخـر في تعريف أصوات اللغة وهو وظيفة هذه الأصوات في إطار اجتماعي ، وهذا أمر لا يتعارض مع وظيفة اللغة في إطارها العـام ، فاللغـة تتكون من أنظمة فرعية تتناسق وتتكامل في داخل الإطار العام ، والأصـوات لها نظامها الفرعي الخاص ، أعنى النظام الصوتى ، كما أن للصيغ نظامها الصرفى ، وللتراكيب والجمل نظامها النحوي .

واللغة بوصفها نظاماً رمزياً لا تمد الفرد بالمعاني فحسب ، وإنما تمده بالنظام المبنوى الذي يعد الوسيلة المعنية على التغير عن المعاني وفهمها . وتخضع المباني لطائفة من القوانين تنطلق جميعاً من فلسفة واحدة ، وهي أمن اللبس في فهم المعاني ؛ لأن غاية اللغة الوضوح ، ولا حيلة للمحكم إزاء تلك القوانين المبنوية ، فهو مضطر للعمل بها ، وإلا صار كلامه ملبساً ، والدليل على اختصاص المباني لا المعاني بأمن اللبس أن المتكلم حين ينطق بجملة فيها لبس يكون ولاشك عالماً بمعناها ،إلا أن يكون قد أخفق في العمل وفق قوانين أمن اللبس المبنوية .

ولقد كان التخالف وسيلة اتخذتها اللغة من قديم لأداء وظيفة نحوية معينة ، كالتمييز بين الصيغ كالتى بين الماضي الثلاثي ومضارعه ، أو بين المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول ، أو التمييز بين النوعين : المذكر والمؤنث .

ولعل للتخالف الصوتى ، بين الصوامت أو الصوائت ، وظيفة أخرى لم يشر إليها الباحثون الذين تحدثوا عن التخالف الصوتى في اللغة العربية ، وظيفة لا تقل أهمية عن أنواع التخالف التي أشاروا إليها ، إن لم تزد ليها ذلك هو التخالف الذي يكون بين صيغتين لأداء وظيفية نحوية أو لغرض نحوى ، والأمثلة على ذلك كما يلي :

أ- تخالف التحول الداخلى بين صيغة المبنى للمعلوم وصيغة المبنى للمجهول ، كَتَبَ : كُتِب ، أَخْبَرَ : أُخْبِر ، تَبَيَّن : تُبُيِّن ، اختَارَ : اُختِيرَ ، استَوْحَى : استُوحِيَ ... إلخ .

ب- بين صيغة الثلاثي من الفعل الماضي فَعَل ، فَعِلَ ، وصيغة المضارع منها يفعَل بفتح العين لمخالفة الكسرة في " فَعِل ← يفعِلُ " بكسر العين أو ضمها لمخالفة الفتحة في فعل .

حروف المضارعة [أ ن ى ت] ، تحمل الإشارة إلى الضمير ، فالهمزة هي همزة الضمير أنا [أن + الضمير الحقيقي للمتكلم وهو أ] والتاء في " تقوم وتعلم " ، هي تاء المنخاطب في " أنت " أو تاء التأنيث في " قامت ، وعلمت " .

والنون عنصر الجماعة للمتكلمين وهو الموجود في " قمنا ، وعلمنا " وكذلك في الضمير المنفصل " نحن " ، أما الياء ففيها تخالف صوتى ، إذا أبدلت من عنصر الضـــمير الـــدال على الغائب ، وهو الهمزة المركبة في آخر الضمير هو الأصل [هو + أ] . ويحتمل أن ياء المضارعة حلت هنا محل ضمير الغائب وهو الهمزة للتفرقة بين همزة المتكلم وهمزتا الغائب .

وقـــد اتخـــذ ابـــن مضاء القرطبى من حرف المضارعة دلالة على وجود الفاعل لمادة الفعل نفسها فقال : أن الياء في المضارع " يعلم " تدل على أن الفاعل غائـــب مذكر ، وألف القطع في " أعلم " تدل على أنه متكلم ، والنون في " نعلم " تدل على أنه متكلمون وبالطريقة ذاتها تعرف أن " عَلِمَ " يتضمن أن الفاعل غائب مذكر ، ويخلص ابن مضاء من هذه الملاحظة إلى قوله إن الفعل بالإضافة إلى ما يدل عليه من الحدث والزمان ، يدل كذلك على الفاعل إذا كان مستتراً [٨٣] .

علاقة الوظيفة بالأوزان :

فـــي صيغ الأبنية ينظر في الكلمات التي على هيئة واحدة ، وحينئذ تصبح صـــيغة الكلمة أو وزنها عنصراً من العناصر الأساسية التي تحدد معناها ، ولولا ذلـــك لالتبســـت معانـــي الألفاظ المشتقة من مادة واحدة ، فالصيغة هي التي تقيم الفروق بين [كاتب ومكتوب وكتابة] وبين [شريك واشتراك وشركة] [٨٤] .

وقد تتشابه قوانين النظام المبنوى في بعض اللغات ، وخاصة في تلك التي تنتهي إلى أسرة لغوية واحدة ، وقد تتفق لغات البشر جميعاً في بعض تلك القوانين ، وهـــذا مـــا يحاول "*تشومسكى*" وأتباعه التوصل إليه ليكون أساساً للنحو الكلى Universal إلا أنهـــم لم يجدوا سبيلاً إلى غايتهم سوى المعاني ، وقد تصوروها فـــيما أطلقوا عليه " البنية المضمرة " ورأوا أن تلك البنية الكلية على نقيض البنية الظاهرة التي تتمثل في الكلام المنطوق وتختلف في مبناها من لغة إلى أخرى [٨٥] ، ولكـــن هل جانب الصوتى بهذه المعايير يكفى وحده في التعرف على الكلمات ، أم أن هناك جوانب أخرى تتصل ببنية الكلمة وتساعد في التعرف عليها ؟

الواقـــع أن صـــيغة الكلمة ووظيفتها تسهم أيضاً إلى حد كبير في استكمال جانب مهم من جوانب الكلمة كما تميز ملمحاً مهماً من ملامحها الرئيسة .

ومما يزيد في الطاقة التعبيرية للفصحى ، ويوسع في رصيدها اللفظى وفي مجالاتهـــا الدلالية انتظامها لظاهرتى الاشتقاق والتوليد ، فالاشتقاق يعطي الفرصة كاملـــة لتقليب الأصل الواحد على وجوه متعددة متنوعة في صورة صيغ وأوزان مختلفة من شأنها أن تضيف جديداً إلى المحصول اللفظي للغة ولأهليها .

وحيـــن نستعرض بعض أوزان الأفعال لا يعنينا التعرض لأصولها التي لا زيادة فيها ؛ لأن تجردها من الزيادة يجعل مدلولاتها محصورة في قوالبها ذاتها ، ومـــا قوالبها إلا أشكال حيث صبا أصلياً ووضعت وضعاً ذاتياً (٨٦) ، فأنى نكتشف فـــي هذه المخطوطات والمنقولات صياغة مبتكرة تُؤمن إلى معانٍ مكتسبة جديدة ، ولكـــنها – رغم وجوب العلم بها – تظل تبعد بصاحبها عن مصنع القوالب اللغوية الـــذي تســـبك فيه كل لحظة ألفاظ جديدة على نمط الأوزان تلبية لحاجات الأفراد والمجـــتمعات ، وهـــناك علاقـــة بين الصوت من ناحية والدلالة من ناحية أخرى والشيء المدلول عليه من ناحية ثالثة .

المدلول والمرجع :

أمـــا العلاقـــة بيـــن المدلـــول والمرجع فمتولدة من عملية ذهنية تقوم على ملاحظة ملامح التشابه الحسية وتصورها . إن أساس الدلالة ينبثق من الربط غير المعلل بين الأصوات والأشياء المحسوسة بداية ، ثم يتم التجريد باصطناع صورة هـــي " المعـــنى " في الذهن ، إذ تنطبق هذه الصورة على أفراد الشيء جميعاً إن اختلفـــت زمانـــاً ومكاناً ، وحين تولد هذه الصورة للشيء المحسوس يدخل عنصر جديـــد هو المدلول في تجريده وذهنيته ، ثم بانعكاسه وإحالته على الشيء في حالة مـــن حالاتـــه . وهكـــذا تغدو الأصوات مرتبطة بالمدلول الذي هو أصلاً صورة مجردة للشيء ،فيتجه الخط من الأصوات إلى المدلول ثم من المدلول إلى الشيء..

إن أساس صلة " الاعتباط " هو في الربط بين الأصوات والأشياء ، لا بين الأصـــوات والمدلـــولات ، لكـــن المدلولات التي هي صورة للأشياء تحل محلها

فتتصـــف بصفتها أي الاعتباط ، حيث ترتبط بالأصوات ، وفي ضوء هذا التفسير نـــرى أن الصلة بين المدلول والمرجع ليست اعتباطية في الأصل بسبب الارتباط بين المرجع " الشيء المحسوس " والمدلول " الصورة الذهنية المجردة " .

أنواع الزيادة :

وتكـــون الزيادة لمعنى لما يكون الإلحاق لمعنى وليس شرطاً أن تتفق مادة الملحـــق بالمحق به أي تتفق المادة الثلاثية والمزيد عليها بأن يقعا في حقل دلالى واحد ، فأبنية الثلاثي المزيد فيه على ثلاثة أضرب :

- موازن للرباعي على سبيل الإلحاق .
- موازن للرباعي على غير سبيل الإلحاق .
- وغير موازن للرباعي .

كما أن الزيادة إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها[٨٧].

ومعـــنى الإلحاق في الفعل الثلاثي المزيد فيه ، أن تزيد حرفاً أو حرفين أو ثلاثـــة أحرف على أصول الكلمة زيادة غير مطردة في إفادة معنى ، ليصير ذلك التركيـــب بـــتلك الـــزيادة مـــثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المبنية والسكنات ، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها من الماضي المضارع والأمر إن كان الملحق به فعلاً رباعياً وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلـــك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع ، وليس معنى ذلك أن زيادة الإلحاق لا تكون لمعنى أصلاً ؛ لأن معنى " حَوْقَلَ " مثلاً مخالف لمعنى " حَقَل " ومعنى " شَمْلَلَ " مخالف لمعني شَمِلَ ، ومعنى " كَوْثَر " مخالف لمعنى كَثُرَ ، وإنما يكفـــي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى كزيادة الهمـــزة فـــي " أكرم " و " أكبر " و " أفعل " للتفضيل وكتكرير العين في " كرّم " وكزيادة الألف في " فاعل " فلا يقال لهذه الزيادات إنها للإلحاق ، وإن صار اللفظ بواســـطتها علـــى وزن الرباعي وذلك لظهورها في معانٍ أخر ، فلا يجوز حملها على الفرض اللفظي مع ظهور إمكان حملها على الفرض المعنوى[٨٨] ، فالمزيد

مـــن الثلاثـــي لا يخلـــو أن تكون في أوله همزة وصل ، أو لا يكون ، فإن كان المضـــارع منه بمنزلة الماضي ، إلا أنك تزيد حرف المضارع مفتوحاً وتكسر ما قـــبل الآخـــر ، فيما أوله همزة وصل ، وتزيد حرف المضارعة مفتوحاً لا غير ، فـــيما أوله التاء فتقول " انطلق ينطلق " و " استخرج يستخرج " و " تغافل يتغافل " و " تشجع يتشجع " (٨٩) .

وهنا تحسن الإشارة إلى أن صيغة " أَفْعَل "قد يلتبس ظاهرها بوزن "فَاعَل" وذلـــك في مهموز الفاء مثل " آمن " و " آزر " ، فالمجرد من الأول " أَمِنَ " على وزن " فَـــرِحَ " ومزيده بالهمزة قياساً " أَأْمَنَ " على وزن " أفعل " وتجتمع في أول الكلمـــة همزتان ، الأولى زائدة متحركة والثانية فاء الكلمة ساكنة فتقلب الثانية ألفاً لمقتضى حركة الهمزة الأولى ، فيصير المسموع "آمن" بعد تحويل الألف إلى مد.

والمجرد من الثاني " أَزَرَ " ومزيده بالألف " آزر " على وزن " فاعل " بعد تحويـــل الألـــف الزائدة إلى مد ، وللتفريق بين أوزان هذه الأفعال المتشابهة يؤتى بالمصـــدر أو المضـــارع فمصـــدر " أمن " إيمان على وزن " إفعال " وهو قياس مصدر " أفعل " ، مصدر " آزر " مؤازرة على وزن " مفاعلة " وهو قياس مصدر " فاعل " .

وزيـــادة الحرف للإلحاق ، إما أن تكون مطردة وذلك بتكرار اللام ، وإما غـــير مطـــردة وتتمثل في زيادة الواو والياء والألف غالباً ، وزيادة النون أحياناً ، كمـــا يســـتعان بالتصريف في صيغة المضارع للتفريق بين " آمن ، وآخذ " فأمن صـــيغة أفعـــل ؛ لأن مضـــارعه يؤمـــن و " آخذ " صيغته فاعل ؛ لأن مضارعه " يؤاخذ " (٩٠) .

ويقـــع حذف الهمزة في مضارع " أفعل " واسم فاعله واسم مفعوله نحو : أكـــرم يكـــرم فهو مكرم بكسر الراء وفتحها ، ويعلل بكراهة اجتماع همزتين في المـــبدوء بهمـــزة المتكلم ، أي حتى لا يقال : " أؤكرم " وحمل الحذف في غيره عليه ، فإذا أبدلت الهمزة هاء لم تحذف الهاء كـــ " هراق " في أراق ، إذ يقال في المضـــارع " يُهريق " وفي اسم الفاعل " مُهريق " ، واسم المفعول " مُهراق " بلا

حذف ، وهو الحذف الذي يعترى الهمزة الزائدة ويعلل بالاستثقال لا يعترى الهمزة الأصلية الشبيهة بها ، ولما توالت همزتان فالفعلان : " أكّد ، وأقّر " بتضعيف العين يقال في مضارعهما : أؤكد ، أؤمر ، واسم الفاعل مؤكد ، ومؤمر ، وكذلك اسم المفعول بفتح ما قبل الآخر ، وقد شذ فيما قياس الحذف إثبات الهمزة في قول الشاعر : ***فإنه أهل لأن يؤكد ما***

وهو شذوذ يشير إلى أصل الطبيعة المفترضة من النحاة والتي يعتريها الحذف فضلاً عما يدل عليها من تصاريف الكلمات .

ويعلل سيبويه الحذف في هذا الموضع بأن الهمزة تثقل عليهم وبأنها زائدة ، فلما لحقت الصيغة زيادة أخرى اجتمع فيها الزيادة والاستثقال فساغ الحذف(٩١) .

وفي اجتماع تاء المضارعة مع تاء الفعل يجوز حذف إحداهما كما في قوله تعالى ﴿ تنزل الملائكة ﴾ (٩٢) ﴿ ناراً تلظى ﴾ (٩٣) والجمهور على أن المحذوف التاء الثانية ؛ لأن في الأولى دلالة على المضارعة . ويحاول البنائيون عقد صلة بين مثل هذه الزيادات وصيغها بالمعاني والتفسير لإيجاد فرق بين استعمال وآخر أو سياق وآخر تلمساً للتفسير أو إيجاد العلة والسبب ، ومن ثم تقدير الحذف والمحذوفات ، كما في قوله تعالى : ﴿ فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقباً ﴾ (٩٤)يقدرون حذف التاء بالرغم من أن الصرفيين يعدونها من حروف الزيادة.

تناسب الصيغة والزيادة:

وقد أعطى ابن جنى الحروف قيمة تعبيرية خصوصاً وهي داخل الصيغ ، وعندما تتغير بعض الأحرف في صيغة عن أخرى وذلك في كتاب " الخصائص " فهو لم يعط هذه الحروف قيمة وهي مفرقة ، بل كانت الصيغة التي تضم الحرف هي شرط أداء لوظيفته ودلالته واكتسابه قيمته .

أي هناك ارتباط بين بعض الحروف ودلالة الكلمات وأن الحروف لا تتساوى في هذه الدلالة ، ولكنها تختلف باختلاف قوتها وبروزها في الحكاية الصوتية ، وأن العبرة بموقع الحرف في الكلمة لا بمجرد دخوله في تركيبها ، وأن

الاستثناء قد يأتي من اختلاف الاعتبار والتقدير ولا يلزم أن يكون شذوذا في وظيفة الدلالة الحرفية .

وكل حرف زيد على الأصل الثلاثي يجرى على قانون التغيير اللغوي ابتداءً أو إقحاماً ، أو تذييلاً ، مع بقاء اللحمة المعنوية مسترة بين الثلاثي ، وما فوقه من المزيدات ، فكان من أسرار العربية ، تبعاً لهذا ، أننا كلما رددنا موادها المزيدة إلى الصورة وجدنا الحرف الذي زاد على ثالثها ما يبرح ذا قيمة تعبيرية ذاتية توجه المعنى الأصلى العام توجيهاً خاصاً ، وتزيده تنوعاً (٩٥) .

وهناك فوق هذا كله فارق أساسي بين الصيغة غير الصرفية والصيغة الصرفية ، من حيث الدلالة الأولى ، فهي دلالة نسبية والأخرى دلالتها ذاتية ، أي تدل على معنى مستقل بالفهم (٩٦) .

إن عملية التكرار في رأى فليش كما يقول لا تؤدي سوى إطالة الهيكل الصامت ، وتتم صياغة الكلمات بالطريقة نفسها " طريقة التحول الداخلى "(٩٧) ، أما الإلصاق فهي شيء يضاف إلى الأصل الاشتقاقي من خارجه لتصبح الكلمة أكثر طولاً مع إدراكنا بأنها مزيدة ، وليست مجردة بمعنى أن الكلمة تتحلل إلى أصل + سابقة أو لاحقة ، والسوابق واللواحق تخضع لنظام التحول الداخلى ، أو بالأحرى كما يقول الباحث لحكم التحول الداخلى للكلمة بأكملها (٩٨) .

ويصنف التخالف الصوتى في العربية إلى نوعين : أولهما تخالف يحدث في داخل الكلمة الواحدة وهو متصل ومنفصل ، وتخالف يحدث بين كلمتين أو صيغتين ، وفي كلا النوعين نجد التخالف الصوتى يقع بين الأصوات الصامتة "الحروف" وبين " الحركات " .

وقد قسمه "***برجشتراسر***" إلى منفصل ومتصل ، ويبدو من الأمثلة التي ساقها لكل منهما أنه قصد التخالف الصوتى الذي يحدث في الكلمة الواحدة وفي الحروف الصوامت دون الحركات " أي الصوائت " ، ويمكن أن يحدث التخالف كذلك بين صيغتين كما يحدث بين الحركات .

ولقد اصطلح على أن يضعوا قبل الحرف الساكن الذي تبدأ به هذه الكلمات ألفاً لا صلة لها بتركيب الكلمة نظرياً ولا ينطقها عملياً ولا معنى لها إلا الدلالة على الموقع المعين الذي كتبت لتدل عليه مثلها في ذلك مثل الألف التي تكتب أمام واو الجماعة في نحو " ضربوا " و " قاموا " و " قصدوا " فالألفان ليستا من بنية الكلمة والألفان لا تنطقان ، ولكن إحداهما تتقدم الساكن الذي بدأت به الكلمة لتدل عليه وثانيهما تتلوا الواو التي أسند إليها الفعل لتدل عليها وعلى أنها واو الجماعة وليست واو الجمع التي حذفت النون بعدها للإضافة ، ويظهر ذلك من موازنة "ضاربوا زيداً " و " ضاربوا زيدٍ " ومثلها في ذلك مثل الألف في " اضرب " وأمر الخماسي " انطلق " وأمر السداسي " استخرج " ومصادر الخماسي والسداسي كـ "انطلاق ، واستخراج " ، وغير ذلك من الكلمات المحفوظة .

لقد جاءت همزة الوصل في الكلام لتكون وسيلة التوصل إلى النطق بالساكن سواء أكان ذلك في بداية الكلام أن عند تجاور أكثر من صيغة ، ويختلف الأمر إذا فصل بين الصيغتين بحرف من حروف العطف – الفاء أو الواو – فمثلها في النطق وعدم حسبانها في البنية مثل الألف في الكتابة وعدم حسبانها في البنية أيضاً والمعنى الذي نأخذه هو أن الزوائد في " استفعل " هي السين والتاء فقط ، وليست الألف إلا وسيلة إملائية ، كما أن الهمزة المكسورة في النطق وسيلة نطقية في بداية الصيغة ، ويترتب على ذلك أن تكون الزيادة في " انفعل " هي النون الساكنة فقط (٩٩) .

المباني وانتظام اللغة :

تشمل المباني كل ما يقيمه النظامان الصوتى والصرفي للغة ، كما تشمل العناصر التحليلية المستخرجة من هذين النظامين ، وهي ما يسميها د/ ***تمام حسان*** " القرائن اللفظية " ، كعلامات الإعراب والمطابقة والرتبة المحفوظة ومبنى الصيغة ، والتضام والأداة والتنغيم (١٠٠) ، وليست هذه المباني سوى شكل مطلق تختلف الجماعات اللغوية في أصوله وقوانينه ، ولكنه لا يخرج عندها جميعاً عن كونه وسيلة للتعبير عن المعاني ، أي أن الجماعات اللغوية تتفق في الغاية وهي

المعانـــي ، وتخـــتلف في الوسيلة وهي المباني ، والمبانى نظام متناه محدود ، أما المعاني فلا نهاية لها ولا حدود .

ومن هنا يستطيع المتكلم في كل جماعة لغوية أن يولد عدداً لا نهاية له من الجمـــل التي لا ينتجها ولم يتقلد من قبل باستعمال عدد محدود من المباني ، ولذلك تكـــاد تكـــون كل جملة في أي نص مدون مختلفة عن الأخرى في معناها ، حتى ليمكـــن القول إن كل جملة تكاد ترد في النص مرة واحدة فحسب والنظام المبنوى الخـــاص بالجماعة اللغوية هو نفسه نظامها اللغوي الذي يحكم لغتها ويميزها عن غيرها .

وهكذا تنوعت العناصر الدالة على المعنى بين العناصر الصوتية الصغرى مـــثل : الفونـــيم ، والمقطع ، والنبر ، والتنغيم ، والفاصل ، والعناصر الصرفية الكبرى مثل : الصيغة ، والاشتقاق ، واللواحق أو الزوائد وهما معاً عناصر حاملة للمعنى وتربطهما صلة بالمورفيم (١٠١) .

[ب] إعداد المعاجم وعمل المجامع :

يعـــد كتاب التحليل ومعجمه العين مقدمة منهجية ترتب المواد وفقاً للأصول وتفصل الأصول عن الزوائد ؛ إذ يقوم منهج الخليل في ترتيب ألفاظ اللغة العربية على مجموعة أسس علمية .

[١]ترتـــب الكلمـــات باعتـــبار حروفها الأصول فقط ، ومعنى هذا أن الخليل بنى معجمه على أساس التمييز بين الحروف الأصول والحروف الزوائد في الكلمة الواحـــدة ، وهـــو أساس حرفى لم يكن من الممكن تصوره قبل اتضاح ملامح البحـــث فـــي بنـــية الكلمة العربية من هذا الجانب ، ويختلف كتاب العين عن الرســـائل الكثيرة التي ألفت في القرن الثاني الهجرى التي صنفت فيها الألفاظ تصنيفاً موضوعياً .

[٢]فترتـــب الكلمـــات المتدرجة مادة لغوية واحدة ترتيباً داخلياً على أساس الأبنية الثنائي ، والثلاثى [الصحيح والمعتل واللفيف] الرباعي ، الخماسي ، والثاني

مثل : [قد ، لم ، هل] والثلاثي مثل [ضَرَبَ ، خرج] والرباعي مثل [دحرج ، قرطس] والخماسي مثل [اقشعرّ] .

وقـد اتبع هذا الأساس في الترتيب الداخلى لعدد من المعاجم العربية التالية التـي التزمـت بمنهج الخليل وهي البارع للغالى [ت ٣٥٦ هـ] وتهذيب اللغة للازهـرى [ت ٣٧٠ هـ] ، والمحـيط للصاحب بن عباد [ت ٣٨٥ هـ] ، والمحكم المحيط الأعظم لابن سيدة ت [٤٥٨ هـ] .

[٣] بأن توضع الكلمة ومقلوباتها في مادة واحدة ، وبذلك ترد الكلمة ، وقد جردت من حروفها الزوائد في أوله وضع ممكن (١٠٢) .

إقرار المصطلحات :

وعن قياسية استعمال بعض الأوزان العربية القديمة في وضع مصطلحات جديـدة دالة على بعض الأمراض استند مجمع اللغة العربية بالقاهرة في قراراته إلـى معانـي بعـض الصيغ التي وضعها النحاة واللغويين لبعض صيغ الأفعال والمصادر التي وردت في هذه الأفعال .

وكـان المجمـع يسـتند فـي قراراته إلى نص سيبويه في مادة الفعل أو بالأحـرى وزنـه وما استعمل من مصادر هذا الوزن ، وكان د. حجازى يعكس تناول سيبويه في كل وزن فيذكر المصدر أو بالأحرى وزن المصدر أولاً ثم يذكر وزن فعلـه ؛ لأن المصـطلحات المسـتحدثة استعملت على قياس وزن المصدر لأوزان الفعل .

والقـاعدة فـي فقه اللغات بوجه عام أن الكلمة الواحدة تعطى في المعاني والـدلالات بقدر ما يتاح لها من الاستعمالات ؛ لأن كثرة الاستعمال (١٠٣) لابد أن تضع كلمات جديدة تلبى بها مطالب الحياة والأحياء .

ولعـل أبـرز العوامـل في اشتمال لغتنا على هذا الثراء أن المهجور في الاسـتعمال من ألفاظها كتب لها البقاء ، فإلى جانب الكلمات المستعملة كان مدونو المعجمـات يسـجلون الكلمـات المهجـورة ، وما هجر في زمان معين كان قبل مسـتعملاً في عصر من العصور ، أو كان لهجة لقبيلة خاصة انقرضت أو غلبتها

لهجـــة أقـــوى منها ، وهجر أن اللفظ ليس كافياً لإماتته ؛ لأن من الممكن إحياءه بـــتجديد اســـتعماله ، فالاســـتعمال فـــي العربية على نوعين مهجور قد يستعمل ، ومســـتعمل قد يهجر ، واحتفاظ علمائنا بالنوع الأول كأنه إرهاص لإحيائه ، وفي هـــذا كانت المزية للعربية ، فقد اهتم مجمع اللغة العربية بوضع الضوابط القياسية لتكويـــن الأفعـــال التي لم تذكرها المعجمات العربية والتي يتطلب التعبير العلمي إيجادها للدلالة على المفاهيم بدقة في مقدمتها .

الأوزان التالية :

[أ] وزن [فَعَّــل] له دلالات كثيرة منها : التعدية والتكثير ، وله أهمية في تكويـــن المصطلحات ، فقرر المجمع جواز استعمال هذا الوزن لأداء هذه المعاني ، وتكونت مصطلحات كثيرة مثل : خدّر ، حضّر ، ورّد ، شخّص ، جسّم ، حلّل ، شَرّع [١٠٤] وهو أحد وزنين أقرهما المجمع للاشتقاق الفعل مـــن الاســـم الجامد المعرب الثلاثي فيكون الفعل على وزن [فعّل] متعدياً ولازمـــاً كـــ " فعّل " [١٠٥] ولهذا أقر المجمع الفعل جبَّس ، والفعل " يَوّد " بمعنى إدخال اليود في مركب ما .

[ب] وزن [أفْعَـــلَ] من الأوزان التي اختلف النحاة في قياسها ، ولما كانت هـــناك أهمـــية للتميـــيز بين مفهومي الحدوث والإحداث أجازه مجمع اللغة العربية جعل تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية .

[ج] وزن اســـتفعل له دلالات ، أكـــثرها استعمالاً الطلب والصيرورة ، أما الكلمات ذات الدلالات الأخرى فلا يقاس عليها ، ولهذا قرر المجمع جعل دلالة وزن استفعل على الطلب والصيرورة الأساسية [١٠٦] .

٢- كـــان الاتجـــاه في مجمع اللغة العربية بالقاهرة واضحاً بالنسبة لقياسية تكونت الكلمـــات التـــي لـــم تذكرها المعجمات العربية في إطار القواعد التي ثبتت وجودها في أبنية المفردات .

٣- يتطلب التعبير العلمي عدداً كبيراً من أفعال المطاوعة للدلالة على إحداث أثر من شيء آخر وتأثير ذلك الشيء به ، وكانت قضية قياسية الفعل المطاوع

خلافية بين النحاة ، وفي إطار المجمع بتكملة المواد اللغوية ، ونظراً إلى الحاجة إلى هذه الأفعال ، فإن المجمع قرر قياسية هذه الأفعال على النحو التالي :

أ- الفعل الثلاثي المتعدي الدال على معالجة حسية مطاوعة القياس انفعل [كَسَرَ – انكسر] .

ب- الفعل الثلاثي المتعدي الدال على معالجة حسية ، إذا كانت فاء الفعل واواً أو لاماً ، أو نوناً ، أو ميماً ، أو راءاً ، فالقياس افتعل [نفى – انتفى].

ج- قياس المطاوعة لفاعل صيغة " تفعل " [علم – تعلم] .

د- قياس المطاوعة لفاعل صيغة " تفاعل " [باعد – تباعد] .

هـ - قياس المطاوعة لفعلل صيغة " تفعلل " [دحرج – تدحرج] .

٤- التعبير عن الحرف والصناعات متطلب أساسي في الحياة المعاصرة ، وكان النحاة قد عرفوا دلالة وزن " فِعالة " على الحرف والصناعات ، ولكن خلافهم كان كبيراً في موضوع قياسية هذا الوزن ، أي جوزوا تكوين كلمات جديدة منه غير تلك التي سمعت عن العرب في عصور الاحتجاج .

وهناك مصادر بوزن " فِعَال " يقابلها الفعل " فَاعل " ذكر سيبويه : " وجاء فِعال على " فاعَلْتُ " كثيراً ... وأما المفاعلة فهي التي تلزم ولا تتكسر كلزوم الاستفعال استفعلت [١٠٧] .

وأفادت مصطلحات عربية حديثة من هذا الوزن في كلمات منها [دفاع – نضال – كفاح – صراع – حصار – شعار] .

المصدر بوزن " تفعيل " يقابله الفعل " فَعَّل " وكلاهما له أهمية في تكوين المصطلحات ، وهذا الوزن من أكثر أوزان المصادر أهمية في تكوين المصطلحات ، وفي مجال العلوم البيولوجية والفيزياء والكيمياء على وجه الخصوص ، ومن المصطلحات الموحدة التي أقرت في المؤتمر الثاني للتعريب مصطلحات بوزن " تفعيل " .

أ- معجم علم الحيوان (١٠٨) تجفيف ، تجويف ، تحديد ، تحويم ، تعريف ، تغيير ، تخدير ، تخليق ، تركيب ، تسنين ، تشريح ، تصنيف ، تكوين ، تلوين ، تمثيل ، تمييز ، تنشيط ، تنظيم ، توزيع ، تهجين .

ب- معجم الثبات * تثبيت ، تثقيف ، تجديد ، تجويف ، تحرير ، تحصين ، تحطيم ، تخليق ، ترتيب ، تركيب ، تزويج .

ج- معجم الفيزياء ** تأثير ، تبديل ، تبريد ، تثليج ، تخطيط ، تخفيف ، تدريج ، تفضيض .

وترجع كثرة المصطلحات بوزن " تَفْعِيل " إلى قياسية تكوينه من الفعل بوزن " فَعّل " ، وهو بدوره كثير الاستعمال ؛ لأنه يشتق أيضاً من أسماء الأعيان.

المصدر بوزن " تَفَاعُل " يقابله الفعل " تَفَاعَل " ، وكلاهما له أهميته في تكوين المصطلحات . ذكر سيبويه : " وأما تَفَاعَلتُ فالمصدر التفاعل ، كما أن التَّفَعُّل مصدر تَفَعَّلْتُ ؛ لأن الزِّنَة وعِدة الحروف واحدة " *** . وقد نظر مجمع اللغة العربية في دلالة هذا الوزن ، ونص قراره : " تتخذ صيغة " التَّفاعُل " للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل ، لتؤدي معنى المصطلحات العلمية التي تتطلب هذا التعبير ، وقد نص الصرفيون على أن " التفاعل " قد يجيء للمشاركة والاتفاق على أصل الفعل ... " **** .

وقد استعملت مصادر حديثة كثيرة بوزن " تَفَاعُل " ، ومن المصطلحات التي وردت في المعجمات الموحدة للمصطلحات التي أقرّها المؤتمر الثاني للتعريب ***** :

أ- معجم علم الحيوان : تبايُن ، ترادف [تناوب] ، تراكب ، تشابُه ، تضاعُف ، تعايُش ، تكافُل ، تفاوُت ، تنازُع ، تناسُل ، تناظُر ، تناوُب ، توازُن .

ب- معجم علم النبات : تجاذُب ، تعاقُب ، تغايُر ، تفاعُل ، تقاطُع ، تكاثُر.

ج- معجم علم الفيزياء : تآلُف ، تباطُؤ ، تبايُن ، تثاقُل ، تجاذُب ، تجاوُب ، تخامُد ، تداخُل .

وهناك مشتقات من هذا الوزن تدل- أيضا – على المساواة والتماثل ، منها : متشاكِل ، أي : متماثل في الشكل .

ووزن [انْفِعَـال] مـن الأبنية العربية التي زاد الاهتمام بالإفادة منها في تكوين المصطلحات الحديثة . وقد تضمنت المعجمات الموحدة التي أقرها المؤتمر الثاني للتعريب [١٩٧٣] عدداً من المصطلحات على هذا الوزن :

أ- مصـطلحات علـم الحـيوان : انبعاج ، انحطاط ، انحلال ، انسلاخ ، انشطار ، انعدام ، انغماد ، انفلاق ، انقباض ، انقسام .

ب- مصطلحات علم النبات : انخراف ، انحطاط ، انحلال ، انحناء .

ج- مصـطلحات علـم الفـيزياء : انثناء ، انخراف ، انحسار ، انحفاظ ، انحلال ، انحناء ، انحياز ، انخفاض ، انخلاع ، اندماج ، انزلاق ، انسداد ، انسـكاب ، انسياب ، انسياق ، انشطار ، انصهار ، انضغاط ، انطلاق ، انعدام ، انعطاف ، انعكاس ، انفجار ، انفصال ، انفصام ، انفعال ، انقلاب ، انكسار ، انهيار .

ووزن " افْتِعَال " من المصادر المبدوء بألف وصل ، الفعل منه " افْتَعَلَ " ، وقد أفاد هذا المصدر في تكوين المصطلحات حديثة كثيرة ، ذكره سيبويه : " وأما افْتَعَلْـتُ " فمصدره عليه " افتعالاً " ، وألفه موصولة ولزوم الوصل كلزوم القطع في أعطيتُ ، وكذلك ما كان على مثاله وذلك احتبست احتباساً ، وانطلقت انطلاقاً ؛ لأنه على مثاله ووزنه " ****** .

وقد أفاد مجمع اللغة العربية من هذا الوزن على نطاق أوسع مما ورد عند سيبويه ، أجاز تكوين هذه الصيغة أيضاً من أسماء الأعضاء للدلالة على التهابها . نـص قـرار المجمع : لا مانع من أن تكون صيغة الافتعال مشتقة من العضو ، قياسـية فـي معـنى المطاوعة للإصابة بالالتهاب ، وقد ورد قول الصرفيين : " وافتعل للمطاوعة غالباً " ، وقد جعلها المجمع قياسية فيما كانت فيه فاء الفعل أحد حـروف قولهم " ولنمر " . ويرد في اللغة فعل من العضو بمعنى أصابه ، فيقال " كابده " ، وعانه ، ورأسه " ******* .

وهـــناك مصطلحات حديثة كثيرة بهذا الوزن ، منها عدد من المصطلحات الموحدة التي أقرها المؤتمر الثاني للتعريب (١٩٧٣م) :

أ- معجـــم علـــم الحـــيوان : اقتران ، التحام ، التواء ، التهاب ، امتداد ، امتصاص .

ب- معجـــم علـــم النبات : اتحاد ، احتباس ، اختزال ، ادخار ، ارتداد ، ازدواج، اعتداء ، افتراق ، انتشار ، انتظام ، انتفاخ ، انتحاء ، انتخاب.

ج- معجـــم علـــم الفـــيزياء : اتحاد ، اتزان ، احتراق ، انتفاخ ، انتقال. ، اهـــتزاز ، احـــتكاك ، اختـــبار ، اختلاف ، ارتفاع ، ارتجاج ، ازدواج ، اصطلاح ، التصاق ، التقاط ، اضطراب ، اعتكاس ، اقتران ، اقتلاع .

المصـــدر بوزن " استفعال " يبدأ بألف وصل والفعل منه " استفعل " ، وقد أفاد هذا المصدر في تكوين مصطلحات حديثة كثيرة ذكره سيبويه : فأما "استفعلت" فالمصـــدر علـــيه الاســـتفعال ، وكذلك ما كان على زنته ومثاله ، وذلك قولك : استخرجت استخراجاً .

أ- معجم علم الحيوان : استتباع حيواني - استقرار ومنها أيضاً استجابة .

ب- معجـــم علـــم النـــبات : استثمار - استخراج - استنفاذ ، ومنها أيضاً استدامة ، استجابة .

ج- معجـــم علـــم الفيزياء : استبدال ، استحلاب ، استخلاص ، استرخاء ، اســـتقرار ، اســـتقطاب ، اســـتمرار ، ومـــنها أيضاً استطارة، استطاعة ، واستطالة ، استجابة ، استحالة .

وصـــيغت بعـــض المصطلحات من مصادر بعض الأفعال ، وهناك ثلاثة أوزان مصدرية تكونت بها مصطلحات جديدة في علوم اللغة :

وزن " تَفَاعَل " مثل : تَعَالَقَ ، تَعاملَ ، تَقابلَ ، تَماثلَ ، تَناوبَ .

وزن " انْفعَال " ، مثل : انْجهَاز ، انحباس .

وزن " تَفْعِيْل " ، مثل : تَصويِب ، تحنيك .

وهـــذه الصـــيغ المصـــدرية وما يتصل بها من أفعال تؤيد كثيراً في وضع المصـــطلحات ، ولا خـــلاف عليها من حيث البنية ، ولكن الاتفاق على دلالة كل كلمة من هذه الكلمات المشتقة ضروري لكي تصبح هذه الكلمات مصطلحات دالة.

التوليد في الصيغ والنمو اللغوي :

وللصـــيغة الصـــرفية أهميتها في التوليد والارتجال في اللغة ، ومجال هذا التولـــيد يكون في الأفعال ؛ إذ هي وحدها صاحبة الصيغ الصرفية ، أما الضمائر والخوالـــف والظـــروف والأدوات فلا توليد فيها ؛ لأن بناءها لا يكون على مثال الصيغ الصرفية ، ولأن معانيها وظيفية ومحددة ومقصورة على السماع " (١٠٩) ، وفـــي هـــذا مـــا يـــدل علـــى أن النمو اللغوي لا يتم بطريق الضمائر والخوالف والظـــروف والأدوات ، بـــل يكـــون باســـتعمال الأسماء المتصرفة والمتمكنة في التصـــريف ، والصـــفات والأفعـــال ذات الصيغ ، ذلك لأن الصيغ مجال التوليد والارتجـــال ، والتولـــيد والارتجـــال عاملان أساسيان في تطور اللغة وإثرائها ، ويساعدان على زيادة إمكانات التجديد زيادة مهمة وملحوظة .

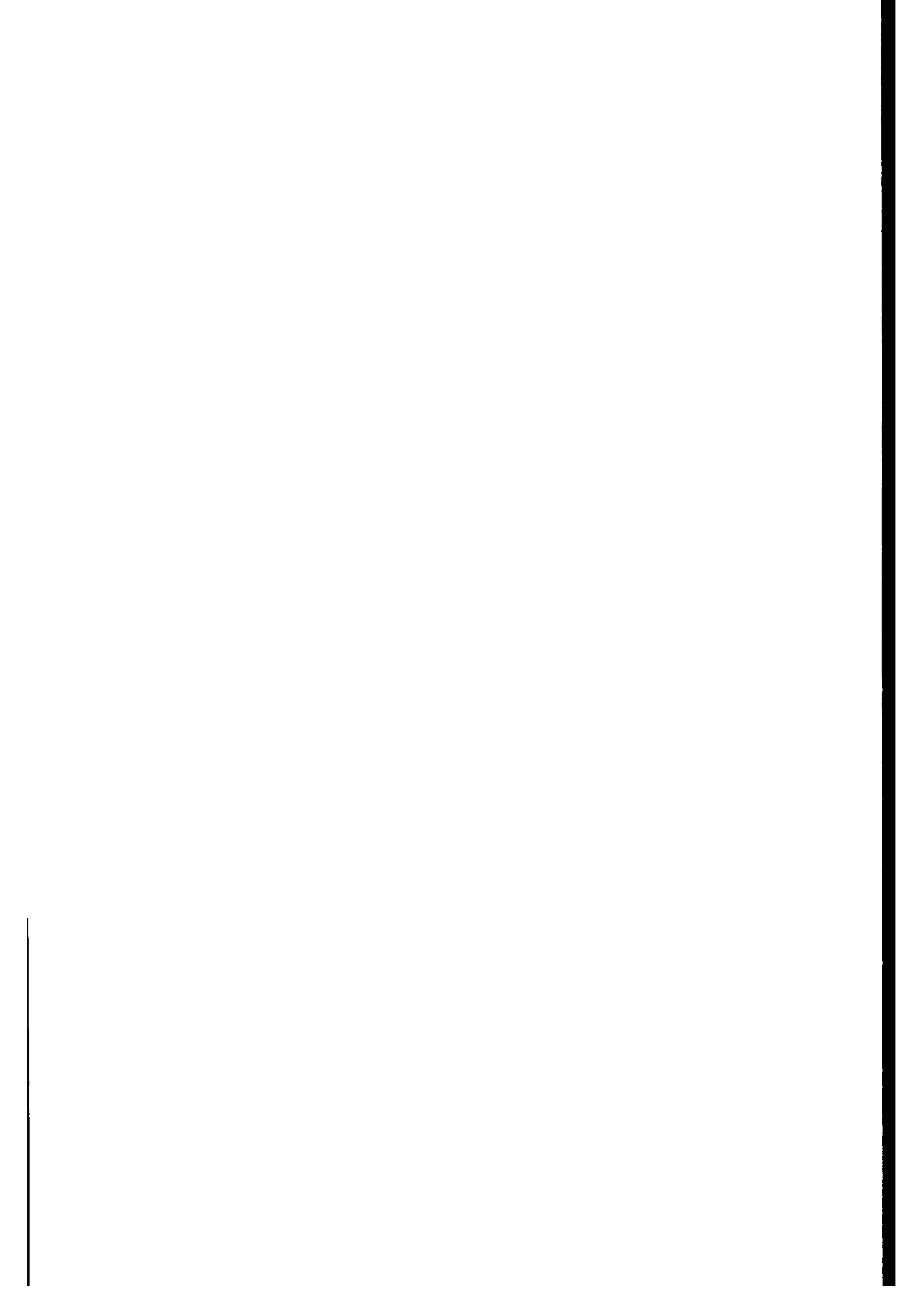
وإذا كـــان للصيغة الصرفية تلك الأهمية في توليد معنى جديد أو ارتجاله ، فإن ذلك نابع من أن الصيغة الجديدة تحمل معنى جديداً ، أي أن كل صيغة تختلف عن الأخرى اختلافاً جوهرياً يتعدى حدود التشابه في الشكل والتكوين (١١٠) .

لقـــد رأى د. تمـــام حسان في الفكر اللغوي العربي قديمه وحديثه ومتأخره جوانـــب معـــيارية حـــتى إن المجامع اللغوية لازالت تأخذ بالقياس على ما قالته العـــرب وما صنعته النحاة عنده ، أما الجوانب المعيارية في الفكر اللغوي العربي فيحددها في أمور ثلاثة هي :

[١] القياس والتعليل .

[٢] الاحتكام إلى مستوى صوابى معين والخلط بين المستويات الصوابية .

[٣] إيمان علماء العربية بأن السليقة اللغوية طبع لا اكتساب .



ويجدر بنا أن نقر بالحقيقة الاجتماعية اللغوية التي تقول " كلما قويت اللغة قوى القياس وكثرت القياسية (١١٤) فلنرحب بكثرة ما يستعمل من صيغنا وما يدخل معمـــل الســبك القالبي من ألفانا ومفرداتنا ولنكن إيجابيين في نشر لغتنا واستعمال مقاييســـها فـــي أغــراض حياتنا بدلاً من أن نكون سلبيين نثور في وجه كل من استعمل وزناً لم نألفه زاعمين أنه " ليس في العربية من كذا إلا كذا " (١١٥) .

وإن يكـــن قد ضُرب بالأسداد على جل ما يحاوله بعض الأفراد المطبوعين المعاصرين من تحديد معاني الأوزان أو ربط دلالاتها فإننا ما نزال بحمد الله نجد فـــي مجامعـــنا العربية في القاهرة ودمشق وبغداد روحاً تجديدية ، وما القرارات الحكيمة التي اتخذت في مجمع القاهرة بشأن الصياغة والاشتقاق إلا أدلة وبراهين على أن حاجات المجتمع إن لم يلبها النحاة لبتها الحياة .

ولا شك في أن صيغ " فَعَل " و " فَعِل " و " أفْعَل " و " افْعَلَلَ " و " فاعَلَ " مشـــتركة بيـــن الاسم والفعل ، فتقول على التوالى : جَملَ وكَتَبَ ، وحَذِر وعَلِم ، وأبيض وأقدم ، وجعفر ودحرج وخاتم وسابق .

بيد أننا نتساءل : هلل نجد أنفسنا مدفوعين إلى وضع هذه الصيغ ونظائرها جمـــيعاً في وصف واحد ، بحيث نستعملها كافة على التساوى مثلما يفرض علينا حفـــظ قواعدهـــا الصـــرفية دون تفـــريق بينها ؟ أم نوازن بين بعضها وبعض ، ونســـتخلص مـــن بينها أبنية حية مستعملة فنظل ننفخ فيها الحياة ، ونستبعد صوراً أخرى ربما تبدو ثقيلة في السمع الرهيف ، متجافية من اللسان المبين ؟

والجـــواب عـــن هذا التساؤل : أن من اليسير جداً فصل الصيغ الميتة عن الحـــية ، وتميـــيز المطـــردة من الشاذة ، إذا نحن عللنا على الذوق السليم والملكة الشخصــــية ، بل من اليسير – تبعاً لهذا – أن ننقص من الأوزان أو نزيد عليها ، وأن نميـــت طائفـــة منها وتحيى طائفة ، وأن نطلق في ذلك أيدي الأفراد النابغين والمجامع العلمية النشيطة ، ولكن كثيراً من الباحثين ، ويتفهّمون الملكات بالضعف والفساد .

ومـن هـنا تعذر علينا أن نتقيل كل ما زاده المطبوعون من الصيغ وأن نهجـر كـل ما هجروه من الأوزان ، ولو كان للذوق دخل في هذه الموضوعات لجعلـنا صـيغ صنع القوالب من حق الأفراد من ذوى الملكات من أدباء وشعراء ومؤلفين . ولا أدل على صعوبة هذا الأمر من مواقف اللغويين " المحافظين " إزاء اقتراحات العلايلى وزيدان والكرملى .

الزيادة وتيسير البحث في المعاجم:

وقـد كـان للأصـل والـزائد دور فـي تصنيف مواد المعجم من ناحية والاستدلال على موضوع المادة من ناحية أخرى .

نجـد أن علمـاء المعاجم يتخذون من الجذر والاشتقاق أصلين ثابتين في تحديـد بنـية الكلمـة ، سواء في داخل المعجم أم الدراسات التمهيدية التي تسبق إعـداد المعاجم ، وكل ذلك يؤكد لنا بطريق مباشر أهمية الجذر والزيادة في تحديد الكلمة .

وبشـكل عـام إذا تطابقت كلمتان في الصيغة واختلفت في الدلالة ، مثل : المشـترك اللفظـي فعلـى المعجمى أن يهتم بهما ، سواء جعل لكل منهما مدخلاً مستقلاً أم لا ، أما صيغ الكلمات الشاذة والكلمات التي لها أكثر من صيغة ، فيجب أن تخصـص لكـل كلمة مداخل منفصلة ، مع الإحالة إلى المداخل الأصلية طبقاً لجذورها حتى يستطيع أولئك الذين يبحثون عن مثل هذه الكلمات العثور عليها .

وقـد اعتمد العلايلى في ترتيب المواد المعجمية على المزيدات لا الأصول والمجـردات وحدها متخذاً نسق المزيدات والأصول معاً أساساً لترتيب معجمه ، ويـبدو أن العلايلـى يسـعى إلـى التوفيق بين نسق المعجم الأجنبي الذي يعتمد المزيدات أصولاً وينزلها في محلها بهذا الاعتبار وتصنيف المعجم العربي الذي لا يسـمح بهـذا التفسيخ للمشتقات التي قد تثير غموضاً ، أو اشتباهاً ، فإنه يذكرها بلفظهـا ، فلفظـة [اضـطرب] التي هي " افتعل " من " ضرب " يصعب على الراغـب طلبها في محلها من الثلاثي المجرد ، فتذكر كما هي بلفظها مع الإشارة إلى أنها من " ضرب " (١١٦) وهكذا .

[ج] معيار الميزان الصرفي وفكرة الأصل المجرد :

الميزان الصرفي معيار اصطلح عليه الصرفيون لمعرفة أحوال أبنية الكلم ، وإدراك أبنيتها الذاتية ، وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات وغير ذلك مما يعرض للكلمة سوى الإعراب أي التصرف الإعرابي والميزان من الوسائل التي وضعها الصرفيون لتقاس بها مادة الكلمة من حيث الأصالة والزيادة ، وهي كثيرة أهمها جميعاً تقليب تصاريف الكلمة على هيئات مختلفة ليعرف ما يثبت من الحروف وما يسقط منها ، فما ثبت هو الأصل وما سقط هو الزائد .

وكان لعلماء العربية وسيلتان في تحديد الزيادة ، الوسيلة الأولى : عقلية وهي فكرة الميزان الصرفي ، والوسائل الأخرى استعمالية .

الحمل على النظير من كلام العرب–اللزوم – الكثرة – الزيادة لمعنى(١١٧).

وكانت فكرتا الميزان الصرفي من ناحية ومعاني الزوائد من ناحية أخرى رمزين بارزين من رموز المعيارية في قواعد العربية أدت الأولى منهما إلى الثانية وتحكمت الظاهرة في كثير من قوانين الإعراب والتركيب والدلالة .

وهكذا نصل إلى تأكيد وجوب النظر في خواص اللغة في جملتها بدون فصل بين المستويات الأربعة : الأصوات والصرف والنحو والدلالة . وجملة نظم هذه المستويات يطلق عليها جميعاً عند الباحثين المصطلح ، القواعد ويميل بعضهم إلى فصل النظام الصوتى عن الباقيات واستقلاله استقلالاً من نوع ما ، ولكن بالنظر الدقيق في جملة أعمال هذا الفريق ندرك أنهم يعنون بذلك فصل دراسة المادة الصوتية ، لا وظائفها وقيمها في اللغة المقصود لها نظام وآخرون لا يفرقون بين الصرف والنحو ويطلقون عليهما اسماً واحداً هو " القواعد " أو "النحو" بالمعنى الدقيق أي grammar في رأيهم .

وقد يقوم بين الكلمات التي جاءت على صيغ مختلفة صلة معينة قوامها اشتراك هذه الكلمات المختلفة الصيغة في أصول ثلاثة معينة فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهن واحدة .

وهـذه الصلة تدرس في الصرف تحت اسم " الاشتقاق " وفي المعجم تحت اسـم " الاشتراك في المادة " ولم يكن الاختلاف بين الصرفيين والمعجميين منصباً علـى تسمية الظاهرة فحسب ، وإنما تعدى ذلك إلى المنهج وطريقة النظر . فأما الصـرفيون فقـد نظروا إلى المسألة من وجهة نظر المعنى الوظيفي من ناحية ثم وجهـة نظر التجرد والزيادة من ناحية أخرى ، أي الميزان الصرفي وهو إحدى الوسـائل التـي بـدأ بها البحث في الزوائد ومعانيها ووظائفها وأعنى بها بعض الصـيغ(١١٨) ويعطي التحويليون اعتباراً مهماً للأساس العقلى عند دراسة الصيغ والتراكيـب اللغويـة ، وهم في ذلك يتفقون مع النحو التقليدي ويرونه أكثر اقتراباً مـن الطبـيعة الإنسـانية في دراسته للغة ، حيث لم يقتصر على مجرد الوصف الشكلى للصيغ والتراكيب على نحو ما يفعل كثير من الوصفيين ويدعو إليه(١١٩) .

إن لملاحظـة الأسـاس العقلى أهمية كبيرة في الظاهرة اللغوية ، فالناس " عـندما يتكلمون يبدءون بمجموعة من التصورات التي يرغبون أن يعبروا عنها ، ثـم يحولـون هـذه التصورات المجردة إلى شكل يتناسب مع التعبير في الكلام ، وعـندما يسـتمع الـناس فإنهم يسمعون أصواتاً صدرت عن الآخرين ، ومن ثم يسـعون إلى أن يحولوا هذه الأصوات إلى المعاني التي حاول المتكلم أن يوصلها وتحـدث الـدورة نفسها بين العبارة والمعنى في الكتابة والقراءة والنظام التركيبي للغـة يتمـثل في مجموعة الأساس التي تربط معاني الجمل بأشكالها التي تقع في التعبـير ، والمعـنى ينشأ في العقل ، ووظيفة النحو " علم التركيب " هي دراسة العلاقات بين المعنى والشكل (١٢٠) .

المظهر العقلي للنظام:

وإذا كانـت فكرة البنية العميقة أهم أسس النظرية التحويلية فإن التحويليين يرون أنها لم تحظ بدراسة اللغويين ، حيث انصبت عنايتهم على البنية السطحية ، ويرون أنها قد تناولها البحث في الدراسات اللغوية التقليدية .

وتـتفق النظرية التحويلية مع النحو العربي في الأساس العقلي الذي تصدر عـنه اللغـة ، وقد أدى ذلك إلى أن يتناول التحويليون مجموعة من القضايا التي

طرقــت فــي الــنحو العربــي والتــي كان الوصفيون يعدونها من نقاط الضعف ويوجهون نقدهم إليها ، ومن هذه القضايا الأصلية والفرعية (١٢١) .

وأصــحاب القياس ينتمون إلى المدرسة الطبيعية لذلك فهم يقولون إذا كانت اللغــة فعــلاً نتــيجة اتفاق إنساني فإننا لن نجد فيها هذا الشذوذ أي عدم الاطراد وبالــتالى إنها إذا كانت فعلاً نتيجة هذا الاتفاق فما أسهل على المتفقين أن يصلحوا أخطاءهم .

وهكــذا يتضح أن أصحاب السماع يؤيدون الرأى بأن اللغة نتاج الطبيعة ، فالطبــيعة نفســها لا تخضع لقوانين صادقة ، ومن ثم فإن اللغة نفسها وهي نتاج للأولــى لا يمكــن أن تكون اطرادية في جملتها ، وإن دفع التسليم بشيء من ذلك فذلــك فقــط مطبق على جزء بسيط منها حيث إن الاستعمال اللاعقلاني هو الذي أدرجها في بعض من مظاهر هذا القياس .

إن اللســانيات المعاصــرة قد حصلت دون شك على تقدم ملموس في هذا المجال ،إلا أنها لم تتجاوز هذه المشاكل المثارة بحده ، ذلك أننا نجد وإلى اليوم أن الخصومة بين أصحاب القياس وأصحاب الشذوذ [= السباع] مازالت قائمة(١٢٢) .

ومــع أن الإجماع ينعقد على أن قواعد الإعراب عند العرب بلغت الذروة عمقاً وكانت مجلى لعبقرية العلماء العرب ، فإن بعض الصرفيين رأى أن الصرف أشــرف شــطرى الــنحو أو العربية وأغمضها ، لاحتياج المشتغلين بالعربية من نحوى ولغوى إليه أيما حاجة ، ولأنه ميزان العربية وسبيلها إلى القياس ، ولأن دقته وغموضه وصعوبته أوقعت العلماء في سقطات صرفية (١٢٣) .

ومــن المؤكد أن هذا الرأي صدر بعد أن نضج علم الصرف واشتد عوده وتعــددت مجالاته ؛ إذ لم يكن هذا الفريق الحاد والانتصار لأحد العلمين وارداً في المراحل الأولى من الدرس اللغوي ، حيث كانت عناصر التحليل اللغوي متداخلة.

واتخــذت العربية من الفاء والعين واللام ميزاناً أو معياراً لقياس الزوائد ، كما اتخذت العربية المادة "قاطل" استعملت السريانية المادة " باعل " للغرض ذاته.

ومع ذلك فإن الأصل – أي المجرد – لم يكن له وجود في واقع الاستعمال اللغـوي ، فإن له وجوداً حقيقة حساسة بالنسبة للمتكلم ، وذلك من جهة أنه الهيكل الـذي ينتظم الحالات المختلفة لهذا التبادل بين الأصوات الطليقة ، وحقيقة الأصل تـرجع إلى قبوله للتنوع ، ومبدأ التبادل يجعل هذه العناصر تؤدي دور التعارض وهـو أداء في غاية الدقة اعتادته عقول السامعين ممن ألفت ألسنتهم هذه الطريقة في صياغة كلمتها [١٢٤] .

الأصل والفرع :

إن تـبادل الأصـوات الطلـيقة من الأصوات الحبيسة ليس المسلك الوحيد للمورفيم مع السمنتيم في العربية أخواتها السامية ، فهذه اللواحق – صدوراً كانت أم أعجـازاً أم أحشـاءاً – ليس لها وجود مستقل فهي مثل الأصوات الطليقة ترى دائمـاً مـع الأصـل لا تـنفك عنه كما لا ينفك عنها ، وهكذا تؤلف اللواحق مع الحركات وأصوات المجرد كلاً واحداً لا يتجزأ .

وهـناك علاقـة من نوع خاص بين كيانى الشكل والجوهر ، فالشكل تارة يـتحد مع الجوهر وتارة أخرى يخالفه كاختلاف المجرد عنه المحسوس ، وإذا كنا نعرف أن الوحدات اللغوية تتكون من مجموعة من العلاقات نعرف جيداً أن هذين الكيانيـن لا يمكـن أن يكونـا مجرديـن ، وكذلـك في علم اللغة فإن الفونيمات والمورفـيمات الأصل والزيادة معاً لا تلاحظ إطلاقاً كما هي إنها تظهر من خلال التحقـيقات المحسوسـة والمختلفة ، وإذن فالشكل يعد جزءاً مثالياً من الواقع ، إنه مسـتقل عـن التغـيرات الخاصـة والمتقاربة للجوهر ، أنه يجمع أنواع القضايا والمقولات والعناصر .

وقـد أكـد ابن جنى في مواضع كثيرة من كتابه قضية الأصلية الفرعية ، وهـي متصـلة بالأصل والزيادة وقد نبه إلى مسألة مهمة تتمثل في أن بعض ما نبعـت عند النحاة بالأصالة لا يعني أن العرب قد نطقت على هذه الأصول وإنما هـي أصول مفترضة ، وذلك مثل قولهم الأصل في " قام " قَوَم ، وفي " باع " بَيَع ، وفي " طال " طول ، وفي " خاف ، ونام ، وهاب " : خوف ونوم وهوب ، وفي

"أشـــد" شـــدد ، وفي " استقام " استقوم ، فهذا يوهم أن هذه الأفعال وما كان نحوها ممـــا يدّعـــى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه ، قد كان مرة يقال حتى إنهم كانوا يقولون في موضع : قام زيد ، وليس الأمر كذلك بل بضده (١٢٥) .

ولـــنا هـــنا أن نتساءل : هل أتى على نحو " قال ، وغزا " فترة من الزمن كانـــتا تنطقان فيها " قول ، وغزو " ، ثم عرض لهما تغير في أصوات العلة أدت إلى هذه الصيغة الحاضرة ، وهو احتمال أقوى يؤيده الواقع الملموس ، وهو وجود بقايـــا هذا الأصل التاريخي من نحو : " أطول ، واستحوذ " وكان المفروض فيهما أن يكونا على صورة أخرى كما في :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

ومثله بالنسبة لتصاريف الاسم المنقوص قوله :

تراه – وقد فات الرماة – كأنه أمام الكلاب مصغى الخد أهلم

والقـــول بأن هذه الأمثلة ونحوها من ضرورات الشعر قول لا مسوغ له ، فهناك عشرات من الأمثلة – من هذا الباب وغيره – وردت بالتصحيح لا الإعلال في غير ضرورة ، فهناك في الأسماء مثلاً نحو : الهيف والحور والعور... إلخ .

أمـــا إن الغـــير قد لحق هذه الأبواب ونحوها دون غيرها فذلك أمر يسهل فهمـــه فـــيما لو علمنا أن التغير هنا قد لحق أصوات العلة وهي أسهل الأصوات قابلـــية للتغيير (١٢٦) ، وينكر ابن جنى في كل من الخصائص والمنصف أن تكون هذه الأمثلة ونحوها ذات أصل تاريخي * ، وهذا صحيح في بابه ويعتدّ به .

<u>**ويرى ابن عصفور أن " التصريف " ينقسم إلى قسمين :**</u>

أحدهمـــا : جعـــل الكلمـــة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني نحو : ضرب ، وضرّب ، وتضرّب ، وتضارب ، واضطرب ، فالكلمة التي هي مركبة مـــن ضـــاد وراء وباء ، نحو : ضرب ، قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعانٍ مخـــتلفة ، ومـــن هذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تقوده من التصغير والتكسير نحو : زُيَيْد ، ويُوْد ، وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكـــروه مع ما ليس بتصريف ، فلذلك لم نضمن هذا الكتاب ، إلا أن أكثره مبنى

علـــى معـــرفة الـــزائد من الأصل فينبغي أن تبين حروف الزيادة والأشياء التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها .

والآخر من قسمي التصريف : تغيير الكلمة عن أصلها ، من غير أن يكون ذلـــك التغيـــير دالاً على معنى طارئ عن الكلمة وهذا التغيير منحصر في النقض والقلب والإبدال والنقل (١٢٧) .

واستعمل المبرد مصطلح " التقطيع بالأفاعيل " لما يقابل الميزان الصرفي ، يبيـــن ذلك من عنونته لأحد أبواب كتابه المقتضب بقوله : " هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل وكيف يعتبر بها في أصلها وزوائدها " * .

ويقسم ابن عصفور التصريف إلى قسمين :

أحدهمـــا : جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني ، نحو : ضَرَبَ ، ضَرّب ، تضرّب ، تضارب ، اضطرب .

والثانـــي : تغيـــير الكلمـــة عن أصلها دون أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة نحو تعبيرهم لفظة " قول " إلى " قال " (١٢٨) .

ويمكـــن لـــنا تميـــيز صـــيغ الفعل وأشكالها اللفظية ، ويتبين كل صفة من الأخـــرى ، وتشكل الصوامت [ف . ع . ل] جذوراً ثابتة في كل الأفعال ، وتعد مورفـــيمات حـــرة تلحـــق بها زوائد مختلفة قد تكون سابقة أو حشواً أو لاحقة في نهايتها ، وهي تعرف بالمورفيمات المقيدة .

ومـــن الممكن اشتقاق كلمات جديدة ذات صيغ ومعان جديدة بإضافة زوائد تـــتألف من حرف أو أكثر مشتق مثلاً من وزن " فعل " كلمات على أوزان " أفعل" و " نفعل " و " تفعل " و " تَفاعل " و " افتعل " و " انفعل " و " استفعل " ... إلخ ، كما يصلح هذا الوزن بدوره لأن تشتق منه مختلف الصيغ الفعلية مثل اسم الفاعل ، واســـم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، وأسماء الزمان والمكان ، كما يمكن أن تشتق المصادر مثل : المصدر العام ، والمصدر الميمي ، والمصدر الصناعي .

وهـــذه الزوائد تتألف من حرف أو أكثر يضاف إلى الجذر الثابت ، فتعتبر الدلالـــة والصـــيغة ومع ذلك فالكلمات المشتقة مهما تغير صيغها ودلالاتها نتيجة لتغـــير حركات الجذر أو إضافة زوائد إليه فإنها في جميع الأحوال لا تتخلى عن الحروف الثلاثة الصامتة ، بل يبقى دائماً في صلب كل كلمة ، مهما كانت صيغتها أو دلالتها ترتب الجذر الأصلى نفسه (١٢٩) .

فجذر مثل [س ل م] وهو مؤلف من ثلاثة أحرف صامتة يمكن أن تشتق منه كلمات جديدة ، سواء بتغيير الحركات ، أو إضافة زوائد ، غير أننا لا نستطيع أن نترك منه حرفاً واحداً ، فكلمات مثل " سلم " " تسلّم " " سالَم " سلمان " "سلمى " " سلامة " " سلم " كلها كلمات تعود إلى الجذر [س ل م] ولا يمكن الاستغناء عن حروف من حروف ، بل لابد لصحة الاشتقاق أن تبقى على هذا النحو والترتيب .

وهـــذه الوسيلة في تكوين الصيغ وتجديد الدلالات ونموها نجدها في أنواع من الاشتقاق ذكرها القدامى والمحدثون من علماء العربية وهي الاشتقاق الأصغر أو الاشتقاق العام وهو أكثر أنواع الاشتقاق دوراناً في اللغة العربية ويحتج به لدى أكـــثر علماء اللغة القدامى ، ثم الاشتقاق الكبير والأكبر . وهذان النوعان يقومان أساساً على تقليب الحروف وإبدالها وهما متداخلان إلى حد كبير .

ولابـــد لصحة الاشتقاق من وجود ثلاثة عناصر رئيسة تتوافر في المشتقات وهي :

[١] الاشتراك في عدد الحروف وهو في الكلمات العربية ثلاثة حروف غالباً .

[٢] أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيباً واحداً في بنية الكلمات المشتقة .

[٣] أن يكـــون بين هذه الكلمات قدر مشترك من الدلالة على هذا فإن لكل اسم أو صـــفة أو فعـــل مـــن هذه الصيغ التامة أصلاً اشتقاقياً ، يشترك في جميع الكلمات التي تشمل الهيكل الصامتى نفسه ، كما تؤدى الفكرة العامة للمادة اللغويـــة نفســـها ، ومـــن ناحية أخرى فإن لكل صيغة تامة وزناً أو صفة مشـــتركة بيـــن جمـــيع الكلمات التي تشمل التحول الداخلى نفسه من أجل الـــتماثل فـــي المعنى أو الاستعمال النحوي والتغيير الذي يمكن أن يحدثه

الـتحول الداخلـي تغييراً في الشكل والدلالة الصرفية معاً . والمعنى تتغير دلالته الصرفية بتغيير صيغه ، فإذا قلنا عالم عليم علامة ، معلوم ، علماء وعالمة فإن التحول الداخلى لم ينتج هنا مجرد تنوع في الأشكال ، بل أنتج معهمـا تـنوعاً فـي الدلالة الصرفية ، فالفرق واضح في الدلالة بين اسم الفاعل واسم المفعول ، أو بين المفرد والجمع ، أو بين المكبر والمصغر ، أو بين المذكر والمؤنث ، أو بين الوصف المعتدل والوصف المبالغ فيه .

الزوائد والتصريف :

والـزيادة ما يكون للإلحاق ومنها ما يكون للمد وما يكون من أصل الوضع ، ومـا يكون للتعويض ، وما يكون لبيان الحركة ، وما يكون زائداً لمعنى معين . والـزيادة التي تأتى لمعنى تكون في الأسماء والأفعال ، وتعد أبرز أنواع الزيادات وهي لا تحصى في باب بعينه ، بل تتوزع على أبواب صرفية متعددة تشمل الاسم فـي مباحـثه المخـتلفة ، وتشـمل الفعل في مباحثه المختلفة ، ويصنف ما يزاد ويوضـح أثـره في الدلالة الصرفية والوظيفية النحوية إذا كان ما زيد له أثر في التركيب (١٣٠) .

وعـن نسـبة تردد اللواصق أو الزوائد من حيث حروف العلة أو الصحاح التـي تشكل مباني الصيغ ، فتأتى هذه اللواصق في البنية العربية على تفاوت في القلـة والكـثرة ، فمنها ما يزداد كثيراً ، ومنها ما يتردد قليلاً ومنها ما يتوسط ، ولهذا يمكن تقسيمها ثلاثة أقسام :

* لواصـق ذات تـردد عـالٍ ، وهي حروف العلة الواو والياء والألف ، ويسـميها الصـرفيون " أمهات الزوائد " ومعنى ذلك أنه يكثر تصرفها في الكـلام وهـي شائعة كالسين واللام اللتين لا تكثر زيادتهما ولا يكاد الكلام يخلـو من الألف والواو والياء أو من بعضهم ، وبعضهم الحركات ؛ لأنه ليس في كلامهم لفظ يخلو من الحركات فلذلك قدم الألف والياء والواو(١٣١) .

* لواصـق ذات تردد متوسط وهي الهمزة والثاء والميم والنون ، ويعللون ذلـك بأنها أشبهت حروف العلة ، فالهمزة تشبه حروف العلة في كثير من

أوجــه تغــيرها بالتســهيل والحــذف والبدل والتاء تشبه الواو في تقارب مخرجــيهما ، ولذلــك أبدلت منها في مثل " تراث " و " تكأ " ؛ لأنها من "ورثــت " و " توكأت " ، وأما النون فأشبهت أيضاً حروف العلة من جهة الغــنة التــي فيها ، ولما كانت هذه الحروف قريبة الشبه من حروف العلة كانت تليها في كثرة الزيادة .

والســبب في تركيز الصرفيين على لواصق سألتمونيها أنهم وجدوها تكثر زيادتهــا فــي الصــيغ ويلحقها الحذف والتغيير ، حيث لا تثبت عند تصريفها في الصيغ العربية المختلفة ، فحكموا بزيادتها عن الأصل وقاسوا عليها .

والعربــية تتمــيز بأوزانهــا وبتعميم الوزن للدلالة على المعاني وبصوغ الكلمــات حســب قواعد ثابتة وطرائق مألوفة . إن ميكانيكية الاشتقاق واللواصق تتــيح لمســتعملي العربية صوغ المفردات حسب قواعد رياضية ، وللمتكلم ملء الحرية في التصريف بالتغيير ، وهو يجد في متناوله من المادة الخام أي الأصول والأوزان والصيغ كل ما يحتاج إليه ، فيبني منها ما يشاء من تفريع المشتقات وفي اختيار ما يلائمه منها وفق أغراضه واحتمالات تفكيره ومقاصد تعبيره ، وما للغة هنا إلا مادة طيعة وأداة في يد المتكلم الذي يستثمر حيزاً كاملاً من درجات المعنى ومن سلم دقائق الدلالة (١٣٢) .

[د] وظائف الأصول والزوائد :

اتخــذت العربية عدداً من الوسائل الصوتية لتنمية الألفاظ والصيغ وتنويعها لكــي تتمكــن مــن أداء وظائفها المتنوعة وسد حاجاتها من المعاني أو الدلالات الوظيفــية المختلفة فاستعملت من الوسائل الصوتية : الإلصاق ، وهو زيادة بعض الأصــوات علــى المــادة الأصلية لفظ مثل [ف هــ م] تتفرع منها صيغ كثيرة مــزيدة فعلــيه واسمية [أَفْهَمَ – فَهّم – تَفَهّم – تفاهم – استفهم – فاهِم – مفهوم – مفهومــة – فهّامــة ... إلــخ] ولكل من هذه الصيغ وظيفة في الكلام ، والتكرار وسيلة أخرى للتنمية وبها يطول الهيكل الثلاثي الأصلة ؛ إذ يتكرر فيها صامت أو صــامتان من هذا الأصل مثل [اخضَوضَرَ – تَلَجْلَجَ – قَفْقَعَ – رِعْديد – قَهْقَهَة –

غرمــرم] وأصــولها على الترتيب [خضر – لج – قع – رعد – قه – عرم] .
وتعديل الحركات في داخل الصيغة وسيلة أخرى لتنمية الألفاظ والصيغ وتنوعها .

ويــرى بعــض الباحثيــن أن دلالة الوحدة اللغوية هو مدلولها ، وتختلف الــنظريات حــول تجديــد هــذا المدلول وطريقة تحديده ، فهناك نظرية المدلول المنطقــية والــنظرية الســياقية ، والنظرية السلوكية ، ونظريات المجال والحقول الدلالــية ... إلخ ، وأما المعنى فهو القيمة الدقيقة التي يتخذها هذا المدلول المجرد في سياق أوحد " [١٣٣] .

وتلحــق الزوائد عادة الأسماء والأفعال على السواء ، وهناك بعض الفروق بيــن زوائــد مورفيمات الأسماء وزوائد الأفعال ، وإن بدت متماثلة ؛ إذ الفروق ليست في دلالتها ولكن في الوظيفة النحوية التي تؤديها .

فالبنــية للتحلــيل المورفــو-تركيبــي نجد البنيوية ترفض أخذ المعنى في الاعتــبار ، ولقــد أثــار هذا الموقف اختلافات كثيرة بين علماء اللغة ، فقد رأى بعضــهم أنه من حيث المبدأ من الأحسن الاحتفاظ باستقلال النحو بالنسبة للدلالة ، وقد استمر هذا الموقف إلى سنة ١٩٥٧م ، والذي نجده عند تشومسكى [١٣٤] .

فــإذا كنّا نفهم من عبارة معنى أو دلالة signification ما يوجد في رأي المــتكلم ويريد إرساله إلى المستقبل ، وهو على شكل تصور أو صورة ذهنية أو المحــتوى الفيزيقــي ، فمن الطبيعي والحالة هذه أن يعجز اللغوي عن تحليل هذا الكيان الذي مازال في ذهن الفرد ، فالمعنى إذن يكون في علاقة مع بنية الإرسال عــند المتكلم ، وهذا المعنى يتحقق بصفة تامة إلى حد ما حسب ظروف السياق ، الظــرف ، المستوى الثقافى ، ودرجة الانتباه عند المستقبل ، ونلاحظ من خلال هذا أن المعنى يثير بالضرورة العلاقة بين العالم اللساني والتجربة الخارجية على مجــال علــم اللغة ، ومن هنا تأتى بديهية [بلو مفيلد] التي يسلم بها وهي " لكى نحــدد دلالة الأشكال اللغوية يجب أن تكون لدينا معرفة كافية بملابسات المتكلم ، ولمــا كــان ذلك عسيراً نظرا لانعدام الوسائل التي توصلنا إلى ذلك دائماً ، فإننا نكــتفى بالشــكل وهنا ينحصر موضوع الدراسة اللغوية [١٣٥] إذن مشكلة المعنى

مـــثار باستمرار ، ووحدات اللغة لها معنى ونحن لا يمكن أن نحيط به بدقة ، بل نعـــرفه بصفة مجردة ، إلا أننا نعرف أن هناك تماسكاً داخلياً ، والرأى الشائع بين البنيويين هو أن الكلام ليست وظيفته ترجمة أفكار مسبقة ، وتتجه هذا كله هي أن القضايا اللغوية بعيدة عن الدلالة ، فالدلالة لا تتزامن مع الكلام إلا أثناء الحديث ، ومـــن هـــنا يتضح أن إخراج المعنى يبدو وكأنه ضرورة منهجية فقط ، فإذا أردنا المعـــنى فيجـــب أن نبحث عنه في السياق ، أي بعد إنتاج الرسالة كلها وليس أن نعطـــى لكـــل مفردة معنى ؛ لأن هذا الأخير يتغير كثيراً داخل السياق ، فلا يمكن لعنصر واحد أن ينفرد بمعنى ثابت ، والقوانين النحوية هي التي تترجم العلاقة بين المتكلم والظرف في علاقتهما بالنص .

إن الـــنظرية اللغوية عند العرب كانت نظرية معيارية أي أنهم بنوا عملهم على أساس محاولة الوصول إلى مجموعة من القواعد والأحكام التي ينبغي اتباعها ، ولا يجوز الخروج عنها ، ولذلك لجأوا إلى تحديد حروف الزيادة ومن ثم الصيغ ، وأخيراً وصفوا معاني تقريبية لهذه الصيغة .

والـــزيادة على أصول الفعل تبدأ بحرف وتنتهي بثلاثة أحرف ؛ لأن أقصى مـــا يصـــل إلـــيه الفعل بالزيادة ستة أحرف ، فالأصل الثلاثي يمكن أن يزاد عليه حـــرف أو حرفان أو ثلاثة . وشاع في كتب التصريف أن تضع معانى لكل صيغة ظلـــت مـــتداولة فـــي هذه الكتب إلى يومنا هذا ، وبالرغم من ذلك أوردت كتب التصريف نفسها ألواناً من الاتساع تؤدي فيها الصيغة الواحدة معاني صيغ أخرى من تلك التي جعلوا لها عدداً من المعاني المستقلة .

فقـــد تأتى صيغة " استفعل " عندهم لمعنى " أفعَلَ " تقول : أجاب واستجاب أو تـــأتى مطاوعـــة لها ، تقول : أحكمت الأمر فاستحكم وأقمته فاستقام ، أما باقى صـــيغ الـــزوائد مثل " افْعَوْعَل " و " افْعَالَ " فإنها تدل على قوة المعنى زيادة عن أصل الفعل تقول : اعشوشب المكان فإن الفعل يدل على زيادة عشب المكان أكثر من الفعل " عشب " و " اخشوشن " يدل على قوة الخشونة أكثر من الفعل " خشن" والفعل " احْمَارَ " يدل على قوة اللون أكثر من حمر واحمر وهكذا [١٣٦] ، وافعوّل

معـــناه أيضاً المبالغة كـــ " افْعَوعَل " نحو " اجْلَوَّز " تدل على زيادة في السرعة ، ومثله " اعلوَّط " ، أي : تعلق بصق البعير .

الاتساع في وظائف الزوائد النحوية والدلالية :

ومن خلال ما قدمه الصرفيون العرب تستطيع أن نقول إن هناك " نظرية " تطبع حديثهم عن تلك الصيغ من حيث الزيادة ، ولتلك النظرية جانبان :

الجانـــب الأول : ويتصـــل بالتراكيـــب النحوية ، فالفعل إنما يتعدى إلى مفعول أو مفعولين أو ثلاثة مفعولات كما في : قَامَ زَيْدُ ——◄ أَقَمْتُ زَيْدَاً

لَبِسَ زَيدُ ثَوْبَاً ——◄ أَعْلَمْتُ عُمَراً زيداً كريماً

بالإضافة إلى بعض الظواهر النحوية الأخرى .

الجانـــب الثانـــي : ويتصـــل بالدلالة ، فإن الزيادة لها علاقتها المباشرة بالمعنى ، حقـــيقةً أو مجازاً ، وكذلك ما في الصيغ من " الصيرورة والسلب والإزالة والاستحقاق " .

ممـــا ســـبق ندرك أثر زيادة هذه المورفيمات وقيمتها الصرفية والنحوية ، فهـــي تدل على الإيجاز في المفردات والتراكيب ، أما الإيجاز في المفردات فيبدو جلـــياً في معاني التعدية والمشاركة والطلب ، فالفعلان [ذهب وخرج] على سبيل المثال لازمان وبزيادة الهمزة يصيران متعديين ، فيعبران عن معنى جديد ، وهكذا فـــي كل صيغة من الصيغ الآنفة الذكر ، إذ لولا وجود هذه المورفيمات لأدى إلى مزيد من التطويل في الجمل والعبارات لأداء هذه المعاني .

وأمـــا الإيجـــاز في التراكيب فيبدو كذلك في بقية المعاني ، مثل المطاوعة والجعل والصيرورة ، ونحو ذلك من المعاني الأخرى ، ذلك أن كل معنى من هذه المعانـــي يقتضي تركيباً من كلمتين أو أكثر واستعمال هذه الصيغ بمعانيها المحددة يكفـــى عن استعمال التراكيب المطولة حيناً ، والغامضة حيناً آخر ، ومن ثم يكون إيجازها في التركيب .

وأخيراً فزيادة بعض هذه المورفيمات قد تجمع بين أمرين هما : المعنى الدلالى ، ثم الوظيفة النحوية وبعضها يكتفى بالدلالة دون الوظيفة النحوية (١٣٧).

ولم يخصص الدرس الصرفي للأفعال المتعدية ذات العناصر الثلاثة الأساسية مصطلحاً محدداً ، ولكنه خلط بينها وبين الأفعال ذات العنصرين ، ولم يفصل أياً منهما عن الأخرى ، بل اكتفوا في التفريق بين المتعدي واللازم فحسب وفي هذا المسلك عيب ؛ لأن الأفعال ذات العناصر الثلاثة تنتمي إلى أنماط مختلفة تماماً ، وهي بالإضافة إلى ذلك تعد من الناحية التركيبية أكثر تعقداً وتشكل صعوبات كبيرة عند تناولها ، ولكنه – أي النحو التقليدي – قد فرق في إطار أقسام الأفعال بين صور أربعة [اللازم والمتعدي لمفعول والمتعدي لمفعولين والمتعدى لثلاثة] .

والحق أنه من الممكن أن يفهم أن فعلاً أو حركة ما يشترك فيها عنصران يفرق بينهما تبعاً للاتجاه الذي يؤديه أو يلزم كل واحد منهما ، فمن الأفعال المنقولة ما يجوز النقل فيه بالهمزة والتضعيف معاً دون أن يتأثر المعنى كما في نحو : أنجاه ونجّاه منه ، وأُعاذه وعوّذه منه ، وأوصاه ووصّاه به ، وأشمته وشمّته به ، وأقدره وقدّره عليه ، وأمكنه ومكّنه منه ، وأفرحه وفرّحه به ، وقد يختلف المعنى فيكون للمنقول بالهمزة في بعض الأفعال معنى يختلف عنه إذا نقل بالتضعيف نحو : أكرهه على الأمر بمعنى قهره وغلبه عليه ، على أن أغلب النحاة لم يفرد الفعل في هذه الهيئة بحديث يبرز خصائص الصرفية والتركيبية ، وعلاقته بالعناصر التركيبية الأخرى المشتركة معه في الحدث .

ويبدو أن سيبويه فصل بين ما يتعدى بنفسه إلى مفعولين نحو : " أعطى وكسا " ، وما يتعدى إلى أحدهما حرف جر وإلى الآخر بنفسه ، والذي دعاه إلى الجمع بينهما في باب واحد أنه يجوز في النوعين جميعاً الاقتصار على المفعول الأول .

وقـد أشـار سيبويه أيضاً إلى المنقول من الأفعال الثلاثية المتعدية بحرف الجـر بالهمـزة أو التضعيف ، ولفت إلى صحة أن ينقل فعل واحد يتعدى بحرف الجر بإحدى وسيلتي النقل الهمزة أو التضعيف (١٣٨) .

كمـا لـم يسهم نظام الصيغ والزوائد في التمييز بين أنواع الفعل المتعدي بالـرغم من أن بعضها يمكن أن تسهم الصيغة في تميزه عن غيره مثل [أعطى ، وأنبأ] واكتفت كتب التصريف بأن جعلت التعدي معنى واللزوم معنى آخر يشبهه فـي القـوة . فمن الشائع أن لا تختلف معاني فعلين إلا من خلال عدد العناصر ، وبعـبارة أخرى يفترق فعل ما عن فعل آخر من خلال عدد العناصر التي يسيطر علـيها أو يعمـل فـيها كل واحد ، ومن ثم فإن الفعل " يعطى " يختلف عن الفعل "يملك" في المقام الأول من خلال أن الأول يعمل في عنصر زائد ،فالفعل " يملك " لـه عنصران يملك خالد كتاباً ، والفعل " يعطى " له ثلاثة عناصر : يعطى خالد لطالب كتاباً ، فلا فرق بينهما إلا في تبادل عدد العناصر ، وجميع الأبواب تجيء مـتعدية ولازمـة إلا " انفَعَل " و " افْعَلّ " و " افعَالّ " والمعاني المذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالبة فيها ، ولا يمكن ضبطه ، وقد يجيء كل واحد منها لمعان أخر كثيرة لا تضبط وأغلبها في الاتساع أو التعدي واللزوم .

وقـد جعل النحاة العرب والصرفيون للفعل وسائل تزاد على مبناه فيتحول بهـا من لازم إلى متعد ، ولكن لا تعتمد جميعها على الصيغة أو الزوائد ، وإنما يخـتص بعضـها بالتركيـب وبعضها يتعلق بالمادة المعجمية وأغلبها يعتمد على الـتحويل حتى أصبح قانون التعدي واللزوم في العربية قانوناً انعكاسياً يعتمد على وسائل محددة تقوم بهذه العملية ووسائل تعدي الفعل اللازم ثمانية ، الأول : الهمزة كـــ " أكـرم زيد عمراً " ، والثاني : التضعيف كـ " فرّحت زيداً " ، والثالث : زيادة ألف المفاعلة نحو " جالس زيد العلماء " ، والرابع : زيادة حرف الجر نحو " ذهبت بعلى " ، والخامس : زيادة الهمزة والسين والتاء نحو " استخرج زيد المال ، والسـادس : التضـمين النحوي وهو أن تشرب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية

للـــتعدي تعديـــتها نحو ﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ﴾ [١٣٩] ، ضمن تعزموا معنى تنووا فعدى تغديته ، السابع : حذف حرف الجر توسعاً كقوله:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذاً حرامُ

ويطرد حذف مع " أن " نحو قوله تعالى (شهد الله أنه لا إله إلا هو) [١٤٠] و ﴿ أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم ﴾ [١٤١] ، والثامن : تحويل اللازم إلى باب ؟؟؟ لقصد المغالبة نحو " قاعدته فقعدته " ، فأنا أقعده ووسائل التعدية ليست جميعاً زيـــادة فـــي مبـــنى الصيغة ، بل بعضها تغيير في هذا المبنى بالحركات وبعضها يعتمد على المعنى كالتهجين [١٤٢] .

ونلاحـــظ كـــثرة اســـتعمال الفعل اللازم متعدياً أو جعل المتعدي إلى واحد متعدياً لاثنين ، ومثال الأول قولهم : الأحلام التي عشناها في مقابل التي عشنا فيها ، ومثال الثاني قول شوقي :

وتهديك الثناء الحر تاجاً على تاجيك مؤتلفاً عجاباً

وقد يجيء العكس بأن يجعل الفعل المتعدي لازماً ، والمتعدي لاثنين متعدياً لوحـــد بنفســـه ، وللآخر بحرف الجر كما في المثالين التاليين (أمكن لنا) ، في مقابل (أمكننا) ، (وأودعت في هذا البحث خلاصة عملى) في مقابل (أودعت هذا البحث خلاصة عملى) [١٤٣] .

وهـــناك نـــوع منقول عن الفعل الذي لا يطلب مفعولاً البتة ، وتقل الأفعال الثلاثـــية إلى هيئة الفعل المتعدي لمفعول يكون بإحدى اثنتين ، أولاهما : الهمزة ، والثانية : تضعيف عين الكلمة على أننا نلفت إلى أن النحاة لم يقصروا النقل على هاتيـــن الوســـيلتين ، بل ضموا إليهما النقل بالباء حرفاً من حروف الجر [١٤٤] ، والأكثرون من النحاة على أن التعدية بالهمزة قياس ، والتعدية بالتضعيف سماع .

وقـــد ألمح بعض النحاة إلى أن الأفعال التي تتعدى بنفسها إلى مفعول واحد تكون علاجاً وغير علاج . وقد حاول النحاة أن يضعوا بعض العلامات التي تعين على معرفة الفعل الذي يتعدى إلى واحد بنفسه فذكروا ثلاث علاقات يعرف بها : إحداها تركيبية ، والثانية : صرفية ، والثالثة : دلالية .

فأمـــا العلاقة التركيبة : فإن يتصل بها هاء ضمير غير المصدر والظرف على وجه لا يكون خبراً،فإن صح دخولها عليه لم يكن متعدياً إلى واحد بنفسه(١٤٥) ، وأما العلاقة الصرفية فإن يصح أن يصاغ منه اسم مفعول تام ، أي : غير مفتقر إلى حرف جر ، نحو : ضرب ، إذ يصاغ منه مضروب .

وأمـــا العلامة الدلالية فقد اقتصرت على الإشارة إلى مجال دلالة واحد هو أفعال الحواس ، إذا نص النحاة على أن أفعال الحواس كلها متعدية إلى مفعول به واحد ، إذ يقوم فكرة الحقول الدلالية على المعنى المعجمي ، ويبدو أن فكرة معاني صيغ الزوائد هي فكرة مبكرة للحقول الدلالية ، ولكن في مجال الصيغ الصرفية إذ تـــتجمع حـــول كـــل صـــيغة مجموعة من المعاني بعضها نحوى وبعضها الآخر معجمـــي ، أمـــا فكرة الحقول الدلالية فتجمع فيها مجموعة من المكونات تدور في إطار معنى واحد ولكنها عند العرب تدور حول صيغة واحدة .

إن دراسة معنى الكلمة كما يذهب أصحاب نظرية الحقول الدلالية يجب أن يكـــون مـــن خـــلال الكلمات المتصلة بها دلالياً ، فمعنى الكلمة إذن هو محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى داخل الحقل المعجمي كما يقول "***ليونز***" (١٤٦) ، وتجدر الإشارة إلى أن "***فرديناند دى سوسير***" لفت الانتباه إلى مثل هذا حين تحدث عن علاقات التداعى التي تنشأ بين الكلمات التالية " ارتاب ، وخشى ، ونافى " .

وقـــد ذهـــب "***دى سوسير***" إلى أن أي عبارة إنما هي محددة بمحيطها ، ويعـــد الزمن أحد المكونات الدلالية للفعل ولا تتحدد هذه المكونات إلا بالسياق أو التركيـــب أو التضـــام ، والصـــيغة فـــي مبناها لا تدل على الزمن ولا تحدده في التركيـــب ، إنمـــا يحدد التركيب الزمن الكلى ومن أمثلة ذلك تركيب الشرط الذي تدخـــل فـــيه أداة الشرط عل الفعل ، كما يدخل الرابط على جملة الجواب فتتحول دلالة الزمن إلى المستقبل وإن كانت صيغة الفعل موافقة لما اصطلح عليه بصيغة الماضـــي ، فالصيغة نوع من التعريف وحسب ، أما الزوائد [أنيت] فدلالة على جـــنس الضـــمير وعدده من ناحية ، كما تشترك مع الضمة في آخر الفعل وباقي مكونات التركيب في الدلالة على الزمن المضارع .

ويتردد في معظم المباحث أن صيغة " فَعَل " تشير إلى الزمن الماضي ، وأن صيغتي " يفعل ، فعل " تشيران إلى الحاضر والمستقبل ، ولما كان النظام الصرفي يقدم إلى السياق قوالب تحمل إليه سماتها الدلالية ، فإن صيغة " فعل " مثلاً التي تعين الماضي فيها بـ " البناء " (١٤٧) ينبغي أن تحافظ عل تلك الدلالة الزمنية ، حيث تنتقل إلى السياق .

ومن هنا دفع سيبويه الصيغ الفعلية إلى السياق محققاً اختباراً ضمنياً لصحة دلالاتها على أزمانها التي قررها في مفتتح كتابه قال : " فأما المستقيم الحسن فقولك : " رأيتك أمس " و " سآتيك غداً " ، وأما المحال فأن تنفصل أو كلامك بآخره فتقول " آتيك غداً " (١٤٨) ، على هذا تتضمن بنية الفصل إشارة إلى جهة زمنية محددة ، ولما كان الظرف قد توضع عليه أصلاً لتعيين جهة زمنية محددة أمكن اختيار جهة زمن الفعل به ، وهذا هو الذي فعله سيبويه مضيفاً إليه نقل الفعل إلى نطاق الإسناد أي إلى الجملة ، لتقرر بذلك العلاقة بين الصرف والنحو ، ويمكن وضع تحليل سيبويه على الوجه الآتي :

[١]الصيغة في مجالها الصرفي أي في مجال بنائها الإفرادي ، وهو قوله " فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث " (١٤٩) .

[٢]الصيغة في مجالها السياقي وهو قوله " أتيك أمس " أي أن الزمن يبتدئ بالصيغة ويستمر بها .

وقد حاول د/ *تمام حسان* بإزاء تغاير الدلالة الزمنية للصيغة الواحدة زمنين : زمناً صرفياً وآخر نحوياً ، وعلى عبارته " يكون الزمن الصرفي قاصراً على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها ، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق (١٥٠) ، ومثل هذا الأمر لا يمكن تصوره البتة إذ لا يمكن تصور صيغة متعلقة على نفسها في اللغة تحتفظ بدلالة مستقلة خارج مجال الاستعمال ، إذ يتخذ المفهوم الصرفي للزمن بأن تعبر الصيغة عن زمن ما في مجالها الإفرادى ، وتستمر في التعبير عنه هو في مجالها التركيبي ، والمعادلة التي ينتجها هذا المفهوم هي : شكل الصيغة = الزمن .

وإن هـــذا الشكل يتغير فيتغير معه الزمن فتنشأ بذلك أقسام الزمن اللغوي ، إن ســـمة التصـــريف الفعلـــي [فعل ، يفعل ، أفعل] إنما تحققت في اللغة ؛ لأن الزمن ليس قسماً واحداً ، وهذا هو معنى عبارة ابن يعيش : " إن أصل الأفعال أن تكون متصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان " (١٥١) .

ولقـــد تـــرددت مقولة شكل الصيغة = الزمن ، وكأنها واحدة من المقولات الأساسية التي تنطوي عليها بنية العربية . ففي مفتتح الكتاب حللت الصيغة الفعلية إلى عنصري المادة [البناء والشكل] على النحو التالي :

مادة الاشتقاق	شكل الصيغة
ألفاظ أخذت من أحداث الأسماء	وبنيـــت لمـــا مضى وما يكون وما هو كائن لن ينقطع .

وحاولـــت إحـــدى الدراســـات أن تحـــدد أزمنة الصيغ من خلال ما قدمه الصـــرفيون من معاني الزوائد خصوصاً ما قدمه الشيخ أحمد الحملاوي في كتابه "شـــذ الصـــرف في فن الصرف " فجعلت هذه الدراسة لبعض الصيغ معنى تمام الحدث والأخرى معنى تكرار الحدث دون اللجوء إلى السياق أو التضام أو عكس مـــا صـــنعه الصرفيون ، حيث جمعوا هذه المعاني من سياقات مختلفة ومتعددة ، وكـــان يمكـــن الـــرجوع بهذه الصيغ والزوائد إلى السياقات والاستهالات العربية لمحاولة وضع نظام تقريبي لأزمنة هذه الصيغ والزوائد .

ويخضع قسم من الأفعال لقانون الاختيار ، بحيث يقتصر اختيار الفعل على فـــاعل محـــدد دون غـــيره ، وكذلـــك الأمـــر إذا نظر في قوائم الأفعال ، فهناك مجموعـــات كل مجموعة منها يصلح لها فاعل معين ، بحيث إذا ذكر الفعل توقع المســـتمع أن يكـــون فاعله محصوراً في دائرة محددة من الأسماء ، وتوقع كذلك عدة صفات معينة لهذا الفاعل مأخوذة من دلالة الفعل نفسه وأن يكون للمفعول به معين وله صفات مأخوذة من الفعل والفاعل معاً إذا كان الفعل متعدياً . ولاحظ أن تعـــدي الفعل ولزومه فتوقف على دلالة الأحداث في أذهان المتكلمين ، أحداث لا

تـــتم إلا بوجود شيئين أو ثلاثة أشياء أو شيء واحد ، وتأمل لو وصفنا الفعل جلس ، ضرب ، أعطى في جملة ،

عندما أقول هذه الجملة : يعلم محمد النحو في الكلية .

يـــتوقع المستمع بمجرد نطق الفعل " يعلم " أن الفاعل " إنسان " وهذا جزء من الدلالة وأن يكون " مذكراً " وهذا أيضاً جزء من الدلالة آتٍ من صيغة الفعل ، وأن يكون " على قيد الحياة ، وهذا جزء من دلالة مضارعية الفعل ، وأن يكون " كبـــير " ولـــيس طفلاً أو صبياً مثلاً ، وهذا جزء من دلالة تضمنية مرتبطة بالفعل "يعلـــم" ومـــن هذه الجملة يعرف المستمع أن محمداً هذا متخصص وهذا جزء من الدلالة آتٍ من التقييد كذلك مرتبطة بالكلية .

وأمـــا نـــوع التخصص فيعرفه المستمع من وقوع الفعل على المفعول به " نحـــو " وإذا لـــم يكـــن كل معنى من هذه المعاني المستفادة من العلاقات النحوية الدلالـــية والمفردات معاً سليماً خرجت الجملة عن الإخبار العادى المساوى للدلالة المنتجة ، وكل تغيير في الخصائص السابقة يقترن ضرورة بتغيير في الصيغة أو تغيـــير فـــي مجال الفرد نفسه ووصفه في المكان الذي لا يتوقع أن يوضع فيه . لاحظ هذه الآيات :

﴿ وأخرجت الأرض أثقالها ﴾ (١٥٢) .

﴿ أخذت الأرض زخرفها ﴾ (١٥٣) .

﴿ واشتعل الرأس شيباً ﴾ (١٥٤) .

وهـــناك إخلاف للتوقع أو صدم للاختبار المألوف ، فالإخراج والأخذ ليسا من خصائص الأرض ، والاشتعال ليس من خصائص الرأس . وهنا يجنح التعبير إلى المجاز فيختلف مستواه .

وإذن الاختـــيار بين المفردات والقواعد التركيبية التي تصب فيها المفردات محكـــوم بقواعد في أذهان المتكلمين تتعلق خصائص المفردات ومجالاتها وطريقة وضعها في علاقات نحوية كالإسناد والنعت والإضافة والتمييز وغيرها ، ومعنى هذا أن كل كلمة تختار وتطلب ما يدخل معها في علاقة نحوية ، وهذا ما يسميه "

تشومســكى " والتحويلــيون [قيود الاختيار] وما يستنبطه ذلك في النظام النحوي والمقام السياقي (١٥٥) .

غــير أن التحويليــن يجعلــون من قيود الاختيار أو الاختيار المقيد قاعدة منــتجة . وإذن كل كلمة – لكى تدخل في علاقة نحوية من أي نوع مع غيرها – لهــا شرط اختيار خاص بها ، فإذا اجتازت هذا الشرط الاختياري صحت العلاقة النحوية والدلالية معاً ، وإذا لم يجتزه لم تصح العلاقة ، والاختيار هذا اختيار مقيد ومهمته أنه يهدف إلى إزالة التناقض الدلالة بين التراكيب الإسنادية وغيرها * .

كمــا يعنى النحويون عند الإعراب بتحديد الصيغ الصرفية ، فيحددون نوع الفعــل ونــوع الاســم وبخاصة الملبس منها حتى لا يكون اللبس مزلقاً لخطأ في التحليل على المستوى التركيبي أو الوظيفي ، فالفعل " تعاونوا " قد يكون أمراً وقد يكــون مضــارعاً مجــزوماً ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وتعاونوا على البر والــتقوى ولا تعــاونوا على الإثم والعدوان ﴾ (١٥٦) فالأول أمر والثاني مضارع مجزوم ، أو كما في اسم التفضيل والفعل الماضي الذي على وزنه كما في قولنا : " محمــد أهدى بصيرة " ، و " محمد أهدى كتاباً " ، فأهدى في الجملة الأولى اسم تفضــيل وفي الجملة الثانية فعل ماضٍ ، ويترتب على هذا الفرق بيان موقع كلمة بصيرة وكتاب ، فالأولى تمييز والثانية مفعول به .

والــدال الذي يكون له أكثر من مداول يطلق عليه " تعدد المعنى " ، وهذا الــنوع درس تحــت مصطلح " مشترك " غير أن المحدثين مالوا إلى التفريق بين شــكلين مــن أشــكال المشــترك هما تعدد المعنى ، والمشترك اللفظي ، ويلاحظ الــدارس أن هــناك اتفاقاً عاماً على الإقرار بوجود " تعدد المعنى " ؛ لأن المعاني غــير متناهية ، على حين أن الألفاظ متناهية ، ولأن وجود كلمة مستقلة لكل شيء من الأشياء التي تتناولها في الحياة أمر شاق .

إن هــذا الأمــر – أي إيجاد كلمة مستقلة لكل شيء ومعنى – من شأنه أن يفــرض عبــئاً ثقيلاً على الذاكرة الإنسانية (١٥٧) ، فتعدد المعنى إذن يلبى الحاجة المــتجددة للدلالــة علــى معانٍ وأشياء تتوالد باستمرار عبر تطور الزمان وتعدد

المكان واختلاف شروط الحضارة ، ولاشك في أن استعمال الكلمات التي تدل على معانٍ متعددة يعبر عن اقتصاد لغوي يسعى إليه أبناء اللغة .

والحــق أن تعدد المعنى ليس مقتصراً على مجموعة من الكلمات التي تبين اللغويــون فيما يكون هذه العلاقة ، إنما يتعدى ذلك إلى كونه ظاهرة لغوية عامة ، ولاســيما علــى صــعيد المعجم ، فمن النادر أني يجد المرء مادة معجمية تستقل بمعــنى واحد لا اختلاف أو تعدد في بعض أجزائه . وليس في هذا – كما يبدو – خطر على الوظيفة الإبلاغية ؛ لأن السياق له أثر حاسم في دفع الغموض الذي فقد ينشأ من تعدد المعنى المعجمي ؛ لأن للسياق من القرائن ما يجعل المعنى المقصود هو البارز ، على حين تغيب المعاني الأخرى فيؤمن بذلك اللبس .

قد يلجأ الشاعر أحياناً إلى مخالفة المألوف في استعمال بعض الصيغ وهذه ظاهرة قديمة متجددة لجأ إليها كثير من الشعراء القدامى ، وقد تناول النحويون ما فعلــه بعــض الشعراء من منظار الضرورة وتابعهم نقاد الشعر القدامى في النظر إلى هذه الاستعمالات على أنها من المآخذ التي تؤخذ على الشعراء [١٥٨] .

ويــتوقف فهم طبيعة عناصر التركيب العربي على المباني التي يتكون منها ويــتوقف علــيها فهم الإطار العام للصرف والنحو العربى ، فالصرف يتكون من نظــام مــن المعانــي التي تعبر عنها المباني هذه المباني تتحقق بدورها بواسطة العلامات ، فمن المعاني والمباني تكون اللغة ومن العلامات يكون الكلام .

والــنحو لا يستعمل من المباني المعبرة عن معانيه إلا ما يقدمه له الصرف مــن مباني التقسيم وتحتها الصيغ ، ومن مباني التصريف وتحتها اللواصق ، ومن مبانــي القرائــن وتحــتها العلامــات الإعرابــية والرتبة وزوائد العلاقة كالهمز والتضعيف للتعدية ، وكأدوات العلاقات وكالتضام ، وأدوات الربط وهلم جرا مما يعبر عن معاني نحوية صرف .

وهكــذا يظهــر أن المعنى هو محصلة تحليل المستويات اللغوية كافة من سياقية وصوتية وصرفية ونحوية ومعجمية ، وقد جعل " فيرث " هذا الأمر نظرية

علمية تقوم على أسس متكاملة وتوصل ابن جنى إلى هذه الأسس وهذه المستويات إلا أنها جاءت مفرقة متناثرة في مصنفاته (١٥٩) .

[هـ] تطور التأليف في الظاهرة :

الخليل والخالفون ومناسبة الألفاظ للمعاني :

أدى تطور التأليف في ظاهرة مناسبة اللفظ للمعنى إلى نشوء فكرة [معاني زوائد الأفعال] وانتقال الفكرة من الخليل إلى سيبويه إلى ابن جنى إلى ابن الأثير ، فأدى إلى نشوء قانون : زيادة المبنى تعد زيادة في المعنى .

وأغلب الظن أن بذرة هذه الفكرة قد وجدت عند قدامى النحويين واللغويين قبل ابن جنى ؛ لأنه يرجع في هذا الباب إلى بعض آراء الخليل وسيبويه ، فهو يروى عن الخليل أن العرب قالوا في الدلالة على صوت الجندب : " صدَّ " ؛ لأن في صوته امتداداً واستطالة ، أما البارى فدلت العرب على صوته بالفعل " صرصر " ؛ لأن فيه تقطيعاً وعدم استمرار .

كما يذكر عن سيبويه تفسيره لوجود الحركات الكثيرة في المصادر التي جاءت على وزن " فعَلان " لمناسبتها لدلالة هذا النوع من المصادر على الاضطراب والحركة ، مثل " الغليان ، والهيجان ، والطيران ، والفوران " وما أشبه ذلك .

أخذ ابن جنى بعد ذلك يذكر نظائر لهذا الذي أتى به الخليل وسيبويه من مناسبة الصوت للمعنى ، فعنده أن المصادر الرباعية المضعفة إنما تأتى لتكرير الفعل ، كالزعزعة والقلقلة والجرجة والصلصلة ، وما إلى ذلك ، فإن تكرير المقاطع هنا مناسب لتكرير الفعل وحدوثه مرات متعددة ، أما توالى الحركات في المصادر والصفات التي تأتى على وزن " فَعْلى " مثل " الجمزى " الحمار الوحش و " البشكى " و " الحيدى " من صفات المشى السريع ، فإن ابن جنى يرى أن هذه الحركات المتوالية في هذا الوزن من أوزان الكلمات العربية إنما تناسب سرعة الحركة في الحمار الوحش وصفات المشى المذكورة .

كما يرى ابن جنى أن تكرير عين الفعل وهي وسطه ، وقلبه ومركزه وأهم جزء فيه يدل على تكرير الفعل والشدة فيه ، مثل " كسّر ، وقطّع ، فتّح ، غلّق " وغير ذلك .

وهذا الذي ذكره ابن جنى يصح في بعض نصوص اللغة دون غيرها ، فلو أننا نظرنا مثلاً إلى الآية القرآنية ﴿ وغلّقت الأبواب وقالت هيت لك ﴾ (١٦٠) لأحسسنا بصوت المزاليج وهي تحكم رتاج الأبواب ، وينعدم هذا الإحساس مع الفعل " أغلق " الذي يدل على مجرد الإغلاق غير أن هذا – لا يطرد في كل نصوص اللغة ، ولو راجعت المعاجم العربية لعرفنا أن هناك كلمات كثيرة يستوى في معناها الصيغ المشددة وغيرها والمجرد منها وغير المجرد ، فمن ذلك مثلاً : " بدأ يبدأ " ، و " ابدأ يُبدئ " ، والقرآن الكريم خير شاهد على أن معناها واحد ، ثم يقول عز وجل في موضع آخر ﴿ أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ﴾ (١٦١) ، ومثله كذلك : برقت السماء ، وأبرقت وجنه الليل وأجنه ، إذا أظلم عليه وستره جدّت المرأة على زوجها وأحدّت بمعنى تركت الزينة وخسرت الميزان وأخسرته.

وقد نزع كثير من نقاد الأدب العربي القديم منزع بعض اللغويين في محاولة عقد الصلة بين اللفظ ومعناه فـ " ابن الأثير " يكمل ما بدأه " ابن جنى " وأسلافه من علماء اللغة حول مناسبة الألفاظ للمعاني فيقول (١٦٢) : " اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ، ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه فلابد من أن ينتهى من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً " .

ومن هنا نشأت الفكرة التي تقول إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ، وقد ضرب ابن الأثير من الأمثلة على ذلك قولهم مثلاً " خشن " و "اخشوشن" فمعنى : خشن ، دون معنى : اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو .

كما يرى ابن الأثير أن " اقتدر " أقوى في الدلالة على القدرة من " قدر " المجردة، وأن الإنسان يحسن في قوله تعالى مثلاً ﴿فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر﴾ بالدلالة على تفخيم الأمر وشدة الأخذ الذي لا يصدر إلا عن قوة الغضب .

وإذا صدق هذا على بعض الأمثلة في اللغة فإنه لا يصح أن يغيب عن بالنا أنــه لــيس ثمة علاقة طبيعية بين الاصطلاح اللغوي والشيء الذي وضع له هذا الاصــطلاح ، وإنمــا هي علاقة تقاليد ، كما يقول " *انطوان مييه* " (١٦٣) ، ثم ما لبثــت هــذه الظاهــرة أن تحولت من عموم اللغة وتخصصت في معاني الزوائد والصيغ في الدرس الصرفي شأنها في ذلك شأن العلم ذاته الذي استقل عن مباحث الــنحو واللغــة ، حيــث نضج واكتملت أبوابه ، وخُضعت معاني الزوائد لتطور التألــيف فــي الدرس الصرفي واستقلال العلم ذاته بعد استوائه وتبويبه من ناحية وتطور الاستعمال العربي من ناحية ثانية خصوصاً أن سيبويه لم يشر إلى ظاهرة الاتساع في استعمال الصيغ واهتم بتسجيلها الخالفون من بعده من الصرفيين .

فمــن ذلــك صــيغة " أفْعَل " وقُدّرت معاني هذه الصيغة سواء أكانت عند ســيبويه أم عــند الخالفين على أساس ما يعرض للنحاة والصرفيين واللغويين من استعمالات ، ولن نسرف في تعقب الصيغ ، بل سنكتفي بنموذج أفعل صيغة أفعل: " أفْعَلَ – يُفْعِل " والقياس فيه أن تثبت " الهمزة " في " يفعل " وأخواتها كما ثبتت " التاء " في " يتفَعّل " و " يَتَفاعَل " في كل حال ، فيقال فيها " يُؤفْعِل " لكن الهمزة ثقلــت عليهم عند اجتماعها بهمزة المتكلم فحذفت ، وأجريت أخواتها عليها (١٦٤) ، ويــأتي للدلالــة على معانٍ كثيرة منها : التعدية أو الصيرورة إلى الشيء نحو : أخرج – يخرج ، وأدخل – يدخل ، وأخاف – يخيف .

وجعلــه كالغريــزة في الفعل نحو : أشرقت الشمس – تشرق ، وأضاء – يضــيء – وأســرع – يســرع . وجعله مصاباً بالشيء نحو [أحزن – يحزن – وأفرح – يُفرح] .

ومطاوعة " فَعَّل " نحو : فطّرته فأفطر – يفطر ، وبشرته فأبشر – يبشر . والــتعريض للشــيء نحو : أقتلته – أقتله ، وأمرضته أمرضه . وجعله صاحب الشــيء المصــاب بالفعل نحو : أجرب – يجرب ، وأنجز ينجز . وجعله صاحب الشــيء نحو : أراب – يريب ، وألام يلئم ، ووجود المفعول مستحقاً لما اشتق منه

الفعل نحو : أحمدته – أحمده ، ومجيئه بمعنى " فعل " نحو : أزال – يزيل بمعنى أزال ، وأنعم – ينعم بمعنى " نعم " ، وأبكر يبكر بمعنى " بكر .

وأن يستغنى به عن ثلاثيه نحو : ادنف – يدنف ، وأصبح – يصبح ، واسحر – يسحر ، وأمسى – يمسى ، ولم يقولوا دنف ولا صبح ، والإخبار بوقوع الشيء عن أغفل – يغفل ، وأوهم – يوهم .

ومجيئه بمعنى " فَعّل " نحو : أوعزت إليه – أوعز بمعنى " وعزت " ، وأخبرت بمعنى خبّرت ، ومجيئه مضاداً بمعنى " فَعّل " نحو : أمرضتُه – أُمرِضُ أي : جعلته مريضاً ، ومرّضته قمت عليه وليته ، وأقذيت عينه – أقذيها ، إذا جعلتها قذية وقذيتها نظّفتها .

والدخول في الحين نحو : أصبح – يصبح ، وأمسى – يمسى ، وأسحر – يسحر ، والمجيء بما هو كالفعل نحو : أقللت – تقل ، أي : جئت بالقليل ، وأكثرت – تكثر أي : جئت بالكثير . والقيام بالفعل نحو : أغلق – يغلق ، وأجاد يجيد ، وأنزل – ينزل [١٦٥] .

هذه هي المعاني التي أشار إليها سيبويه في هذا الباب ، وهناك معان غير ما ذكر منها مجيئه للدلالة على الدخول في المكان نحو : أعرق – يعرق إذا دخل العراق ، وأشأم – يشئم ، أي دخل الشام .

وللدلالة على الوصول إلى العدد نحو : أعشر – يعشر ، وأتسع – يتسع ، وألف – يؤلف أي وصل إلى العشرة والتسعة والألف ، ومجيئه – على معنيين متضادين نحو : أشكيت الرجل – شكية وجعل الشيء للمفعول نحو :أرعاها الله – يدعيها إذا جعل لها ما تدعاه ومجيئه للتعدية واللزوم نحو : أضاءت النار تضيء وأضاءت النار المكان ، واقضّ عليه المضجع ، واقضّ عليه الهم المضجع ، وكونه لازماً مع تعدي مجرده نحو : اقشع الغم يقشع ، وقشعت الريح الغمة ، وانسل ريش الطائر ينسل ، ونسلت ريش الطائر ، ويجيء لجعل الشيء نفس أصله ، نحو : أهديت الشيء أي : جعلته هدية .

ويــرى الرضـــي أن زيادة " الهمزة " ليست قياساً مطرداً ، إذ ليس لنا أن تقــول فـــي ظــرف : " أظْرَف " وفي نصر " أنصر " خلافاً للأخفش الذي يقيس الهمزة في " أظن " و " أحسب " وإنما يجب السماع في استعمالها ومعانيها [١٦٦] .

أمـــا صيغة " فعّل " فلها معان أخر لم ترد في الكتاب منها : السلب نحو : قــردته – أقــردته ، وجلدته – أجلده ، وجعل الفاعل صاحب الشيء نحو : ورق الشــجر – يــورق ، وقيح الجرح – يقيح . وصيرورة فاعله أصله المشتق نحو : روض المكــان ، أي صـــار روضاً ، وعجزّت المرأة وثيّبت وعوّنت أي صارت عجوزاً وثيباً وعواناً .

وتصـــير مفعولـــــه علـــى ما هو عليه نحو قولهم سبحانه الله الذي ضوّء الأضـــواء ، وكوّف الكوفة ، وبصّر البصرة ، أي جعلها أضواء وكوفة وبصرة ، والاتجـــاه إلى الموضع المشتق منه الفعل نحو : كوّف أي اتجه إلى الكوفة ، وفوّز ، وغوّر ، أي اتجه إلى المفازة والغور .

ومجيئه بمعنى مضاد مجردة " فعّل " نحو : نميّت الحديث إذا نقلته – على جهـــة الإفســـاد ونَمَيْت الحديث إذا أنقلته على الإصلاح ، وجاب القميص أي قور جيبه ، وجيّب القميص أي جعل له جيباً [١٦٧] ، ومثله صيغة " فاعل " .

ويأتى لمعان أخر غير ما ذكر سيبويه منها : مجيئه بمعنى " أفْعَلَ " نحو : داين – يداين بمعنى " أدان " ، وشارف يشارف بمعنى " أشرف " وقاتلهم الله أي " أقتلهم " .

وجعـــل المفعـــول صاحب المصدر المشتق منه الفعل نحو : عافاك الله أي جعلك ذا عافية ، وعاقبت فلاناً أي جعلته ذا عقوبة ، والموالدة أو المتابعة نحو : واليت الصوم ، وتابعت الراءة [١٦٨] ، ومثله صيغة " انفعل " .

وذكر ابن الحاجب والرضي معنى آخر له وهو مطاوعته لـــ " أفعل " نحو : أزعجته فانزعج – ينزعج ، واسفقته فانسفق [١٦٩] . وقد رأى مجمع اللغة قياسية هـــذا البناء في المطاوعة ، فقرر أن " كل فعل ثلاثي متعدٍ دال على معالجة حسية

فمطاوعـــة القياس " انفعل " ما لم تكن " فاء الفعل واواً أو لاماً ، أو نوناً ، أو ميماً ،أو راءاً ،ويجمعها قولك " ونمر " فالقياس فيه "افتعل" (١٧٠) ،ومثله صيغة " افتعل".

وذكـــرت له معـــان لـــم يذكرها سيبويه كدلالته على اختيار الشيء نحو : اخـــتاره ، واصطفاه ، واجتباه ، وانتقاه ، وانتخبه ، وكدلالته على الإظهار نحو : اعتظم أي أظهر العظمة ، ومعانيه كثيرة لا تضبط (١٧١) .

وقد رأى مجمع اللغة العربية قياسية هذا البناء في مطاوعة الثلاثي المتعدي الدال على معان حسية إذا كانت " فاؤه " " واواً " أو " لاماً " أو " نوناً " أو " ميماً" أو " راءاً " .

ومثله صيغة " تفاعل " .

ويأتى هذا البناء بمعنى " أفْعَل " نحو : تخاطأ أي أخطأ ، وبمعنى " تَفَعَّلَ " نحو : تعاهد أي تعهّد ، وبمعنى " فَعلَ " نحو : توانى (١٧٢) .

وقد أصدر مجمع اللغة العربية بصدد هذا البناء قراره : " فاعل " الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره ، مثل : باعدته ، يكون قياس مطاوعته " تفاعل " كتباعد (١٧٣) ومثله صيغة " تَفعّل " .

ولـــــه معان أخر منهـــا : التجنب ، نحو : تأثم – يتأثم ، أي تجنب الإثم ، وتحـــرج – يتحرج أي تجنب الحرج . ومطاوعة " فَعَّل " الذي معناه جعل الشيء نفس أصله إما حقيقة أو تقديراً نحو : تزين العنب ، وتكلل الوحش أي صار كليلاً. والاتخاذ نحو : توسد ثوبه أي اتخذه وسادة (١٧٤) .

وقـــد رأى مجمع اللغة العربية قياسية هذا البناء في مطاوعة " فعل " ما لم يكن تضعيفه للتعدية ، فأصدر قراره : " قياس المطاوعة لـــ " فعَّلَ " مضعفاً لعين " تَفعّل " والأغلب فيما صفف للتعدية فقط أن يكون مطاوعة وثلاثية معاني صيغة "افْعَـــلَّ" بزيادة الألف وتضعيف اللام ومن معانيه أنه يؤدي معنى صيغة " فعل " ولم يضف الخالفون لسيبويه معانى أخرى (١٧٥) .

أما صيغة " استفعل " : وقد يجيء لمعاني غير مضبوطة منها حكاية الجمل نحـــو : " اســـترجع " إذا قـــال ﴿ إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾ . ومنها مطاوعة لـــ " أفْعَل" نحو : أحكمته فاستحكم ، وأقمته فاستقام (١٧٦) .

ويـــرى مجمـــع اللغـــة العربـــية أن بـــناء " استفعل " قياس لإفادة الطلب والصـــيرورة (١٧٧) ، وصيغة " افْعَوْعَلَ " بزيادة ألف وتضعيف العين والواو بين العينين وأمثلته محدودة منذ عهد تأليف سيبويه للكتاب إلى ما أُلف إلى يومنا هذا ، وكذلـــك معـــناه فهـــو محـــدود فـــي المبالغة وتوكيد الفعل ولم ترصد كتب اللغة والتصـــريف تطور لاستعمال هذا الوزن ومعانيه أي لم يحدث للاستعمال تنمية ، كما هو الحال في وزن الرباعي وملحقاته في حالة التجرد والزيادة (١٧٨) .

صيغة " افعوّل " ومثله بزيادة الألف والواو وتضعيف الواو ، وذكر سيبويه استعمالات محددة ترتبط بأمثلتها وشأنه شأن الوزن السابق (١٧٩) .

ومـــثله صـــيغة " افعـــالّ " التي لم يزد المتأخرون على معانيها شيئاً ، وقد تقـــيدوا بمعـــناها القديـــم لعـــدم التوسع في الصيغة وتداولها بين مواد المعجم أو توظيفها في أغراض فنية (١٨٠) بين الدلالة الذاتية والدلالات المكتسبة نتيجة مرور الفعـــل بمـــراحل مـــتعددة ومخـــتلفة منذ بدأ استعماله ، كالبيئة والنص والناطقين والمستوى اللغوي والمجاز ... إلخ .

<u>واستدراك الخالفون على سيبويه أبنية أخرى هي :</u>

افْعَيَّلَ : قالوا : اهبيخ الدجل إذا تبختر .

افْعَوْلَلَ : قالوا : اعثوجج البعير ، إذا أسرع .

افْوَنْعَلَ : قالوا : احونصل الطائر ، إذا أخرج حوصلته .

افَّعَلَ : نحو ادَّبج .

افْعَلَى : نحو : اجأوه .

افْعَنْلَى : نحو : اسلنقى واعزنجى .

افْعَنْلَلَ : نحو : اسحنكك ، وهذان البناءان ملحقان بـــ " احرنجم " (١٨١) .

كذلك يلاحظ ابن جنى في كثير من الصيغ الصرفية فروقاً في الدلالة بسبب زيـــادة مورفيم في أول الصيغة ، أو في وسطها على الحروف الأصلية ، أو على الجذر الأصلى ، فالوزن الصرفي " فعَلَ " إذا زدنا الهمزة في أوله صار " أفعل " وســتختلف دلالـــته فأدخل وأخرج تجعل الفاعل مفعولاً ، فإذا كانت " دخل " تفيد دخول الفاعل بمحض إرادته ، فإن أدخل تفيد أن هناك من دفعه إلى الدخول فزيادة الهمــزة كان لها تأثير على المعنى الصرفي والنحوى فهي مورفيم ، كذلك قد تفيد زيادتهــا أن الشـــيء قـــد وصل غايته فأنا قلت : أحصد الزرع أي أن الزرع قد نضج وأن وقت حصاده ، فزيادة الحرف سدت مسد جملة من ناحية ، ومن ناحية أخرى غيرت دلالة الفعل فهو يقول : فاعل ، وأفعل ، وفعل ، كل واحد من المثل جـــاء لمعـــنى . فأفعل للنقل ، وجعل الفاعل مفعولاً نحو : دخل وأدخلته ، وخرج وأخرجـــته ، ويكون أيضاً للبلوغ نحو : أحصد الزرع ، وأركب المهر ، وأقطب الـــزرع ، ولغـــير ذلـــك من المعاني (١٨٢) نحو : سلب المعنى أو إثباته كقولك : أشـــكيت زيداً إذا أتيت ما يجعله يشكو منك أو إذا أزلت شكواه وأعطيته حقه وما يـــريده مـــنك ، وكذلك أعجمت الكتاب ، كما أنها تعني إبهامه ، كذلك تعني إزالة الإبهـــام ، وقـــد أورد ابن جنى " أشكيت زيداً إذا أزلت عنه ما يشكوه ، وأعجمت الكتاب أزلت عنه استعجامه ، وأشكلت الكتاب أي أزلت عنه إشكاله (١٨٣) .

وأمـــا ما جاء على وزن " فَاعَل " أي بزيادة الألف في الوسط ، فإن للدلالة على أن المشاركة في الفعل من اثنين أو أكثر لا من واحد ، مثل : قاتل ، شارك ، ســـاهم ، حيث يقول : " وأما فاعل فلكونه من اثنين فصاعداً : ضارب زيد عمر ، أو شاتم جعفر بشراً (١٨٤) ، أما تضعيف العين في صيغة " فعّل " فقد يأتى للدلالة علـــى تكثير الفعل ، وأما " فعَّل " فللتكثير ، نحو : غلّق الأبواب ، وقطّع الحبال ، وكسَّر الجرار (١٨٥) .

كذلـــك قد يأتى هذا التضعيف لمعنى آخر ، فمرّضته مثلاً تفيد أننى جعلته مريضاً أو أزلت عنه المرض وعالجته ، وأما زيادة المورفيمات في الأفعال حشواً

أو كســوابق أو لواحق ، فبن جنى باع طويل في بيان دلالته ووظائفها في النظام الصـــرفي ، ففي المحتسب يقول أبو الفتح عن أبي قراءة أبى " تباركت الله " [١٨٦] وهو " تفاعل " من البركة هو توكيد لمعنى البركة ، وكقول العجاج تقاعس العزبن فاقعنسا فهو أبلغ من قعس .

وكـــان هـــدف علمـــاء العربـــية الأول بهذه الصيغ أن يأتى المتكلم بكلامه صحيحاً فصيحاً وأن يتجنب اللحن والذلل ، كان هذا هو هدف علماء العربية الأول الذي جهدوا أنفسهم في تحقيقه وإقراره مبدأ واجب الأخذ به وتطبيقه في التوظيف اللغوي .

وقـــد ســلكوا في الوصول إلى هذا الهدف المثالي مسالك شتى من إخضاع مادتهم بعد جمعها لإعمال المبادئ والتعليل والتأويل والافتراض والوصف كذلك ، بل زادوا على ذلك فبدت فكرتهم عن لغتهم ، كما لو كانت جامدة لا يصيبها تطور أي تغيـــير ، حيـــث قصـــروا فترة التقعيد على واقع اللغة في زمن معين ، ينتهي بمنتصـــف القـــرن الثانـــي الهجرى تقريباً بالنسبة للحصر وبأواخر القرن الرابع بالنســبة للبادية ، ويبدأ ببداية انشغالهم بعملهم أو قبل ذلك بقليل ، ومعنى ذلك إنهم لـــم يـــراعوا مسيرة هذه اللغة في الأزمان السابقة ، ولم يأخذوا في الحسبان ما قد يجّـــد لها أو يلحقها من تغييرات وتطور في الأزمان اللاحقة ، ربما كان لهم العذر في إخراج ماضى اللغة من الحسبان لعدم وجود مصادر المادة التي يأخذون عنها ومنها ، سواء أكانت هذه المصادر مكتوبة في صورة نصوص أم منطوقة بالفعل ، وقد يرجع إغفالهم لهذا الماضي إلى اعتمادهم " تحديد فترة الدراسة " مبدأ منهجياً لهـــم وهو مبدأ جائز ، بل هو عن بعض ، كما يعني النظر في كل فترة على حدة تجنباً للخلط والاضطراب الناشئين عن اختلاف الظواهر اللغوية بسبب التغير الذى يلازم اللغة في مسيرتها التاريخية .

أمـــا دراسة الفترات متتابعة للنظر فيما جدّ في اللغة من تغيرات وتطورات فذلـــك شـــأن علم اللغة التاريخي ، فطريق المنهج التاريخي ومعناه أن تتبع تاريخ

الصـــيغ المختلفة لنكشف عما أصابها من تغير وما حدث لها من تطور عن فترات التاريخ المختلفة [١٨٧] .

الدلالة الصوتية والقيم التعبيرية للصيغة :

وابـــن جـــنى منظر فكرة الدلالة الصوتية إذ عقد لها أبواباً في الخصائص آخـــذاً علـــى عاتقـــه أن يثبـــت القيمة التعبيرية للحرف العربى ، وعلاقة الصيغ بالمعاني بنيت على استقراء بعض الاستعمالات ، لكن الحقيقة " أي حقيقة المعنى " تكمـــن فـــي المادة المنطوقة ؛ لأن ابن جنى استمد دلالة الحروف من أثر السماع واختلفت دلالات بعض الأفعال نتيجة لاختلاف نطق حرف واحد وسماعه ، وعلى ذلـــك فالصيغة وحدها لا تفى بالمعنى من ناحية ، كما لا تحدث التأثير المسموع مـــن ناحية ثانية ، كما أن صاحب فكرة " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني " بنى فكرته على أساس ما يسمع من الحروف وخصائصها ، أي آثارها في السماع وهو الذي يشعر بالمعنى ، فالمسألة مسألة أثر سمعى وليست صيغ .

فالسمت والمنهج اللذان وجدهما ابن جنىْ متأسياً فيهما بما صنعه الخليل بن أحمد ثم تابعه سيبويه ، كان صلة بين الوزن الصرفي للكلمة والمعنى الذي يحركه ذلـــك الـــوزن في الذهن ، وإذا صح القول بأن الوزن صيغة مجردة ، أو صورة غيبـــية للفـــظ موزون ، فإنه يصح كذلك القول بأن الدلالة صورة مجردة تختلف بدوزهـــا عـــن الدالـــة ، وتخـــتلف أيضاً عن الشيء الذي تدل عليه ، ولصاحب الخصائص في الموضوع عدة محاولات أحدثت في النهاية كلاً متكاملاً .

وجد ابن جنى أن المصادر الرباعية المضعفة تأتى للتكرير ، نحو الزعزعة ، والقلقلـــة ، والصلصلة ، والقعقعة ، والجرجرة ، والقرقرة . ووجد أن الفعلى في المصـــادر والصـــفات إنمـــا تأتى للسرعة نحوْ : البشكى ، والجمزى ، والولقىْ . وحيـــن يـــرى ابـــن جنى ذلك يضع مقولته الكلية : (إنهم جعلوا المثال المكرر (الفعللـــة) للمعـــنى المكرر ، والمثال الذي توالت حركاته " الفعلى " للأفعال التي توالت الحركات فيها [١٨٨] .

وكما استقرأ ابن جنى هذين المصدرين فإنه يستقرئ مبادئ الأفعال ، فللعربية خصائصها في ربط الصيغة بالمعنى ، ولذلك رأى أنهم جعلوا " استفعل " في أكثر الأمر للطلب ، نحو : استسقى ، استطعم ، استوهب ، استصرخ ، وهو يحاول أن يفسر الظاهرة تفسيراً فيه جهد عقلى مضنٍ . إنه يرى أن أصول تلك الأمثلة السابقة وهي : سقى ، طعم ، وهب ، صرخ ... لم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال إليها ، ثم دخلت حروف الزيادة في مقدمتها لتكون كالمؤدية إليها ، وهو يرى أن طلب الفعل والتماسه والسعي فيه يسبق الفعل المجرد ، أو كأنه يقول : إن أصول الأفعال أو مجرداتها تلحق بمبانيها ، صيغة الطلب . الزيادة + المجرد = المدخل + الأصل = الطلب المتوقع للإجابة المقررة.

وصيغة ثانية يخضعها ابن جنى لمنهجه وهي صيغة الفعل المكرر العين نحو : نشّر ، وقطّع ، فتّح ، وغلّق " مشددة العين " ولتفسير علاقة المبنى بالمعنى يرى أنه لما كانت الألفاظ دليلة المعاني فقد جعلوا أقوى أجزاء اللفظ مقابلا لتقوية المعنى .

ومن ثم خصوا عين الفعل بالتقوية عن طريق التكرار ؛ لأنها " واسطة لهما ، ومكنونة دونها " ، تلك هي نظرة ابن جني فيها استخلاص نوع من الصلة بين المصل وصنعتهم عند إرادة معانٍ على غير أصولها . ولقد أغراه الباب ليدخل منه إلى رأى يقول فيه " ذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها ، فيعدلونها لها ويحتذونها عليها [١٨٩] والعمل الذي يقوم به هو وليدة جهده العقلى الذي يربط بين المباني والدلالات وبوحي هذا الإحساس اللغوي يسوق حشدا من أمثلته ، وأما الشق الثاني للدلالة الصوتية فهو الدلالة الصوتية غير المطردة وهي الدلالة التي لا تخضع لنظام معين أو قواعد مضبوطة ، وهي دلالة يكتنفها الغموض ؛ لأنها قائمة على تصور يفترض لكل صوت دلالة طبيعية على معنى بمجرد النطق بهذا الصوت يقفز هذا المعنى إلى الذهن . وافتراض هذه الشفافية في الأصوات ليس أكثر من تصور عقلى ينشأ مع طول معايشة أحد اللغويين لهذه الأصوات ، ولكثرة تعامله بها وتداولها مقترنة

بمعان معينة فيستقر في ذهنه ويثبت في خلده أن لهذه الأصوات دلالة ذاتية طبيعية على هذه المعاني .

نمو المعاني وظيفة اللغة وحاجة المجتمع :

واللغة في حركة دائبة دائمة شأنها في ذلك شأن المجتمع الذي تستعمل فيه ، فهي عنصر من عناصره ، إن لم تكن العنصر العاكس لكل ظروفه وملابساته . والتغـير اللغوي له مظهران أو اتجاهان : اتجاه نحو التنمية والتعميق والتجويد أو التهذيب لأصـولها أو بنيـتها العميقة ، وفاءً بحاجة المجتمع من تجديد وتوسيع لدوائـر نشـاطه ومتطلباته ، واتجاه نحو التجاور عن أصولها بصورة ما وتغير لـبعض عناصـرها أو بنيانها المكونة لها ، بحيث يبعد هذا الاتجاه نوع بعد عن مركز الدائرة التي انطلق منها ، وبحيث يصبح مغايراً – نوع المغايرة للأصل الي انشعب منه أو التغيير الأول هو ما حظت به العربية وتلقته بالقبول وصيّرته مكوناً مـن نسيجها ، ملائماً كمادتها وخيوطها الأصلية ، إنه نوع من التجديد أو التجويد الذي يؤهل اللغة للاستمرارية والبقاء في وجه الاستعمالات بما تنتظمه من تغيرات وتقلبات متلاحقة في المجتمع .

ومـن غير الممكن في استعمال اللغة أن تمر القرون الطويلة وتظل العلاقة بيـن الأبنـية والمعـاجم والدلالات ثابتة إلى اليوم بالرغم من اختلافات الناطقين واختلاف أغراضهم وملامحهم الصوتية المتمايزة .

النظر العقلي :

والأقـوال فـي ذلـك الاتجاه تستهدف إثبات نوع من الصلة الطبيعية بين أجراس الحروف ودلالاتها من جهة ، ثم بين أنغام الألفاظ ومعانيها الكلية من جهة أخرى . وفي ذلك النظر تبدو الحروف والصيغ مترابطة مع الدلالة ، وكأن هناك نتـيجة ضـرورية للإيحـاء من تتابع الحروف أو بناء الكلمات ، ولكي نتصور الموقـف اللغوي نأخذ مما قال به علماء الصرف من أن الأصول ثلاثة : ثلاثي ، ورباعـي ، وخماسي ، فأكثرها استعمالاً وأعلاها تركيباً الثلاثي ، وذلك ثلاث :

حـــرف يبـــتدأ به ، وحرف يُخشى به ، وحرف يوقف عليه النظر هنا نظر عقلى صرف . لا يستند إلى مجرد الوصف ، هو نظر المناطقة الذين يفسرون الظواهر وفـــق مقـــولات منطقـــية تحاول أن تطبق المقولات ، نظر عقلى يستند إلى تبرير وضع قائم وليس إلى استقراء ، ولكن من أين كل ذلك ، وما فلسفته الصوتية التي يرتد إليها ؟

لـــم يكـــن اكتشاف ذلك الاتجاه إلا نتيجة للبحث عن أصل اللغة ومنشئها ، نســـبوه إلـــى التوقـــيف أو إلى الاصطلاح أو إلى محاكاة المسموع ، ومن النسبة الأخـــيرة لاحـــت صلات بين الألفاظ والمعاني ، أو تلألأت روابط بين التسميات ومســـميات ، ومن هنا بدأ العقل في الفعل [١٩٠] ، وإذا كان الخليل قد نبه على مثل ذلـــك التساوق فإن سيبويه يدفع الأمر خطوة أخرى حين يقرر : " ومن المصادر التـــي جاءت على مثال واحد ، حيث تقاربت المعاني قولك : النزوان ، والنقزان ، ومـــثله العســـلان والـــرتكان ، ومثل هذا الغليان ؛ لأنه زعزعة وتحرك ، ومثله الغثيان ، لأنه تجيش نفسه وتثور ، ومثله الخطران واللمعان ؛ لأن هذا اضطراب وتحرك ، ومثل ذلك اللهبان والوهجان [١٩١] ؛ لأنه تحرك الحر وتثوره ، فإنما هو بمـــنزلة الغلـــيان ، هذا منهج يأخذ بالوصف اللغوي في محاولة لكشف استعمالات اللغة ، إنه يتخطى الجدل الذهني المفرط الذي يتساءلون فيه عن بداياتها .

ولقـــد قام هذا الرأي على تجميع ملاحظات عن الجزئيات ، ثم استخلاص قاعدة كلية ما وسعهم السبيل ، لقد استشفوا أهمية العلاقة التي تربط اللفظ بدلالته ، ومازال البحث قائماً عن ذات حجر الزاوية في كل دراسات الدلالة حتى يومنا هذا ، ويعـــبر " ***استيفان أولمان*** " عن القضية بأن نواة دراسة علم الدلالة هي العلاقة وأن القطبيـــن بيـــن وجهـــيها المتداخلين : العلاقة (وهذا يقابل اللفظ عند علماء العربية) والشيء المدلول عليه: أي بين ما يدل على معنى الشيء والمعنى[١٩٢] .

البيئات غير اللغوية :

وللمذاهـــب الدينـــية كالمعـــتزلة أكـــثر في فكرة مناسبة الألفاظ للمعاني أو الأصـــوات للمعاني أو الصيغ للمعاني ، ولكنها ألوان لتطور الفكرة من اللفظ إلى

الصـــوت إلى الصيغة ، فهي مجاور متغيرة على محور ثابت هو المعنى ، ولكن الأصوليين عارضوا هذه الفكرة ، بالرغم من تداولها في البيئات اللغوية ووصولها إلى السيوطى .

ويـــبدو أن الاتجاه العقلى الذي يسود فكر المعتزلة ، وكان له تأثيره الكبير علـــى تفســير الظواهــر اللغوية ، ليس على لغويي المعتزلة فحسب ، وإنما على أصـــولييهم أيضاً ، فقد سبق أحدهم ابن جنى في هذا التطور العقلى وهو عباد بن سـليمان الصـــيمري على ما يرويه السيوطي " نقل أهل أصول الفقه عن عباد بن سـليمان الصـــيمرى مـــن المعـــتزلة أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية (١٩٣) وحجة عباد منطقية عقلية صرفة ؛ إذ يحتج لرأيه بقوله " لولاً الدلالة الذاتية لكان وضع لفظ من الألفاظ بإزاء معنى من المعاني ترجيحاً بلا مرجح(١٩٤) ،فكان الواضع بوصفه الألفاظ إزاء المعاني لم يصفها اعتباطاً،وإنما أخذ يختار لكل لفظ معناه الذي يوحي به أصواته فترجح كفة هذا المعنى بإزاء هذا اللفظ وهكذا .

وجمهور الأصوليين ضد مقالة الصيمرى ويدللون على فساد رأيه بقولهم : " إن اللفـــظ لـــو دل بـــالذات لفهم كل واحد فهم كل اللغات لعدم اختلاف الدلالات الذاتـــية ، وإن كان الواضع هو الله فتخصيصه الألفاظ بالمعاني كتخصيص العالم بالاتحـــاد ، وفي وقت من سائر الأوقات وإن كان هو الناس فلوله لتعين الخطران بالبال (١٩٥) .

هـــذا مـــا أورده ورد الأصـــوليين على هذا المعتزلى ، ويتابع السيوطي التعلـــيق على هذا الأمر في موضع آخر قائلاً : وأما أهل اللغة العربية ، فقد كانوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني ، لكن الفرق بين مذهبهم ومذهب ابن عباد أن عباداً يراها ذاتية موحية بخلافهم " ، يعني أن اللغويين يرونها مكتسبة أي أن الحـــروف والأصوات لم تختص في أصول وصفها لتدل على معنى معيّن يرتـــبط بها ولا يفارقها ، ولكنها اكتسبت الإيحاء بمعانيها ، ولكن إدامة استعمالها فـــي هذه المعاني وكثرة تداولها وسماعها بها جعل في روع اللغويين المناسبة بين ألفاظ معينة ومعان معينة .

وأفضـــل طريقة لمعرفة الفرق بين القيمة الذاتية والقيمة المكتسبة لفعل ما ، تتمـــثل فـــي تقصـــى الخطوات التي مر بها هذا الفعل حتى تداولته الألسنة بمعنى خـــاص ودلالـــة معبرة ، وهذه الخطوات على صعوبة الجزم بنوع المداخل التي مـــرت بها طولاً وقصراً أو اتساعاً وضيقاً وصريحاً ورمزاً لا تلث على الفعل من الأضـــواء ما يكفي لتحديد اللحظة التي ولد فيها ، ولا لتعين المدلول الذاتى الذي يناســـبه بعد أن تم ميلاده ولا لتبيان القرائن التي حملت الناطقين به على نقله من مفهوم إلى آخر ، أو على توليد معنى جديد من معناه الأصلى القديم [١٩٦] .

وذلك يعنـــي أن لكل فعل نشأة وميلاداً ، وأن في كل فعل اشتقاقاً وتوليداً ، وأن المناســـبة الذاتية لا تلتمس إلا في الفعل عند نشأته الأولى ، وأن هذه المناسبة فيما جدده الاستعمال من مدلولات ذاك الفعل إنما تحمل حملاً على المعنى الأصلى الأقدم .

ولا تخفـــى حينئذ على الباحث اللغوي أن المناسبة الأخيرة لم تنشأ مع اللفظ ولم تحضر ميلاده ، بل اكتسبت إيحاءها ودلالتها مع كثرة الاستعمال . وقد حاول بعـــض الباحثيـــن جمع دلالة بعض الأبنية من كلام العلماء القدامى وإشاراتهم في التميـــيز بيـــن بعـــض الصيغ وبعض دلالتها وشروط استعمالها في هذه الدلالة أو تلـــك[١٩٧] ، والمتتـــبع لذلـــك يرى أنهم يختلفون في تحديد الدلالة باختلاف فهمهم للسياق الذي تكون فيه .

ولا يعيب هذه الجهود التفسيرية إلا أنها كانت ومازالت مبددة وموزعة على الجزئـــيات المتناثرة ، وحاول عبد القاهر الجرجاني والذي يبدو في كتابه " دلائل الإعجاز " وكأنه يحاول الدفاع عن النحو ويريد إثبات قيمته وفاعليته ، ولذلك جعل " الـــنظم " يكمن في توخى معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه والعمل بقوانينه وأصوله ، وليست " معاني النحو " عنده بمعانى الألفاظ فيتصور لذلك أن يكون لها تفسير .

عوامل تحديد الدلالة :

لقد اشترك كل من " ابن جنى " و " فيرث " في الاعتراف بالدلالة الصوتية خصوصاً في مسألة المقابلات الاستبدالية أي عند استبدال صوت في الكلمة بصوت آخر أو حركة بأخرى أو إضفاء ملامح صوتية على أصوات الكلمة الأصلية كالتفخيم والترقيق أو الشدة والرخاوة أو تثقيل الحرف وتخفيفه أو تسهيل الحرف وحذفه ، وهذه فكرة عامة يبدو أن علماء الصرفية استندوا إليها في وصفهم معان لصيغ الفعل الثلاثي وزوائده ، غير أن " فيرث " أورد المسألة في نظام منهجي محكم ، بحيث أدخل عوامل عديدة في تحديد الدلالة ، وجعل التحليل يبدأ من السياق مروراً بالتراكيب فالجمل فالمفردات فالأصوات وذلك عند التحليل ، لكن المسألة وردت مبعثرة عند " ابن جنى " في أكثر من موضع من كتابه "الخصائص " ؛ إذ يرى " فيرث " في نظريته الدلالية أن المعنى هو المحصلة النهائية لتحليل الحدث اللغوي تدريجياً على مستويات اللغة كافة : الاجتماعية والصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية في قوله : " لمعرفة المعنى يمكن تثقيل الحدث اللغوي بشكل كامل ، وبعد ذلك نختبره على مستويات مختلفة بالترتيب التنازلي مبتدئين بالسياق الاجتماعي ، وتتقدم خلال النحو والمفردات إلى الأصوات ووظائفها .

ويرى "*ابن جنى*" أن إيقاع حرف موقع آخر إيذان بأن معنى فعله في معنى فعل آخر ، يقول : " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بحرف ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ، وذلك كقول الله عز اسمه ﴿ أُحِل لكم ليلةَ الصيامُ الرفثُ إلى نسائِكم ﴾ * وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة وإنما تقول : رفثت بها أو معها ، لكن لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء ، وكنت تعدى أفضت بـ " إلى" كقولك : أفضيت إلى المرأة جئت بـ "إلى" مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه (١٩٨) .

ويـــرى *الرضى* أن إبقاء حرف الجر على أصل معناه وتضمين الفعل معنى آخر هو الأولى أو الواجب ، فلا تقول إن " على " بمعنى " من " في قوله تعالى : ﴿ إذا اكــتالوا على الناس يستوفون ﴾ * ، بل يضمن " اكتالوا " معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا ، ولا يحكم بزيادة " في " في قوله " يخرج " في عراقيبها نصلي " بل يضمن يجرح معنى يؤثر بالجرح (١٩٩) .

علـــى أن التضمين عندهم ليس مقصوراً على تضمين فعل يتعدى بحرف جر معنى فعل يتعدى بحرف جر آخر ، بل يشمل تضمين الفعل الذي يتعدى بنفسه معـــنى فعـــل آخر يتعدى بحرف الجر ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ * فهو مضمن معنى يتجاوزون (٢٠٠) .

ومـــن الـــنحاة مـــن قصر الظاهرة وضع حرف موضع آخر بالجمل على نقيضه أو مثله ، فنحو " رضى على " محمول على " سخط على " (٢٠١) .

ورأى *المـــرادى* أن مذهـــب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول بـــتأويل يقـــبله اللفظ أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ (٢٠٢) .

وقد فصل *ابن هشام* ما أورده المرادي ثم قال : " وهذا الأخير يقصد شذوذ إنابة حرف مناب آخر هو محمل الباب عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذاً (٢٠٣) .

التصنيف الدلالى:

وقـــد اهتم أصحاب الحقول الدلالية ببيان أنواع العلاقات الدلالية داخل كل حقل من الحقول المدروسة ، وقد انتهوا إلى أن هذه العلاقات يمكن أن تحصر في الأنواع التالية :

[١] الترادف . [٢] الاشتمال . [٣] علاقة الجزء بالكل .

[٤] التضاد . [٥] التنافر .

ولــيس مــن الضرورى أن يتضمن كل حقل جميع هذه الأنواع ؛ إذ يحوى بعــض الحقول كثيراً من العلاقات ، على حين أن حقولاً أخرى لا تحوى منها إلا القليل . ويلاحظ أن مجال هذه النظرية لم يقتصر على التصنيف الدلالة للمفردات المعجمــية ، بــل امتد إلى تصنيف للأوزان الاشتقاقية ولأجزاء الكلام وللأدوات النحوية ونحو ذلك [٢٠٤] .

ولابــد مــن أن يذكر الدارس في هذا الصدد جهود اللغويين العرب الذين كــانوا سباقين إلى تصنيف المفردات بحسب المعاني أو الموضوعات إضافة إلى رســائل عمــدت إلــى التصــنيف الصرفي كرسائل الهمز والأبنية كــ " فعلت ، وأفعلت" ونحوها .

وقــد توسع التصنيف الدلالى في اتجاه آخر ، إذ وجد بعض اللغويين حاجة المتأدبيــن إلــى انتقاء ألفاظ معينة لمعانٍ محددة تحديداً دقيقاً ، فكان من ذلك كتبٌ مــتعددة كــــ " جواهــر الألفاظ " لقدامة بن جعفر ، و " سحر البلاغة " و " سر البراعة " للثعالبي وغير ذلك .

إن أهم تصنيف في هذا الصدد ما يقوم على الأقسام التالية :

[١] الموجودات . [٢] الأحداث .

[٣] المجردات . [٤] العلاقات .

وقــد توسع الباحثون في هذه الأقسام وفرعوها حتى تستوفي المعاني التي تعــبر عــنها اللغــة بكــل جزئياتها ليتناسب الاستعمال مع المعاني التي يمكن أن تكتسبها الصيغ تناسباً طردياً ، بحيث إذا زاد الاستعمال وزادت قدرة الصيغة على الدخول في تراكيب عديدة زادت دلالاتها واتسع ميدان استعمالها والعكس بالعكس ، كمــا حدث في الصيغ " افْعَوْعَل " التى توقفت عند الأمثلة " اخشوشن ، احدودب ، اعشوشــب " ومثلها صيغة " افْعَوّل " التي توقف استعمالها من العصر الجاهلى وبقيت محتفظاً بها ومن أمثلتها " اجْلَوّذَ ، واعْلَوّطَ " في كتب الصرف واللغة .

فقــد توسعت كتب الصرف المتأخرة في إيراد معانٍ لبعض الصيغ لم ترد عــند المتقدميــن خصوصــاً شافية ابن الحاجب وشروحها المتعددة ، ونورد منها

معانـــي صـــيغة " أفعـــل " موازنة بين ما أورده سيبويه لها من إمعان وما أضافه الخـــالفون ؛ إذ لابـــد للمزيد فيه لغير الإلحاق من معنى ؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظى كما كانت في الإلحاق ، ولا لمعنى كانتا عشاً لذلك أفرد " ابن الحاجب " لكل واحد من زيادات الإلحاق بحثاً مستقلاً بيّن فيه معانيه التي صار إليها بعد الزيادة ، وقـــد قلّد " الزمخشري " فأخذ عنه المادة والمنهج معاً ، فصيغة " أَفْعَلَ " لها معانٍ عديدة منها :

[١] ***التعدية غالباً***، نحو : أجلسته وأخرجته ، قال تعالى﴿ أذهبتم طيباتكم ﴾ [٢٠٥] .

ومعـــنى الـــتعدية " أن تضـــمن الفعل معنى التصيير ، فيصير الفاعل في المعـــنى مفعولاً للتصير فاعلاً لأصل الفعل في المعنى ، كما يقول " ابن الحاجب " فـــي الشرح المنسوب إليه أي أن تجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل ، فاعلاً لأصل الحدث على ما كان [٢٠٦] ، وذلك :

إذا أردت جعل اللازم متعدياً ضمنته معنى التصيير بإدخال الهمزة عليه ، ثـــم جئت باسم وصيرته فاعلاً لهذا الفعل المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لأصـــل الفعـــل مفعـــولاً لهذا الفعل [٢٠٧] ، كقولك " خرج زيد " فـــ " زيد " فاعل خرج اللازم ، فإذا أدخلت الهمزة أصبح " أخرجت زيدا " فأصبح الفاعل مفعولاً .

وإذا دخلـــت الهمـــزة علـــى فعل متعد إلى مفعول واحد جعلته متعدياً إلى مفعوليـــن نحـــو : حضـــر زيد النهر ، فيصير بعد دخول الهمزة : أحضرتُ زيداً الـــنهر ، أي جعلـــته حافـــزاً له ، فـــالأول مجهول ، والثاني محضور ، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل ؛ لأن فيه معنى الفاعلية [٢٠٨] .

إذا دخلـــت الهمـــزة علـــى فعل متعدٍ إلى مفعولين صيرته متعدياً إلى ثلاثة مفاعـــيل وذلـــك فـــي فعلين فقط وهما " اعلم ، وأرى " ، ويكون المفعول الأول للجعـــل ، والثاني والثالث لأجل الفعل * ، فيقال : علمت الكتاب سهلاً ، أي أيقنته سهلاً ، فالكتاب مفعول به أول وسهلاً " مفعول به ثان ، فإن أدخلت الهمزة يصير إلى : أعلمت زيداً الكتاب سهلاً .

وقد اعترض الإسترابادى على قول ابن الحاجب " الغالب في " أفعل " أن يكون للتعدية ، واقترح القول : الغالب أن تجعل الشيء وأصله ؛ لأنه يصبح أعمّ ، لأنه يدخل فيه ما كان أصله جامداً نحو : أفحى قدره : أي جدى ، وأذهبه : أي جعله ذا ذهب ... وقد يجيء " أفعل " لجعل الشيء نفس أصله إن كان الأصل جامداً ، نحو : أهديت الشيء ، أي جعلته هدية أو هدياً ** .

[٢] *التعريض* : أي أن يجعل فاعل " أفعل " مفعوله معرضاً لأصل الفعل ، سواء صار مفعولاً له أم لا وذلك نحو : أبقته : أي عرضه للبيع ، سواء بيع أم لا ، أو في جعل فاعل الفعل الثلاثي معرضاً لمصدره ، نحو : باع زيد فرسه وأبقته ، أي أعرضته لأن يبيع فرسه وينسبه للبيع *** ، وكذا اقتلنه أي عرضته للقتل ، سواء قتل أم لا وأسقيته أي جعلت له ماء وسقيا شرب أو لم يشرب ، وسقيته أي جعلته يشرب ، وأقبرته أي جعلت له قبراً قبر أولاً (٢٠٩) .

[٣] *الصيرورة* ما هو فاعل أفعل صاحب شيء فنقول : أفعل الشيء : صار كذلك وأصابه كذلك وهو على ضربين (٢١٠) .

أ- إما أن يصير صاحب ما اشتق منه نحو " أغدّ " البعير أي صار ذا عنزة ، وألحم زيد : أي صار ذا لحم .

ب- وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه نحو : أجرب الرجل ، أي صار ذا إبل ذات جرب .

[٤] *الحينونة* : ومنه أحصد الزرع أي حان وقت حصاده ، وقال ابن الحاجب وهو في الحفيفة بمعنى صار ذا كذا أي صار ذا حصاد .

[٥] *الدخول في الزمان* : وهذا النوع يدخل أيضاً في صيروته ذا الكرساة ، وذلك بدخول الفاعل في الوقت المشتق منه " أفعل " نحو : أصبح ، وأمسى ، وأفجر ، وأشهر أو دخل في الصباح والمساء والفجر والشهر (٢١١) ، ومنه دخول الفاعل في وقت ما اشتق منه " أفعل " ، نحو : أشملنا أي دخلنا وقت ريح الشمال .

[٦] ***الدخول في المكان*** : وهذا النوع يدخل أيضاً في " صيرته ذا كذا " أي الدخول فـــي المكان الذي هو أصله والوصول إليه وذلك نحو : أنجد أي وصل إلى نجد ودخلها ، وأجبل أي وصل إلى الجبل وتسلقه ، وأمصر أي وصل إلى مصر ودخلها (٢١٢) .

[٧] ***الوصـــول إلى العدد*** :وهذا النوع أيضاً من " صيرته ذا كذا " ويعني الوصول إلـــى العدد الذي هو أصله نحو : أعشر وأتسع وألف " أى : وصل العشرة والتسعة والألف * .

[٨] ***وجود الشيء على صفة معينة*** : أي لوجودك مفعول " أفعل " على صفة هي كونه فاعلاً لأصل الفعل نحو : أكرمت فأربط أي وجدت فرساً كريماً .

[٩] ***الدلالة على السلب أو ضده*** : أي إزالة الفعل عن المفعول نحو : أشكيته ، أي أزلـــت شكواه أو أحوجته إلى الشكاية وأطلبت الرجل : أحوجته إلى الطلب أو أسعنته بما طلب، وأعجمت الكتاب : أي أوضحته وأزلت عجمته(٢١٣).

[١٠] ***الدلالـــة على معنى " فَعَل "*** : أي نسبة أصل الفعل إلى الفاعل ، وهو للزيادة فـــي المعـــنى نحو : قلته وأقلته ، وشغلته وأشغلته ، وجد في الأمر وأجد . وقـــد يكـــون " أفعلت وفعلتُ " متقبل معنى مختلفين في التعدي ، نحو : " رفقت به وأرفقته * .

[١١] ***الدلالة على الدعاء*** (٢١٤) ، نحو : أسقيته أي دعوت له بالسقيا ومنه قول ذي الرمة :

وقفت على ربع لمية ناقتى ... فمازلت أبكى عنده وأخاض

وأسقيه حتى كاد مما أبثه ... تكلمنى أحجاره وملاعبـــه

فأسقيته في معنى " سقيته " ، فدخلت على " فعّلت " .

[١٢] ***الدلالة على الكثرة والعلة***نحو ، أشجر المكان : إذا كثر شجره ، وتقول أكثر الله فينا مثلك: أي أدخل الله فينا كثيراً مثلك ، وكذلك أقللت في معنى القلة*.

[١٣] ***أفعل الشيء*** : أتى بذلك نحو : أخس الرجل أتى بخسيس من الفعل ، وأذم : أتى بذميم وأقبح : أتى بقبيح ** .

[١٤] ***أفعل الشيء*** : اتخذه ، نحو : أتلد الرجل ، اتخذ تلداً من المال ، وأهرب الرجل : إذا جد في الذهب مذعوراً فهو مُهْرِب *** .

[١٥] ***وقد يجيء فعل الشيء في نفسه وأفعل الشيء غيره*** :نحو : أضاءت النار وأضاءت النار غيرها ، وأقضّ عليه المضجع وأقضّ عليه الهم المضجع ، وأفدت مالاً ، أي : استفدته ، وأفدت فلاناً مالاً : أعطيته إياه **** .

[١٦] ***وقد يجيء بمعنى " فَعّل "*** :فيما يراد فيه التكثير ، يقال : فتحت الأبواب وأغلقتها وغلقتها .

[١٧] ***وقد يجيء " أفعل " لغير هذه المعاني*** : وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة كـ " أبصر " : أي رآه وأوغرت إليه أغلقه مت ، وقد يجيء مضارع " فعّل " كـ " فطّرته فأفطر ، وبشّرته فأبشر " وهو قليل (٢١٥) .

وبلغت معانيها حوالى عشرين نظراً للتوسيع في استعمالها ، وهناك صيغ بقيت على استعمالها القديم من عصر الاستشهاد "أفْعَلّ ، وافْعَالّ ،افْعَوّل ، افْعَنْلَى".

ويبدو أن كتب الصرف التي عالجت معاني الصيغ والزوائد نظرت إلى المبنى وحسب ؛ لأن هذه الهمزة الزائدة والأمثلة تدل على أن الفعل في الزمن الماضي مثل " آمن ، آخذ ، أقبل ، والهمزة " من حروف المضارعة [أنيتُ] تجعل الفعل على الوزن نفسه ومثلها باقي حروف [أنيت] التي تدل على أنواع الضمائر من حيث الجنس والعدد ، وعدم دخول هذه الأحرف الأربعة على الأمثلة ، يعنى عدم التفافهم إلى السياق بالرغم من انتباه سيبويه إلى ذلك ونصّه على ذلك في كتابه من خلال تحديده للجمل المحالة أو المحال الكذب " آتيك أمس " وذلك قبل أن تنفصل مباحث الصرف عن كتب النحو .

وفي استقلال مباحث الصرف عن كتب النحو إضرار بهذه المباحث ، حيث تم فصل الأبنية عن سياقاتها واستعمالاتها ، كما وردت عن العرب وأهمل فيها عنصر الزمن وأمر تحديده ودقة دلالة الصيغ وزوائدها ، سواء أكان ذلك في

الأفعال أم في الأسماء بالرغم من أننا نعد بدء التأليف في التصريف مثل تصريف أبـــي عثمان المازنى وشارحه ابن جنى مروراً بشافية ابن الحاجب يعد نضجاً في نظام التأليف الصرفي .

هــذا التجديد أو التجويد هو إضافة وليس نقصاً لقبول العربية له واستيعابها وهضــمها له ، بحيث صار عنصراً من مادتها أو خيطاً من نسيجها دليل عبقريتها وأمارة طاقتها على التوليد والتوسيع في دائرتها .

أضف إلى هذا أن هذا التجديد أو التجويد العاكس أو التغيير الذي تعنيه هنا منصرف في عمومه إلى البنية العميقة للعربية يحركها وينشطها ويزيد في طاقاتها التولــيدية ، وليس له نسب من قريب أو بعيد بما يلحق حواشيها أو بنيتها السطحية المتمــثلة فـــي الأداء الفعلى الواقع من الأفراد وهو أداء أشبه بالطلا للبناء والدليل علـــى مواكـــبة التأليف في الدرس النحوى والصرفي للاستعمال أن بحوث الزمن اللغوي المعتمدة على السياق لم تتطور إلا في العصر الحديث بصفة خاصة ، أي يعد استيعاب عدد هائل من الاستعمالات العربية (٢١٦) .

ولــم تشتمل المعاني التقريبية التي رصدها الدرس الصرفي للصيغ المزيدة علـــى عنصـــر الزمـــن ، ولم تشر إليه أية إشارة بالرغم من أنها اهتمت بمعاني الـــتعدي واللـــزوم التـــي تعتمد على التركيب ، ويبدو أنهم في ذلك اعتمدوا على الخصـــائص النحوية ، من حيث إن جميع الصيغ المزيدة مبنية على الفتح أي أن صـــيغتها ترتـــبط بالزمـــن الماضي ، بينما يتغير الزمن إذا أُعرب أي صار في المضـــارع ، أو تحولت صيغته إلى الأمر خصوصاً وزن " أفعل " ، وليس صيغ الأمر الأخرى المتعددة .

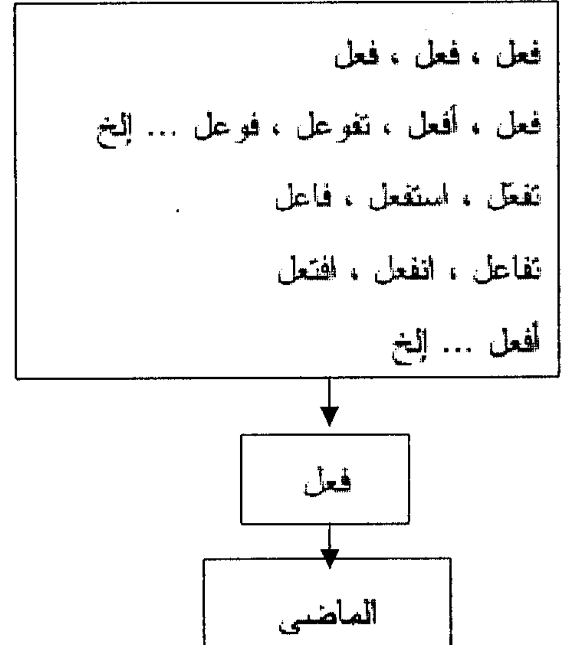
<u>فقد جعل سيبويه الأبنية الفعلية باعتبار الزمن خارج السياق الثلاثة :</u>

[١] لما مضى .   [٢] ولما يكون ولم يقع .

[٣] ومـــا هـــو كائن لم ينقطع ، جعل تلك الصيغ الزمنية أساساً في تحديد قـــياس الزمـــن اللغـــوي داخل السياق ، فكأن الصيغة هي التي تحدد زمن السياق لا القرائن والملابسات .

فمـــثلاً تعين صيغة الماضي " أتى " ظرفها الزمنى " أمس " ، أو في معناه من ظروف الزمن الماضي ليكون الكلام مستقيماً حسناً ، فإذا ائتلف ظرف آخر ، مـــناقض لزمـــن الصـــيغة ، مع الصيغة كـــ " غدا ، وأتى " كان هناك خطأ في التركيـــب ؛ لأن الصيغة لا يمكن أن تخطئ زمنياً لأنها هي الزمن ، فالخطأ إذن موجود في الظرف ، بل إن استقرار صيغ الزمن الصرفي في النظام النحوي ، لم يكـــن أمراً مسلماً به عند النحاة حسب ، بل تصدى ذلك إلى تفسير ظواهر إعرابية في ضوء استقرار تلك الصيغ ودلالتها على الزمن .

وإذا نظرنا في المخطط الآتي أمكننا النظر إلى الزمن من خلال التفريع في أبنية الفعل :



إن مجموع الصيغ في المربع الكبير تتحد في كونها صيغة الماضي وتفرق كل واحدة عن الأخرى ، بما تحمله من دلالة أمر أو عدة دلالات خاصة بها .

وهكـــذا صـــيغتا " يفعل " و " أفعل " يقول سيبويه : فهذه الأمثلة – الأفعال الـــثلاثة – لهـــا أبنية كثيرة . إن هذه " الأبنية الكثيرة " التي هي تفريعات باعتبار الزمن للأبنية الرئيسة الثلاثة تعد سمة من سمات الفعل العربي .

ولقـــد توالـــت إشارات النحاة القدامى بصورة تكاد تكون منتظمة تربط بين الصـــيغة الفعلية والزمن ربطاً صرفياً ، وقد جعلوا الشواهد التي ساقوها تستند إلى هـــذا الملحـــظ . واستند الزمن في اللغة العربية إلى مفهوم محدد وهو أن الصيغ

الفعليـة التي يتمثل فيها الزمن ذات صيغة صرفية ، أي أن دلالة الصيغ الصرفية علـى الزمـن تمتد إلى عمق النظام النحوي ، فصيغة الماضي خارج السياق هي ذاتهـا داخل السياق ، وكذلك صيغتا " يفعل ، وأفعل " اللتان تعينان زمن الحاضر والمستقبل (٢١٧) .

تكامل الخصائص النحوية والصرفية في ميز الصيغ :

فالكلمـة العربـية في الحقيقة ، إذا ما حللناها من ناحية البنية تشتمل على ثلاثة عناصر أساسية وهي :

[١] الجـذر أو المـادة الأصلية وهو يتكون من ثلاثة حروف صامتة ، وترمز في الوقت نفسه للدلالة الأصلية للمادة .

[٢] الصـيغة أو الوزن ، وهو القالب الذي تصب فيه الكلمة والذي يعطي الدلالة الوظيفية لها .

[٣] مـن وجـود هذين العنصرين السابقين نصل إلى العنصر الأخير وهو دلالة الكلمة .

وهذه الصيغ والوزان منها ما هو معروف مشهور ومنها أوزان الأفعال ، وتصـاريفها المخـتلفة ، وقـد جمع السيوطي في المزهر الكثير منها ، كما أورد معاني بعض هذه الصيغ (٢١٨) .

ومـنها ما هو نادر الاستعمال كالصيغ التي جاء على وزنها كلمة واحدة أو بضع كلمات ، وهو ما أسماه اللغويون القدامى "*نوادر الأبنية* " ، وقد خصص لها السيوطي أيضاً في المزهر فصلاً مستقلاً .

وهـذا يـدل علـى أن علماء العربية القدامى قد أدركوا تماماً تلك العلاقة المتبادلة بين الجذور اللغوية والصيغ والأوزان والزوائد غير أن بعضهم قد التفت إلى حقيقة مهمة ، وهي : وجود بعض الكلمات التي لا يعرف لها أصل اشتقاقي ، ولذلك نجد جمهرة كبيرة من علماء العربية مثل الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وأبي عمـرو بن العلاء وغيرهم يرون أن بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق ، [إنما

رأت طائفة أخرى أن الكلم كله أصل ، وغالت طائفة ثالثة فرأت أن الكلم مشتق ، ولكــن علاقــة الجذر بالصيغ والأوزان والزوائد تنفى رأى الطائفتين الأخيرتين ؛ لأن الصيغ والأوزان والزوائد في نهاية الأمر ذات عدد محدود .

بيد أن معنى " الأصل " يتفاوت قوة وضعفاً ، وكثرة وقلة وقرباً وبعداً بين المواد ، كأن الحرف المزيد قد عين كيفها ، ووصف كمها ، ورسم حدها . فالفعل الــتقى وهو بناء " افتعل " وفي مغجمات العربية أن " التقاه " مثل لقيه ، ولكنك لا تجــد هــذا الفعــل متعدياً في النصوص القديمة ، بل إنك فقد تجد " التقى به " ، والكثير من الأفعال على بناء " افتعل " لازم نحو : اختلط ، واشترك ، واصطدم ، واتصل ، واجتمع ، وغير هذا .

ونجــد من هذا البناء ما هو متعدٍ وهو كثير أيضاً ، نحو : اقتسم ، وافتك ، واقتصد ، وغير هذا ، أما استقلال المعنى أو عدم استقلاله فقد يكون أساساً مناسباً للــتفريق أو التميــيز لو كنا ننظر إلى الصيغ من الناحية المعجمية لا من الناحية الصرفية والنحوية ، وأما إمكانية ضم جميع الصيغ إلى باب واحد أو عدم إمكانية ذلك ، فهذه نظرية تدين بفكرة الأصل والفرع ، وهي الفكرة التي تتضمن أن هناك أصــلاً واحــداً فقــط تفرعت عنه بقية الصيغ مع شيء من التعديل والتغيير في صورها،وهذه فكرة لا تعترف بها الدراسات الوصفية الحديثة في البحوث اللغوية:

من ذلك أن كل صيغة في الأمثلة المذكورة تختلف عن صاحبتها في الشكل والصورة ، وهذه خاصة صرفية تعطي الصيغة نوعاً من الاستقلال الصرفي الذي تكمله وتؤكده الخصائص النحوية الممثلة في اختلاف وظائف الصيغ في التراكيب.

وممــا يؤيد ذلك أنه لا يجوز استعمال صيغة مكان أخرى في جملة بعينها في الموقف الواحد ، وهذا كله دليل الاستقلال في المميزات والخصائص ، كما أنه دليل الحكم بأن كل صيغة كلمة مستقلة .

إن كل صيغة تنتمي إلى نوع معين من الأفعال إذ من البديهي فالصيغة منها فعل ماض وأخرى مضارع وهكذا .

اتساق عناصر الاستعمال ونظام القواعد :

وقـد خضعت البحوث اللغوية المعاصرة إلى حد كبير لتصور " سوسير " للغة باعتبارها نسقاً من العناصر ، وتحت تأثير انشغاله باتساق العناصر أكثر من انشغاله بأنساق القواعد .

أما نحو "*تشومسكى*" فهو نحو : جمل ، وقد بدا أن "*سوسير*" لم يتمكن من إدماج الجمل في النسق اللساني ، فكان بذلك تصوره قاصراً ، واللغة نسق من الوحدات المترابطة ، لكنها أيضاً نسق من القواعد .

ويـبدو أن ذلـك يكمن وراء استبدال اللسان والكلام السوسيريين بمفهومي الكفـاءة والإنجاز ، والكفاءة هي معرفة المتكلم – المستمع بلسانه ، والإنجاز هو الاستعمال الفعلى للسان في مواقف ملموسة [٢١٩] .

ويقـترب التمييز الذي يشير إليه " تشومسكى " من التمييز السوسيرى بين اللسان والكلام ، إلا أنه يرى من الضرورى رفض مفهوم " سوسير " للسان ؛ لأنه يختزل اللسان إلى تجريد نسقى للعناصر ويتبنى تصور " همبولدت " الذي يجعل من الكفاءة العميقة نسقاً من الهلبات التوليدية .

يقـول "*تشومسـكى*" منـتقداً مفهوم " سوسير " للسان " إن سوسير يرى اللسـان فـي الأساس مستودعاً من الدلائل المصحوبة بخصائصها النحوية ، أي مستودعاً من العناصر الشبيهة بالكلمة والمركبات الثانية ، لكن استعمال الأصوات فـي بـناء اللغـة لابد أن يخضع للذوق أو الطابع اللغوي الذي يميز هذه اللغة ، فالأصـوات هـي المادة الخام التي تتكون منها اللغة تحت رقابة الذوق السائد بين أصـحاب اللغـة والأوائـل الذين استعملوها للتفاهم فيما بينهم . ولابد في مراحل استعمال اللغة أن يخضع استعمال الأصوات في الكلام ، كما تخضع بقية مستويات اللغـة لذوق أصحاب هذه اللغة الذي يؤلفون المجتمع اللغوي أو الجماعة اللغوية ، ولكـل جماعـة لغويـة ذوق أو مـزاج لغوى خاص . وتختلف أذواق الجماعات باختلاف الخبرة والبيئة والثقافة والتصورات عند كل منها ، ومن أجل هذا اختلفت

أســاليب الاســتعمال اللغــوي في شتى مستوياته : الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية لارتباط كل لغة بما يقبله الذوق السائد بين الجماعة التي تستعملها .

وتدلــنا أقوال قدامى العرب ، ومن بينهم الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، على أنهــم كانوا يدركون الذوق الخاص بلغة العرب الفصيحة والقيمة الجمالية للصوت اللغوي ، وسيبويه حين تحدث عن الحروف العربية " الفرعية " ينص في أكثر من موضــع على أن العرب قد " استحسنوا " بعض هذه الحروف ، ولم " يستحسنوا " بعضها الآخر (٢٢٠) .

وكذلك أدرك الخليل هذه الناحية الجمالية في وصف بعض الحروف كالهاء فــي قولـــــه " وإنما استحسنوا الهاء للينها وهشاشتها " (٢٢١) ، بل أدرك الخليل اخــتلاف الذوق اللغوي باختلاف اللغات ، وله في ذلك أقوال مثبتة في كتب اللغة وغــيرها ، وعــبر عــنها د/ ***مختار عمر*** في قوله " وقد لاحظ الخليل أن اللغات تخــتلف في ذلك (يعني في ائتلاف الحروف وكيفية بناء الكلمة) ، وما قد يتلاءم مع أمة ربما لا يتلاءم مع أمة أخرى .

ولاحــظ أيضــاً أن الأذن العربية قد تستسيغ أصواتاً لا يستسيغها غيرها ، وأن اللسان العربي قد ينطق بتركيب خاص لا ينطلق به لسان غيره ، وأن العرب كــانوا يأبون تأليفاً خاصاً من الكلمات لا يأباه غيرهم ، مثل : إبائهم اجتماع واو من أول الكلمة ، والابتداء بالساكن واجتماع حرفين ساكنين (٢٢٢) .

والخليل بن أحمد عندما استعمل في معجمه "***كتاب العين***" طريقة التقليبات ، فــرق بين الألفاظ المستعملة والألفاظ المهملة . ومن خصائص حروف العربية وأصواتها وضوح المناسبة بين صفات بعض الحروف من جهر ، وهمس ، وشدة ، ورخاوة ، ولين ، واستعلاء ، واستفال ، وبين المعاني التي تدل عليها الكلمات ، حيــث تجــد الحرف قيمة تعبيرية تتناسب مع صفته وموقعه من الكلمة ، ويتضح ذلك في كثير من الألفاظ التي درسها القدامى ونبهوا إليها وفي مقدمتهم ابن جنى ، حيث ذكر كثيراً من هذه الأمثلة مؤكداً (٢٢٣) أن مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث باب واسع ، ومنهج مأمون .

إن الممـــيزات غير الكلامية للوحدة الكلامية مهمة في تحديد معناها كأهمية معـــنى الكلمة والمعنى النحوي ، ويدخل كلاهما في المكون الكلامى ، ومن أمثلة ذلـــك مـــا نعرفه عن قواعد التفخيم واللغة العربية التي تجعلنا نفخم صوتاً عندما يســـبقه أحـــد الأصوات المفخمة في الأصل كالضاد والطاء والصاد والظاء ، وما يحصل لبعض الأصوات من الإدغام عندما يتلوها صوت يصدر عن موضع من الأجهـــزة الصوتية قريب من موضع النطق بها ، فتقارب فيما بين موضعى النطق بين الصوتين .

وبالـــرغم من ذلك جعل الصرفيون الزوائد في الهمزة في " أفعل " والألف فـــي " فاعل " والتضعيف في " فعّل " والألف والنون في " انفعل " والألف والتاء فـــي " افتعل " والألف التضعيف في " أفعل " والألف والسين والتاء في " استفعل " والألف وتضعيف العين والواو في " افْعَوْعَلَ " والألف في البداية ، وكذلك الحشو وتضعيف اللام في " افْعَالّ " ، ووضعوا معانيهم التقريبية على أساس هذه الزوائد وحســـب حيـــث تقترن بالصيغ التي زيدت عليها ، ولكن الجهاز النطقى للإنسان العربـــي ، وكذلـــك البيـــئة وعوامـــل أخرى تؤدي إلى تغيير هذه الزيادات عند الاســـتعمال ، كما في " افْتَعَلَ ، ادعى ، اتصل ، اتسقى ، اصطبر ، اضطرب " و "تفعل " كما في " تزكى ، و" تفاعل " في " اثاقل ، وادارك "

وهـــنا لا تـــأتى الزوائد كما قرر الدرس الصرفي ، ومن ثم تنفصم عرى العلاقـــة التي عقدت بين الصيغ والزوائد المتصلة بها مادامت هذه الزوائد تخضع للتغيير وعوامله المتعددة .

والإبدال القياس الذي يشير إليه النحاة دائماً في صيغة " افتعل " حين تكون فاؤهـــا " دالاً ، ذالاً ، أو زايـــاً " أو أحـــد أصوات الإطباق يتضمن نوعى التأثير الرجعـــي والـــتقدمى . فصياغة " افْتَعَلَ " من " دَعَا ، ذَكَرَ ، زَادَ " هي في الأصل "ارتقـــى ، اذتكر ، ازتاد " فاجتمع في كل من هذه المثل صوتان متجاوران الأول مـــنهما مجهور ، والثاني مهموس ، فتأثر الثاني بالأول وانقلب إلى صوت مجهور

أيضاً ليجتمع صوتان مجهوران ، ولأن التاء المهموسة حيث يجهر بها تصير "دالاً " أصبحت هذه المثل " ادعى ، اذدكر ، ازداد " .

وهـذا تأثـر تقدمـي لأن الثاني تأثر بالأول ، على أنه قد أصاب الكلمتين الأخيرتيـن تطـور آخـر ، إذ صارتا في بعض الأحيان " اذّكر ، ازّاد " واختفى الصـوت الثاني غير أن الشائع الكثير الاستعمال في " اذكر " وهو اذكر ،أي أن الصوت الأول قد اختفى في الصوت الثاني ، وبذلك صار التأثير رجعياً .

وكذلك حين تكون فاء " افتعل " أحد أصوات الإطباق تجد التأثر في معظم الأحـيان تقدمـياً ، وقد يكون رجعياً أيضاً ، ومثل هذا يمكن أن يقال حين نصوغ "افْتَعَلَ " من " ضَرَبَ " إذ تصير الكلمة أولاً " اضْتَرَبَ " فيؤثر الصوت الأول في الثاني ليصبح مثله مجهوراً مطبقاً .

أما حين نصوغ " افْتَعَلَ " صبر " فنجد الصيغة أولاً " اصْتَبَرَ " ، وقد اجتمع في هذه الكلمة صوتان مهموسان ، غير أن أحدهما مطبق والآخر مستقل ، فقلبت التاء إلى نظيرها المطبق وهو الطاء .

وإذا الـتقى صوت مهموس بصوت مجهور ، فقد تقلب أحدهما إلى نظيره الآخر ، بحيث يتكون منهما صوتان مهموسان أو مجهوران ، فحين نصوغ " اقتعد " من فَعَلَ فاؤه صوت مجهور ، نلحظ أن " تاء " افتعل المهموسة تقلب أحياناً إلى نظيرها وهو الدال ، ليجتمع في الصيغة صوتان مجهوران .

هـذا هـو السر فيما يحدث في الأفعال التي فاؤها " دال ، ذال ، زاى " ، حيـث تصـوغ منها " افْتَعَلَ " ؛ لأن كلاً من " الدال ، والذال ، والزاى " صوت مجهور ، وليس الأمر مقصوراً على الأفعال التي فاؤها " دال ، ذال ، زاى " ، بل إن القـاعدة يمكـن أن تطـرد فـي كل فعل فاؤه صوت مجهور ، فحين تصوغ "افـتعل " مـن الفعل " ذكر " نجد أن التاء جاورت الذال مجاورة مباشرة ، ولكن مجاورتها في " تذكر " غير مباشرة ، ولا يتجاور في اللغة العربية صوت مجهور مـع نظـيره المهمـوس ، فالدال لا تكاد تجاور التاء ، والزاي لا تجاور السين ، والذال لا تجاور الثاء وهكذا .

فإذا اقتضت صيغة من الصيغ أن يتجاور صوت مجهور مع نظيره المهموس مجاورة مباشرة وجب أن يقلب أحدهما ، بحيث يصبح الصوتان إما مهموسين أو مجهورين ، أما إذا التقى مجهور بغير نظيره مهموس فالغالب في اللغة العربية ألا يتم التأثر إلا حين يختلفان اختلافاً كبيراً في الصفة ، وحين نصوغ " افْتَعَلَ " من الفعل " زَادَ " نرى أن الزاى قد جاورت التاء مجاورة مباشرة ، ولبعد ما بينهما في الصفة يتم التأثر بقلب التاء إلى نظيره المجهور.

وهكذا تصبح الكلمة " ازْدَادَ " أي يجتمع فيهما صوتان مجهوران ، وذلك لأن الزاي أقصى مراحل الرخاوة في حين أن التاء من الأصوات الشديدة ، فالبون بينهما كبير ، ولذلك تحقق التأثير .

والفرض من مثل هذا التأثر هو التقريب بين الصوتين المتجاورين ما أمكن ، تيسيراً لعملية النطق واقتصاراً في الجهد العضلى ، فحين نصوغ " افتعل " من الفعل " ظلم " نجد أن الظاء قد جاورت الثاء مجاورة مباشرة مع اختلافهما في أمور ثلاث :

[١] الإطباق لأن الظاء مطبقة والتاء غير مطبقة .

[٢] الظاء كثيرة الرخاوة والتاء صوت شديد .

[٣] الظاء مجهورة والتاء مهموسة .

ولتقريب مسافة الحلف بينهما أمكن أن يصبح الفعل " اظْطَلَمَ " فلما زاد التقريب بينهما فوق هذا أصبح الفعل " اظّلم " .

ومن ملاحظات سيبويه التي تستحق التنويه إليها قوله في تفسير قول بعض العرب " يستيع " بدلاً من " يستطيع " [أبدلوا التاء مكان الطاء ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها ، كما قالوا " ازدان " التي أصلها ازتان ليكون ما بعد الزاى مجهوراً مثلها] .

كما أنهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخف عليهم نحو قولهم : ازْدَانَ ، اصْطَبَرَ [٢٢٤] . وعلل د/ *إبراهيم أنيس* ظاهرة التخالف من خلال نظرية السهولة التي نادى بها عدد من المحدثين والتي تشير إلى أن الإنسان في نطقه

يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلي ، فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة في لفتة نظائرها السهلة ، وكلامه عن التخالف كان يرتكز أساساً على تخالف الحروف المشددة ولم يتعرض في حديثه كله عن أي نوع آخر من أنواع التخالف ، وبينما نجد "*برجشتراسر* " يعلل لتخالف الحروف المشددة بعلة نفسية نجد د/ *إبراهيم أنيس* يقول " والسر في هذا التخالف أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة ولتيسر هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم المجهود العضلي كأصوات اللين وأشباهها ويقصد بأشباهها اللام والنون(٢٢٥) .

وأشار د/ *إبراهيم أنيس* إلى أن سيبويه فسر هذا الإبدال في مثل " تسربت ، وتظننت ، وتقضت " بأن العرب كرهوا التضعيف في هذا الموضع " يعني التشديد " وأن كل هذا ليس بمطرد ، ويعلق د/ أنيس على هذا بقوله " وقد اعترف القدامى بكراهية التضعيف ، ولعلهم كانوا يريدون جهد " أنه يحتاج إلى مجهود عضلي على نظرية السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي ، والواقع أن كثيراً من هذه النظريات تركز غالباً على زاوية من زوايا الموضوع ، وربما كان الحكم أكثر شمولاً لو أننا عالجنا هذه الظاهرة بأكثر من سبب ، كأن نضيف إلى ما قاله د/ إبراهيم أنيس تعليل "*برجشتراسر* " الذي يعتمد على هدف له أهميته في وظيفة اللغة ، وهو الحرص على الإفهام والتأثير باللغة في نفوس السامعين وقريب من هذا ما يقال عما قد يصيب الكلمات من ابتذال التردد ودورانها على الألسنة. ، فيحس المتكلم أنها فقدت شيئاً من قدرتها على التأثير والإفهام أي على قدرتها التعبيرية فيعمد المتكلم حينئذ إلى التماس شيء من التغيير كإبدال أحد الحرفين المتكررين على سبيل المخالفة طلباً للتجديد .

ومن ناحية أخرى يتعلق الأمر بكراهية التضعيف أي التشديد وهي كما نفهم من كلام سيبويه أن القاعدة لا تطرد في كلام العرب ، وهو تعليق من سيبويه له أهمية خاصة ، لم يلتفت إليها د/ *إبراهيم أنيس* ، ويبدو كراهية التشديد كانت لهجة من اللهجات التي استقرت في العربية الفصحى في عصور معينة ، ولعلها

لهجـــة حجازيـــة أو قرشـــية ، ومـــا يعنينا من أمر هذه القضية هو عدم خضوع الأصـــوات الـــزائدة في الاستعمال لما أورده اللغويون والصرفيون ، فبنوا عليه العلاقة بين المعاني وهذه الزوائد .

من أسباب الشذوذ في اللغة " بدايات التغيير " لظاهرة من الظواهر اللغوية ، ومـــن أمثلـــته مـــا ورد في العربية في صيغتى " تَفَعّل ، وتَفَاعَلَ " إذ رويت لنا فيهما صورة أخرى هي " اتْفَعّلَ ، اتْفَاعَلَ " .

والصـــورة الأولى لهاتين الصيغتين أقدم من الثانية وعليها جمهرة الأفعال التـــي رويـــت في الفصحى ، مثل " تَعَلّم ، وتَكَلّم ، وتَقَاتَل ، وتَضَارَبَ " ومنها في القـــرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ ثم دنا فتدلى ﴾ (٢٢٦) . وقوله جل شأنه :﴿ إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون ﴾ (٢٢٧) .

كمـــا روى مـــن الصورة الثانية بعض الأمثلة في العربية ومنها في القرآن الكـــريم قوله تعالى : ﴿ حَتَى إذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفُهَا وازَّيَنَتْ ﴾ (٢٢٨) ، وقوله عز وجل : ﴿ لا يَسّمعُونَ إلىَ المَلأِ الأعْلَى ويُقْذَفُونَ مِنْ كُلِ جَانِب ﴾ (٢٢٩) .

وهـــذا التعبير حدث أولاً في مضارع صيغتي " تَفَعّل " ، و " تَفَاعَل " ؛ إذ تتأثر التاء فيهما – بعد تسكينها للتخفيف – بفاء الفعل إذا كانت صوتا من أصوات الصـــفير ، كالسين والشين ، أو الأصوات الأسنانية ، كالذال والثاء ، فتقلب صوتاً من جنس هذه الأصوات ،ثم قيست على ذلك صيغة الفعل الماضي ، فالفعل "اذّكر" مثلاً مقيس على " يذّكر " ، وأصله " يَتْذَكَر " بتسكين التاء للتخفيف من " يَتَذَكر " .

ولقـــد كانت هذه الظاهرة في سبيل التغير في العربية الفصحى عندما جاء الإسلام ، ولذلك نجد أمثلتها في القرآن الكريم جنباً إلى جنب في بعض الأحيان مع الصيغ القديمة التي لم يحدث فيها تغير .

أما صيغتا [التَفْعيل والمُفَاعَلَة] ، فإن الأولى للتكثير ، والثانية للمشاركة ، ولكـــن وردت قـــراءات تجمـــع بين الوزنين في فعل واحد وقال عنهما أصحاب الاحـــتجاج أنهمـــا بمعنى ، وقد يكون ذلك صحيحاً ، إذ ليس كل تفعيل مؤدياً إلى تكثير ولا كل مفاعلة مؤدية إلى مشاركة .

صـــحيح أن بنية الفعل هي " صورة يحملها اللفظ ، ويخرج عليها ، ويستقر على المثال المقترن بها " ، لكنه صحيح أيضاً أن هذه البنية form ليست مرتبطة ارتـــباطاً جاداً بدلالتها ، وعندنا من المفاعلة أفعال لا تدل على المشاركة من نحو عافـــاه الله ، وقاتله الله ، ومن القراءات الخاصة بذلك قوله تعالى : ﴿ ولا تصعر خدك للناس ﴾ (٢٣٠) ، و " تصاعر " وقوله تعالى : ﴿ ربنا باعد ﴾ (٢٣١) ، وبَعِّد ، والمفاعلـــة لهجـــة الحجاز ، والتفعيل لهجة بنيْ تميم ، وقد يكون ذلك صحيحاً مِن حيـــث التميميين أكثر ميلاً إلى التضعيف ، ولهجة تميم هنا تكون أقرب إلى دلالة البنية من لهجة الحجازيين ، وذلك أن معنى الآيتين لا يذهب إلى المفاعلة ، بل إلى التكثير (٢٣٢) .

وجـــاءت صيغ من الثلاثي وغيره بمعنى – وهي ترجع – في معظمها إلى اللهجـــات وإن لم يسم أصحابها في كتب اللغة . ومن ذلك " مَزِى مَزِيّا ، وافترى افتراءً " إذا كذب وهو " افتعال " مِن الفرى ، وفي القرآن الكريم عن بيعة النساء : ﴿ ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ﴾ (٢٣٣) .

وجاء القود بمعنى القصاص وقاده به وأقاده قتل القاتل بدل القتيل ، واستقاد الحاكم سأله أن يقيده ، واقتاده منه يقتاد افتعال منه ، وفي الحديث (مَنْ قُتِل عَمْداً فهُـــو قـــوداً) ، ويقال قاد البعير واقتاده جرى خلفه ، ويقال : فكّ الفصيل ما فيي ضرع الناقة ، وامتكّه إذا مصّ كل ما فيه من اللبن .

ومـــن ذلـــك : نضـــا السيف من غمده وانتضاه أخرجه ، ومن افتعل جاء انتضى في حديث على حين ذكر عمر فقال (تنكب قوسه وانتضى في يده أسهما) على معنى استخرجها من كنانته .

والتغير اللغوي في الظاهرة لا يحدث فجأة ، ففي القرآن الكريم أمثلة كثيرة للصورتين الحديثة والقديمة ، في سياق لغوي مشابه إلى حد كبير معناهما واحد ، وأن إحدى الصورتين أصل للأخرى ، ومثال ذلك ﴿ والله يحب المطّهرين ﴾ (٢٣٤) إلـــى جانب قوله في آية أخرى ﴿ إن الله يُحِبَ التَوابينَ ويُحِبُ المُتَطَهِرين ﴾ (٢٣٥)

﴿ قَــالُوا اطَّيرنَا بِكَ وبِمَن مَعَك ﴾ (٢٣٦) إلى جانب ﴿ وَقَالُوا إنّا تَطَيّرنَا بِكُم لَئِن لَم تَنتَهوا لنَرجَمَنّكم ﴾ (٢٣٧) .

وقــد ظــل هذا التغير سائراً في طريقه في لهجات الخطاب ، حتى ساد ، وكذلــك الحــال فــي صيغة " تَفَاعَل " إذ ماتت هي الأخرى وحلت محلها صيغة "تفاعل" ، ومن ذلك ما حدث في صيغة " انفعل " فقد كانت هذه الصيغة موضوعة للدلالــة على مطاوعة الفعل الثلاثي ، أي قبول أثر هذا الفعل مثل " كسرت الإناء فانكسر " و " فتحتُ البابَ فانْفَتَح " (٢٣٨) .

ولمــا كان فاعل هذا الفعل المضارع ضميراً يعود إلى مفعول الفعل السابق عليه في جملته ، أصبح الفعل المطاوع مشبهاً في المعنى للمبنى للمجهول في نحو "كُســر الإنــاءُ " و " فُــتَح البَابُ " إذ لا يذكر مع المبنى للمجهول غالباً إلا ما هو مفعــول به في المعنى ، وأصبح من الممكن أن ينوب هذا المضارع مناب المبنى للمجهول .

وقــد بــدأت هذه الظاهرة في التغير في عصر نزول القرآن ، ولذلك نجد الفعــل المطــاوع وارداً في النص القرآني في سياق الأفعال المبنية للمجهول في بعض الأحيان ، كما في قوله تعالى : ﴿ إذا السماء انفطرت وإذا الكواكب انتثرت وإذا البحار فجرت وإذا القبور بعثرت ، علمت نفس ما قدمت وأخرت ﴾ (٢٣٩) ، وقولــه سبحانه وتعالى : ﴿ إذا الشمس كورت ، وإذا النجوم انكدرت وإذا الجبال سيرت وإذا العشار عطلت ﴾ (٢٤٠) ، وقوله عز وجل :﴿ إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت ﴾ (٢٤١) .

جعــل نحــاة العربية ولغويوها من زيادة المبنى عاملاً للمبالغة ، وذلك من خــلال الموازنــة بين صيغتين لمادة واحدة مثل [قَدَر – اقْتَدَر] فجعلوا القوة في الصيغة الأكبر " مفتعل " وبنو رأيهم على استعمالات قرآنية ، ووازنوا بينها وبين صيغ أخرى لم يستعملها القرآن في السياق نفسه ؛ إذ عقد ابن جنى صلة بين عين الكلمــة المضعف وبين المعنى اللغوي ، فتكرار الطاء في قطع السين في " كسر " إنما زادوا في الصوت لزيادة المعنى (٢٤٢) ، وليدلوا باللفظ على تكثير الفعل نفسه

وتقويـــته والمـــبالغة فـــي حصوله ، فلما تكررت عين الكلمة وهي المحصنة من الجانبيـــن بالفـــاء والـــلام ، أي أنها قوية حتى لو بقيت مفردة غير مكررة ، فما كـــرروها إلا ليدلوا بذلك على قوة المعنى بمعنى أنهم زادوا في قوة اللفظ بتضعيفه لـــيزداد المعـــنى قوة فهو بقوله " من ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً علـــى تكرير الفعل ، فقالوا : " كَسَرَ ، قَطَعَ ، وفَتَحَ ، وغَلَقَ " وذلك أنهم لما جعلوا الألفـــاظ دلائل المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل والعين أقوى من الفاء واللام .

خروج المعاني عن قيود الصيغة والزوائد :

وكلمـــات اللغـــة لا تقف متفرقات للدلالة على معناها ، بل تتسق في نظام خاص متماسك يساعد على فهم المقصود من كل كلمة في صلتها بالكلمات الأخرى على وفق النظام الخاص بلغتها .

وتعـــد المعانـــي المعجمية أوسع باباً من المعاني الوظيفية ولتكفل المعاجم العربية بها ، فمن ذلك ما كان على وزن :

[١] " تَفَـــاعَل " ، ومن معانيه الروم ، مثل : تَرَاءيْت لخالد ، أي رمت أن يرانى ، ومن ذلك الإبهام ، وهو أن يريك أنه في حال ليس فيها .

[٢] " تَفعَّل " ومن معانيه : تكلّف الأمر وتعاطيه مثل : تشجّع ، وتجلّد ، وتحلّم أو الحـــرص على الإضافة مثل : " تَقَيّس ، وتَنَزّر " ، أراد الدخول في نسب قيس عيلان ونزار .

وأن يكون بمعنى " اسْتَفْعَلَ " في الطلب " تَعَظّمَ ، واستَعْظَمَ " .

وأن يكون بمعنى الاتخاذ مثل : تديرت المكان أي : اتخذت داراً .

وأن يكـــون بمعـــنى السلب نحو : تحوّب وتَأَثَّمَ ، أي تجنّب الحوب والإثم وتركهما .

وأن يكـــون بمعنى التوقع مثل : تَخَوّفَه ؛ لأن مع التخوف وقوع الخوف ، وأن يكون للتكثير مثل تعطينا أي تنازعنا .

ومعنى التكثير ، وأن يكون للختل مثل : تَغفّله ، أي أراد أن يختله عن أمر يعوقه .

وصيغة " تَفَعَّل " أصلها في العربية – فيما يبدو – للمطاوعة ، كما في أصل اللغات السامية الأخرى ، أما معنى : السلب والإزالة التي اكتسبت بعض أفعال هذه الصيغة ، فأغلب الظن أنه قد جاءها من القياس على الفعل " تجنّب " الذي يعني الابتعاد عن الشيء جانباً .

ومن هنا وردت أفعال على هذا الوزن لا تعني إلا السلب والإزالة ، مثل "تَحَرّج ، وتَهَجّد " بمعنى : تجنب الحرج والهجود أي النوم ، كما بقيت أفعال في العربية تحمل المعنى الأصلى إلى جانب هذا المعنى الجديد ، ولما كان هذان المعنيان متضادين أصبحت تلك الأفعال من كلمات الأضداد ، ومثال ذلك قولهم "قد تأثّم الرجل ، إذا أتى المأثم ، وتأثم إذا تجنب المأثم " ، وكذلك قولهم : " تحنّث الرجل ، إذا أتى الحنث ، وقد تحنث إذا تجنّب الحنث " (٢٤٣) .

[٣] أَفْعَلَ " ومن معانيه :

الجعل : أي أن تجعله يفعل ، مثل :أَخْرَجْتَه ، أي جعلته خارجاً ، وأن تجعله على صفة ، مثل : أَطْرَدْتُه ، جعلته طَرِيْداً ، أو أن تجعله صاحب شيء مثل : أسكنته أي جعلت له سكناً .

ومن معانيه : الهجوم ، مثل : أَطْلَعْتُ عليهم ، أي هَجَمْتُ عليهم والضياء ، مثل : أَشْرَقَتِ الشمس ونفى الغريزة مثل : أَسْرَعَ وأَبْطَأَ ، كأننا قلنا : عَجَلَ واحْتَبَسَ ، فأما " عَجَلَ " و " بَطُؤَ " فكأنه غريزة .

والتسمية : مثل : أكفَرتُه وأَخْطَأتُه ، إذا سميته كافراً ومخطئاً ، والدعاء مثل : أَسْقَيْتُه : دعوت له بالسقيا أي قلت له : سقاك الله ، والتعريض مثل : أَقْتَلْتُه ، أي : عرضته للقتل ، وبمعنى صار صاحب كذا ، مثل : أجدب المكان ، أي صار ذا جدب ، والاستحقاق ، مثل : أَحْصَدَ الزّرْعُ ، أي : استَحَقَ أن يفعل به ذلك ، ومثله : أَحْمَدْتُه ، أي : وجدته مستحقاً للحمد . والصيرورة مثل : أصبحنا وأمسينا ، أي : طرنا في هذين الوقتين .

[٤] فَاعَلَ ، ومن معانيه : أنه يجيء لواحد لا يراد به المفاعلة ، مثل : سَافَر محمد ، وعافاه الله ، وعاقبنا المعتدي .

[٥] فَعّــلَ ، ومن معانيه : النقل بتصيير الفاعل مفعولاً به ، فرح صديقي وفَرّحْتُه ، والتكثـــير ، وهـــو الغالب على هذا البناء ، مثل : غلّقت الأبواب ، ومنه قولـــــه تعالى : ﴿ وفجّرنا الأرض عيوناً ﴾ (٢٤٤) ، والمراد تكرير الفعل ، ولـــيس للـــتعدية ؛ لأن هذيـــن الفعلين متعديان من غير تضعيف عينيهما ، والغـــرض مـــن ذلك التكثير وأن الفعل وقع شيئاً فشيئاً . والسلب ، مثل : مرَّضـــته ، أي : أزلت المرض عنه ، والجعل على صفة ، مثل : فَطّرتُه فَأفْطَرَ .

والتســمية ، مثل : خَطّأتُه ، أي : سميته مخطئاً والدعاء للشيء أو عليه ، مـــثل : سَقّيته ، قلت له : سَقَاكَ اللهُ ، وعَقّرته أي : دعوت عليه بالعقر. أو صفة بذلك ، مثل : شجّعته ، وجبّنته ، أي : وصفته بالشجاعة والجبن .

[٦] انفَعَلَ ومن معانيه : يكون علاجاً وعملاً ، ولذا يستضعف قول القائل : انعدم الشـــيء ؛ لأن ذلك ليس فيه عمل ، وصح قولهم : قُلتُ الكلامَ فَانقَالَ ؛ لأن القول له تأثير في تحريك اللسان وإعماله .

[٧] افْـــتَعَلَ ، ومـــن معانيه : الاتخاذ ، مثل : اشْتَوَى القَومُ اللحمَ ، أي : اتخذوه شواء ، والاجتهاد والتصرف ، مثل : اكتسب ،أي : تصرف واجتهد ، فأما كسب ، فأصاب مالاً .

الخطفة ، مثل : انْتَزَع ، واستَلَبَ ، أخذه بسرعة (٢٤٥) ، و " افْتَعَلَ " عندهم أقـــوى من " فَعَلَ " نحو : قدر واقتدر ، وكسب واكتسب ، جاء في "الخصائص " فـــي [باب في قوة اللفظ لقوة المعنى] : " ومثله باب فَعَلَ ، وافْتَعَلَ ، نحو : قدر واقـــتدر ، فاقتدر أقوى معنى من قولهم " قدر " كذلك قال أبو العباس وهو محض القـــياس . قـــال الله سبحانه : ﴿ أَخْذَ عَزِيْزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ (٢٤٦) ، فمقتدر هنا أوفق من قادر من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ " (٢٤٧) .

" استَفْعَلَ " [٢٤٨] في أكثر أحواله للطلب ؛ لأن الحروف تبت حسب المعنى : فـــ " وَهَـبَ ، وَسَقَى ، وَطَعِمَ " كل فعل منها يدل على معناه من غير طلب.، ولكـن زيادة الألف والسين والتاء عليها أكسبتها معنى الطلب فصارت استَوْهَبَ ، استَسْـقَى ، استَطْعَم ، بمعنى طلب الهبة والسقاية والطعام ، فيقال : "جعلوا استفعل فـي أكثر الأمر للطلب رتبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال ، وهكذا اقـترن هذا البناء بهذا المعنى أو بالأحرى أصبحت الألف والسين والتاء مرتبطة في هذه الصيغة بمعنى الطلب ، ففي أغلب أحوالها أصبح لهذه الأصوات مثل هذه الدلالـة ومنه " استغفر ، استيأس. " ، و "استيأس " أقوى من "يئس" ، وذلك لزيادة المبـنى ، قال الله تعالى : ﴿ حَتَّى إذا استَيْئَسَ الرُسل وَظَنّوا أَنَّهُم قَد كُذّبوا جَاءهم نَصرُنا ﴾ [٢٤٩] ، وقال ﴿ فَلَمّا استَيئسوا مِنه خَلَصُوا نَجِيا ﴾ [٢٥٠] .

ومـن معانـيه الإصابة ، مثل : " استَكْرَمْتُه ، واستَعْظَمْتُه " ، أي : أصبته كـريماً وعظـيماً ، والطلـب إلى حال . ويلاحظ أن " استَفْعَل " أخف هذه الصيغ وأكـثرها استعمالاً ، ولكن ما دلالتها ، أو ما دلالة الحروف الثلاثة الزائدة فيها أو ما دلالاتها ؟

أمـا هذه الدلالات كما قررها العلماء أو أقر قياسيتها على فترات متباعدة ، مجمع اللغة العربية في القاهرة ، فهي كما يلي :

١- الطلـب : ويـرى بعض علمائنا أن هذه الدلالة هي الأصل في صيغة "استَفْعَلَ" ، وأن غيرها من الدلالات محمول عليها ، ومن أمثلتها : "استقتل ، واسـتمات ، واستشـهد " ، أي :صارت بقوة طالباً أن يقتل أو يموت أو يـنال الشـهادة ، واسـتغفر الله واسـترحمه واستعانه أي : طلب غفرانه ورحمـته وعونـه ، واسـتجاره أي : طلب جواره أو حمايته ، واستنجده واستغاثه ، أي : طلب نجدته وغوثه ، واستأسر أي : طلب أن يؤسر .

٢- الصيرورة : مثل استَحْجَرَ الطين ، أي : صار حجراً ، استَنْوَقَ الجمل ، أي : صـار كالـناقة ، استأسـد القـاتل صار كالأسد ، واستنعج صار كالنعجة ، واستذأب صار كالذئب ، واستنسر العصفور صار كالنسر .

٣- الاتخاذ والجعل ، مثل ، استعبدت غلاماً واستأجرته ، أي : اتخذته عبداً أو أجيراً .

ولكن يلاحظ أن هناك أمثلة لا تدل الألف والسين والتاء فيها على أي واحدة من هذه الدلالات الثلاث في حدودها الحاسمة .

١- مــثال ذلــك أفعــال في هذه الصيغة تدل على الرأى مثل : استحسنت الشيء عددتــه أو رأيته حسناً ، ومثله : استقبحته ، واستهجنته ، واستبحته ، أي : رأيته قبيحاً ، أو هجيناً ، أو حلالاً .

٢- هــناك أفعــال في هذه الصيغة تدل على تحقيق الفعل ، ويمكن أن تدخل هذه الدلالــة أحياناً في دلالة الصيرورة بمعناها الواسع ، ويمكن أن يحل الفعل الثلاثــي أو الرباعــي أو الخماســي هنا محل السداسي و استفعل ، مثل : اســتطار الفجــر أو القلــب ، بمعنى : طار وتفرق وانتشر ، أي : صار كالطائر ، واستمر في العمل ، أي : مر ومضى ، واستوعب القضية ، أي : وعــيها بمعنى : جمعها ، واستماز الرجل غيظاً ، أي : تميز ، استشاط غضــباً أو ضحكاً بمعنى شاط ،أي : التهب أو احترق بمعنى أنه بالغ في الغضب أو الضحك .

٣- قــد تكون الكلمة الواحدة على هذه الصيغة ذات دلالة في عبارة ، ولها دلالة مخالفــة في سياق آخر ، وزيادة الهمزة والسين والتاء هي التي تفيد الدلالة فــي كــل عبارة ، مثل : سمعت بحكمتك فجئتك مستفيداً منها ، أي : طالباً الفائدة واستفدت بحكمتك ، أي : أفدتها فعلاً ، أو حققت الفائدة منها . ومثل استنسبنى فاستنسبت له ، أي : طلب أن يعرف نسبي فحققه له ، واستنسبنى لأكون شريكه في العمل ، أي : رآنى مناسباً لمشاركته فيه ، واستشعر ثوباً صــوفياً اتقــاء للبرد ، أي اتخذه شعاراً ، وصمت لاستشعر الجوع ، أي : أطلب الشعور به وأنا أستشعر العطف على الفقراء ، أي : أشعر به فعلاً ، أو صــار العطف شعوراً لى ، واستهدف الشيء ، أي : صار هدفاً ، ومنه

الجـــوع ، أي : أطلب الشعور به وأنا أستشعر العطف على الفقراء ، أي : أشـــعر بـــه فعلاً ، أو صار العطف شعوراً لي ، واستهدف الشيء ، أي : صـــار هدفـــاً ، ومنه قولهم : من ألّف فقد استُهدف ، أي : من كتب شيئاً صار هدفاً للناقدين ، واستهدفت الحكمة ، أي : جعلتها هدفي (٢٥١) .

[٨] " افعَـــالّ " ومن معانيه : عدم الثبات ، وهو عكس " افعل " ، الذي يدل على ثبات الصفة في الموصوف ، فيقال : هو يصفارّ تارة ويحمارّ أخرى ، أي : لا يثبت على حال .

[٩] " افْعَـــوّل " ومـــن معانـــيه : المبالغة في صفة الفعل ، فيقال : اعلوّط الصبي الجمـــل مـــن عنقه ، أي : ارتقاه من عنقه ، وهذا خلاف المألوف ويؤدي وظـــيفة المـــبالغة كـــ " افْعَوْعَلَ " ؛ لأنه على زنته ، إلا أن المكرر هناك العين وهنا الواو الزائدة (٢٥٢) .

[١٠] " افْعَوْعَـــلَ " ومـــن معانيه : المبالغة في وقوع الفعل ، فيقال مثلاً : أعشبت الأرض ، فـــإذا أرادوا الكـــثرة والعمـــوم ، قـــالوا : اعْشَوْشَبَتِ الأرض ، فأعشبت دون اعشوشبت في المعنى(٢٥٣) ، فاخشوشن أبلغ عندهم من خشن واحلولى أبلغ من حلا ، لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو (٢٥٤) .

وجـــاء فـــي " الكتاب " قالوا : خشن ، وقالوا : اخشوشن ، وسألت الخليل فقال : كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد ، كما أنه إذا قال : اعشوشب الأرض ، فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عاماً قد بالغ ، وكذلك احلولى " (٢٥٥) .

وهكـــذا جعلـــوا من المعاني حقولاً دلالية مختلفة تخضع كل مجموعة منها لصيغة مزيدة بعينها ، وإن دلت أغلب هذه الزوائد على المبالغة في الحدث .

الخاتمة والمراجع

الخاتمة والنتائج

لـــيس من شك في أن محاولة التجريد بفحص عدد هائلِ من الاستعمالات وتعقـــبها فـــي النصوص في مستويات اللغة المختلفة لمحاولة وضع ضوابط تعقد الصلة بين الصيغ والزوائد من ناحية ، والمعاني من ناحية ثانية هي عملية مضنية ، لكـــنها تـــندرج ضـــمن وسائل التصنيف التي لجأ إليها نحاة العربية وصرفيوها للـــتحكم في عنصر مهم من وحدات اللغة وهو الفعل ، وهذا الجهد لم يصل إلينا ، ولكـــن وصـــلت إلينا نتائجه المحدودة في هذه الصيغ وتلك المعاني ، وما حاوله البحـــث هـــو الرجوع لاستكشاف هذا الجهد في تعقب الاستعمالات ، أضف إليه محاولات التفسير وإبداء الأسباب وبين هاتين العمليتين الأولى التي قام بها السلف ، والثانية التي نحاولها الآن نسجل النتائج الآتية :

النتـائـج

[١]كانت فكرة الميزان الصرفي إحدى المصادر التي تفرعت عنها الصلة بين صيغ الثلاثي وزوائده في الدرس الصرفي .

[٢]كانـــت العلاقـــة بيـــن جـــرس الكلمة ودلالتها وذلك في عدد من أبواب "خصـــائص" ابـــن جنى مثل : الاشتقاق الأكبر ، تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانـــي ، إمساس الألفاظ أشبه المعاني معيناً آخر استمد منه الصرفيون فكرة وضع معانٍ لكل زائدة .

[٣]الزوائد بأنواعها المختلفة ووظائفها المتعددة تقع في الأفعال ، كما تقع في الأســـماء ، لكـــنها أكـــثر انضباطاً في الأسماء عنها في الأفعال ؛ لأنها ارتبطت في الأسماء بالوظائف والأبواب الصرفية .

[٤]تعـــددت معانـــي صيغ الأفعال ، كما تعددت معاني الصيغة الواحدة فنشأ تداخـــل في المعاني ، بحيث يشترك المعنى الواحد في أكثر من صيغة أو صيغتين .

[٥] خلط الدرس الصرفي العربي بين الوظائف الدلالية والوظائف النحوية لكل من الصيغ وزوائدها .

[٦] انصـــبّ جلّ الدرس الصرفي على دراسة الصيغ وأهملوا نظامى التركيب والمعجم .

[٧] عـــزل الدرس الصرفي الصيغ عن استعمالاتها رغبة وحرصاً على وضع أقل عدد ممكن من القواعد للتحكم في معاني صيغ الفعل .

[٨] اســتبعد الصـــرفيون في تناولهم لمعاني الزوائد السمات التركيبية للفعل ، فأوردوا جميع الصيغ في هيئة الماضي .

[٩] أدت فكـــرة الميزان الصرفي أو المعيار الثلاثي بالصرفيين إلى أن يقعوا في تناقض حين جعلوا " استطاع " وأمثالها مزيدة بالألف والسين والتاء ، وأن الأصـــل الثلاثي " طاع " ، ثم يقررون بأن " استطاع " فيها حذف . وبهذا لا يكون هناك معيار وسط واصل بين تقدير الحذف والزيادة .

[١٠] حكّـم الـــدرس الصرفي الأبنية والصيغ معياراً فجمعوا تحت كل صيغة مجموعة من المعاني وحكم المعجميون المادة الثلاثية فدارت المعاني حول هـــذه المـــادة بالرغم من اختلاف الأبنية والصيغ ، وبهذا حدث تضاد في جهـــاز القواعد العربية نتيجة لاختلاف المعايير التي استعملها الصرفيون من ناحية والتي استعملها المعجميون من ناحية أخرى .

[١١] خضعت معاني الزوائد لتطور التأليف في الدرس الصرفي واستقلال العلم ذاته بعد استوائه وتبويبه من ناحية ، وتطور الاستعمال العربي من ناحية ثانـــية ، خصوصـــاً أن ســـيبويه لم يشر إلى ظاهرة الاتساع في استعمال الصيغ واهتم بتسجيلها الخالفون من يعرف من الصرفيين .

[١٢] صـــيغة الفعـــل ووظيفـــته تعدان جزءاً من بنيته يساعد في رسم صوره وأبعاده .

[١٣] فكرة تخصيص معاني للصيغ هي فكرة عامة ظهرت عند اللغويين وفقهاء اللغـــة ، وكانوا قد عمموها على كل من صيغ الأسماء والأفعال معاً غير

أن الصـــرفيين اختصوها بالزوائد ، ثم فرق المعجميون والدلاليون ، ومن عنوا بالترادف والمشترك اللغوي والعلاقات الدلالية بين استعمال الأفعال ، سواء من حيث الصيغة أو المادة المعجمية أو التركيب أو الدلالة .

[١٤] اسـتعمل الدرس الصرفي فكرة الحقول وسيلة لمعالجة تصنيف الأفعال ؛ لأنهـا فصـيلة كـبرى ، بل من أكبر فصائل العربية ، غير أنهم جعلوا الصـيغة والـزوائد حقلاً تدور حوله المعاني ، وقد عكس الأوربيون هذا المسـلك حين توصلوا إلى فكرة الحقول الدلالية ؛ إذ جعلوا المعنى مركزاً تدور حوله المواد المعجمية على اختلاف صيغها .

[١٥] يتناسب الاستعمال مع المعاني التي يمكن أن تكتسبها الصيغ تناسباً طردياً ، بحيث إذا زاد الاستعمال وزادت قدرة الصيغة على الدخول في تراكيب عديدة زادت دلالتها واتسع ميدان استخدامها والعكس بالعكس ، كما حدث فـي الصيغة " افعوعل " التي توقفت عند الأمثلة " اخْشَوْشَنَ ، احْدَوْدَبَ ، اعْشَوْشَـبَ " ومـثلها صـيغة " افْعَوّل " التي توقف استعمال من العصر الجـاهلي وبقيـت محتفظة بها ومن أمثلتها " اجْلَوّذَ ، واعْلَوّطَ " في كتب الصرف واللغة .

[١٦] أدى تطـور التأليف وظاهرة مناسبة اللفظ للمعنى إلى نشوء فكرة معاني زوائد الأفعال وانتقال الفكرة من الخليل إلى سيبويه إلى ابن جنى إلى ابن الأثير أدى إلى نشوء قانون [زيادة المبنى تعد زيادة في المعنى] .

[١٧] لعاملي الشيوع والنشاط أثر في تعدد معاني الصيغة ، ومن ثم دلالتها مثل صيغة " أفعل " ، حيث تتلبس بمواد المعجم المختلفة وتستعمل استعمالات متعددة .

[١٨] اتخذ الصرفيون من عدد محدود من المعاني معياراً يصنفون على أساسه الأفعـال ، فعقـدوا صـلة بين الصيغة الواحدة وعدد من هذه المعاني ، بحيـث اشـتركت المعاني جميعاً في جميع الصيغ ذات الزوائد وتميزت

بعـض الصـيغ بشمولها لهذه المعاني مثل " أفعل " وندر في بعض هذه الصيغ أن تؤدي ولا معنى واحداً مثل " افْعَوّلَ ، وافْعَوْعَلَ " .

[١٩] كـان لعلمـاء العربية وسيلتان في تحديد الزوائد ، الوسيلة الأولى عقلية وهي فكرة الميزان الصرفي ، والوسائل الأخرى استعمالية ، وهي الحمل على النظير من كلام العرب واللزوم والكثرة والزيادة لمعنى .

[٢٠] كانـت فكرتا الميزان الصرفي من ناحية ومعاني الزوائد من ناحية ثانية رمزيـن بارزين من رموز المعيارية في قواعد العربية أدت الأولى منهما إلـى الثانـية وتحكمـت الظاهـرة في كثير من قوانين العرب والتركيب والدلالة .

[٢١] اتخـذ التأليف في هذه الظاهرة مساراً خاصاً يبدأ بمفهوم المنهج الوصفي عـند الخليل وسيبويه متجهاً نحو المعيارية عند ابن الحاجب في الشافية ، وارتباط المسار بنشأة الدرس الصرفي إلى اكتمال التصنيف فيه .

[٢٢] استند أبو هلال العسكري إلى مفهوم النموذج التركيبي والدلالي في تحقيق فكرته " الفروق الدلالية أو اللغوية دون استعمال المصطلح " ، كما استند ابـن الأعرابـي وابـن درسـتويه إلى النموذج السياقي في رفض فكرة "الترادف التام " وتطابق استعمال معنى الفعل الواحد في جميع السياقات .

[٢٣] اتخـذت طـريقة معالجة ارتباط الصيغ والزوائد بالمعاني الارتباط ذاته الـذي يرتبط به مستوى الصرف بالمستويات الأخرى كالمعجم والتركيب والنحو .

[٢٤] عقد اللغويون والصرفيون صلة بين الهمزة والألف من ناحية ، والمعاني من ناحية أخرى ، سواء أكانت الألف أو الهمزة هي الزيادة الوحيدة على مبـنى الصـيغة أم اتخـذت مع النون أو التاء أو السين والتاء معاً ، أو تضـعيف العين أو ألف أخرى ، فتضعيف اللام ، وأهملوا في هذا الإطار دورهما في بناء الصيغ .

[٢٥]في الصيغ " افْتَعَلَ ، و تَفَاعَلَ ، و تَفَعَّل " عند الاستعمال لا تصح المعاني التـــي وضـــعها الصـــرفيون للزوائد في مبنى هذه الصيغ خصوصاً في "اضـــطرب ، واثّـــاقل ، اظهّر " ؛ لأن الطاء في الأولى والثاء في الثانية وتضعيف الطاء في الثالثة لا يدخل في إطار الزوائد التي حددوها ، ومن ثـــم المعانـــي التقريبية التي وضعوها لها ، ولكن استجابة اللسان العربي لبناء الصيغ هو الذي أدى إلى هذا المسلك .

[٢٦]لـــم يســـهم نظـــام الصيغ والزوائد في التمييز بين أنواع الفعل المتعدي بالرغم من أن بعضها يمكن أن تسهم الصيغة في تمييزه عن غيره ، مثل " أعطـــى ، وأنـــبأ " ، واكتفـــت كتب التصريف بأن جعلت التعدي معنى واللزوم معنى آخر يشبهه في القوة .

[٢٧]لـــم تشمل المعاني التقريبية التي رصدها الدرس الصرفي للصيغ المزيدة علـــى عنصـــر الزمـــن ، ولم تشر إليه أية إشارة بالرغم من أنها اهتمت بمعانـــي الـــتعدي واللـــزوم التي تعتد على التركيب ، ويبدو أنهم في ذلك اعتدوا على الخصائص النحوية ، من حيث إن جميع الصيغ المزيدة مبنية على الفتح أي إن صيغتها ترتبط بالزمن الماضي ، بينما يتغير الزمن إذا أعـــرب أي صـــار في المضارع أو تحولت صيغته إلى الأمر خصوصاً وزن " افعَلَ " وليس صيغ الأمر الأخرى المتعددة .

[٢٨]أدت الظواهـــر الصـــوتية المعـــتمدة على طاقة الجهاز النطقي كظواهر المخالفة والمماثلة وتجاور المجهور والمهموس إلى انفصام عرى العلاقة التقريبية التي أوجدها الصرفيون بين زوائد بعينها ومعانٍ تقتصر عليها .

[٢٩]أدى التوســـع في استعمال الصيغ المزيدات إلى أن أدى بعضها الوظائف النحوية والدلالية للآخر ، ومن ذلك " فَعل ، وأفْعَل " مما أدى إلى تصنيف كتـــب كاملة في الصيغتين من ناحية ، وتطور التأليف في الظاهرة بصفة عامة من ناحية ثانية .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

* Corder, S, Intrducing Applied Linguistics, P. ٢٦١, Penguin, ١٩٧٣

، د/ عـــبده الراجحى : علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية ص ٥١ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٢م .

[١] د/ أحمـــد محمـــد قـــدّور : مبادئ اللسانيات ص ٣٤١ ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ١٩٩٩م .

[٢] د/ عـــبد المجـــيد عابديـــن : محاضـــرات في علم اللغة الحديث ، ص ١٦٢ ، الإسكندرية ١٩٨٦م .

[٣] Saussure (F.de.) : cours de Linguistique, P. ١٨٥, payot. Paris, ١٩٧٦ .

[٤] د/ كمال بشر : اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، ص ٢١١ ، دار غريب ، القاهرة ١٩٩٩م .

[٥] د/ كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١٥ ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧١م .

[٦] ابن فارس : مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ٣٥٧/٤ ، ط٢ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبى ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

[٧] نفسه ٣٧٢/٤ - ٣٧٣ .

[٨] ابن فارس : مقاييس اللغة ، ٣٧٢/٤ - ٣٧٣ .

[٩] ابـــن فارس : الصاحبي ص ٤٤٥ ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط عيسى البابي الحلبى ، القاهرة ١٩٧٧م .

[١٠] د. عـــبد الصـــبور شـــاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٧٤-٧٥ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .

[١١] Bach, Emmon : An introduction to transformation grammars, P. ١٠, U.S.A. ١٩٦٤ .

[١٢] د/ محمـــود سليمان ياقوت : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، ص ١١٧ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، سنة ١٩٨٦م .

[١٣]د/ ســعيد حسن بحيرى : نظرية التبعية في التحليل النحوى ، ص ٢٠٨ ٢٠٩ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط١ ، ١٤٠٨هـــ - ١٩٨٨م .

[١٤]د/ كمال بشر : اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، ص ١٦٥ .

[١٥]انظر : د/ كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ص ٥٨-٦٠ .

[١٦]د/ محيـــي الدين محسب : التحليل الدلالى في كتاب الفروق في اللغة لأبي هلال العسكرى ص ٦٥ - ٦٦ ، مجموعة ميراناس للتأليف والبحث العلمي ، ١٩٩٢م.

[١٧]د/ عبد المجيد عابدين : محاضرات في علم اللغة الحديث ، الإسكندرية ١٩٨٦م.

[١٨]د/ نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ط٢ ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٧٨م ، ص ٩٩ .

[١٩] See : Eddy Roulet : Linguistic theory, Linguistic Description and language teaching (long man) ١٩٧٣, PP. ٥,١٧ .

[٢٠]د/ صبحى الصالح : دراسات في فقه اللغة ، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت ، سنة ١٩٦٠م ، ص ١٢ .

[٢١]د/ محمـــود سليمان ياقوت : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، ص ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥م .

[٢٢] Bach : An introduction to transformation grammars P.١٠ .

[٢٣]د/ طيبة صالح شذر : أثر التعبير الدلالة في ظهور الترادف ، مجلة علوم اللغة ، م٢ ع١ ، ١٩٩٩م ، ص ١٠٩ .

[٢٤]د/ صـــبحى الصـــالح : دراسات في فقه اللغة ، ص ٣٣٧ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٦م .

[٢٥]الزمخشـــري : أســاس البلاغة ، ٤٢٦/٢ ، طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٢٢م .

[٢٦]نفسه : ١٤٦/٢ .

[٢٧]نفسه ٣٣٩٦/٢ .

[٢٨]نفسه : ٣٩٦/٢ .

[٢٩]نفسه : ٥١٢/٢ .

[٣٠]نفسه : ٢٣٣/٢ .

* نفسه ٤٨/١ .

[٣١]د/ محمود نحلة : صور تألف الكلام عند ابن هشام ، ص ١١٤ ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٣م .

[٣٢]د/ أحمــد عبد الستار الجوارى ، نحو التيسير ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٤م ، ص ٥٦ .

[٣٣]حــازم القرطاجــنى : منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، ص ٢٦٦-٢٦٨ -٢٦٩ ، تونس ١٩٦٦م .

[٣٤]د/ أحمد محمد قدور : مبادئ اللسانيات ، ص ٣٤١ .

[٣٥]د/ صبحى صالح : دراسات في فقه اللغة ، ص ٨٢ .

[٣٦]د/ حــنون مــبارك : مدخل اللسانيات سوسير ، ص ١٢٧-١٢٨ ، دار توبقال ، المغرب ، ١٩٨٧م .

[٣٧]عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٤١٥ ، دار مصر ١٣٥٧هـ .

[٣٨]د/ مصــطفى ناصــف : النحو والشعر ، ص ٣٥ ، قراءة في دلائل الإعجاز ، فصول ، العدد ٣ ، إبريل ١٩٨١م .

[٣٩]د/ أحمــد مخــتار عمــر : علــم الدلالة ، ص ١٤ ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٢م .

- تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٣م .

- د/ نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ٣٢٤ ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٧٨م .

[٤٠]ابــن جــنى : الخصــائص ، ١/٢٢٤ – ٢٢٥ ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢م .

- اللمع في العربية : تحقيق د/ حسين محمد شرف ، ص ٩٢ ، ط١ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

[٤١]د/ ميشــال زكــريا : الملكــة اللســانية في مقدمة ابن خلدون ، ص ٥٢ ، مج المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٦م .

[٤٢]دي سوسير : دروس في الألسنية العامة ، ص ١٩٣ ، ترجمة صالح القرماوى ، محمد الشاوش ، محمد عجيبة ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس ، ليبيا ، تونس العاصمة ، تونس ١٩٨٥م .

[٤٣] Kackendoff, R (١٩٧٥) Regularites morphologiques et semantiques dans le lexique trad . france . par Ronat, M, dans : Languethorie generative etedue, Hermann (١٩٧٧) Paris .

[٤٤] Ruwel, N(١٩٧٢) : Apropos d une class de verbes psychologiques dans : Ruwet N : theorie syntazique et styntaxe dufrancais seuil Paris .

[٤٥]الزمخشرى : أساس البلاغة ، ٣٢٤/١ .

[٤٦]نفسه : ٣٠٧/١ .

[٤٧]نفسه : ٣٧٧/٢ .

[٤٨]نفسه : ٣٠٣/٢ .

[٤٩]نفسه : ٥١١/٢ .

[٥٠]الزمخشري : أساس البلاغة ٨٨/١ .

[٥١]نفسه : ٤٥١/١ .

[٥٢]نفسه : ٨١/٢ .

[٥٣]نفسه : ٢٤٢/٢ .

[٥٤]نفسه : ٢٨٥/٢ .

[٥٥]نفسه : ٥٢٣/٢ .

[٥٦]نفسه : ١٩٩/٢ .

[٥٧]نفسه : ١٦٦/٢ .

[٥٨]نفسه : ٦٠/١ .

* نفسه : ١٢/١ .   ** نفسه : ٢٠/١ .   *** نفسه : ٤٣٥/١ .

**** نفسه : ٤٤٠/١ .

[٥٩]نفسه : ١٦٦/١ .

[٦٠]نفسه : ١٦٦/١ .

* نفسه : ٢١٢/١ . ** نفسه : ٣٨٠/٢ . *** نفسه : ٣٩٥/١ .
**** نفسه : ٣٠٧/١ .
[٦١]نفسه : ٢٨٢/٢ .
[٦٢]نفسه : ٤١٢/٢ .
* نفسه ٤/١ ** نفسه ٢١٢/١ *** نفسه ٨٤/٢
**** نفسه ٥٦١ .
[٦٣]نفسه ١٢١/٢ .
[٦٤]نفسه ١١٩/٢ .
* نفسه ١٣/٢ . ** نفسه ١٢/١ . *** نفسه ١٤٦/٢
**** نفسه ٤٩١/٢ .
[٦٥]نفسه ٤٣١/٢ .
[٦٦]نفسه ٤٢٦/٢ .
[٦٧]نفسه ٥٢٥/٢ .
[٦٨]نفسه : ٧٦/٢ .
[٦٩]نفسه : ٢٣٢/٢ . * نفسه ٣١٢/١ . ** نفسه ٣١١/١ .
[٧٠]نفسه : ٥٠٩/١ .
[٧١]نفسه : ٢٧٩/٢ .
* نفسه : ٤/٢ . ** نفسه /١٩ . *** نفسه ١٩٠/١ .
**** نفسه ٢٠٤/١ .
[٧٢]نفسه ٧١/١ .
[٧٣]نفسه ١٩١/١ . * نفسه ٣٥٩/٢ .
[٧٤]السيوطي : همع الهوامع ٨٢/٢ ، بيروت ، دار المعرفة ، د.ت .
[٧٥]د/ ميشـال زكريا : الألسنية علم اللغة الحديث المبادئ والأعلام ، ص ١٦٦ مج المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٠م .
[٧٦]الفاس الفهرى المعجمة والتوسيط : المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي ، ص ١٦٥ ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ١٩٩٠م .

[٧٧]د/ طيبة صالح شذا : أثر التغيير الدلالى في ظهور الترادف ، مجلة علوم اللغة ،
م٢ ع١، ١٩٩٩م ، ص ١١١ .
[٧٨]د/ كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١٢٨ .
[٧٩]د/ إبراهيم أنيس : أسرار اللغة ، ص ٣١ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة .
[٨٠]هــنرى فلــيش العربــية الفصحى ، ص ٣٠ ، ترجمة د/ عبد الصبور شاهين ، بيروت ١٩٦٦م .
[٨١]السابق : ص ٣٠ .
[٨٢]ابــن فارس : الصاحبي ، ص ٣٦٣ ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ١٩٧٧م .
[٨٣]ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ، تحقيق : شوقي ضيف ، ص ٢٥-٢٦.
[٨٤]د/ صبحى الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص ٩٥ .
[٨٥] Chomsky, Noam, Aspects of the theory of syntaxp ٧٧,٧٨ \ the M.I.T press Cambridge Eleventh printing ١٩٧٦.
[٨٦]ابــن جنى : المنصف ، ١/١٨-٢٨ ، مطبعة البابي الحلبى بالقاهرة ، بتحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين .
[٨٧]ابــن الحاجــب : الشافية ص ٢١٨ ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥م – ١٣٩٥هـ .
[٨٨]الإستراباذى : شرح الشافية ، ١/٥٢ .
[٨٩]ابــن عصــفور : الممتع في التصريف ، ١/١٧٥ ، ١٧٦ ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٨م .
[٩٠]د/ نجاة عبد العظيم : أبنية الأفعال ، ص ٢٦-٢٧ ، دار الثقافة للنشر ، القاهرة ١٩٨٩م .
[٩١]ســيبويه : الكتاب ، ٤/٢٧٩ ، تحقيق : أ/عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٣٨٥ هــ - ١٩٦٦م إلى ١٣٩٧هــ - ١٩٧٧م .
[٩٢]سورة القدر : الآية ٤ .
[٩٣]سورة الليل : الآية ١٤ .

[٩٤]سورة الكهف : الآية ٩٧ .

[٩٥]محمــد المبارك : فقه اللغة ، ص ٧٤ ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٧٧هـ -٧٩ هـ / ١٩٥٨م - ٦٠م .

[٩٦]هـنرى فلـيش : العربية الفصحى ، وهو دراسة قيمة تعتمد على نتائج البحوث اللغوية الحديثة .

[٩٧]هنرى فليش : العربية الفصحى ، ص ١٠٢ .

[٩٨]هنرى فليش : العربية الفصحى ، ص ١٠٨ .

[٩٩]د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٧٧-٢٧٨ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٧٣م .

[١٠٠]د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٥ - ٢٣١ .

[١٠١]د/ محمد عبد الوهاب شحاته : مفهوم المورفيم في علم اللغة ، مجلة علوم اللغة ، م١ ع١ ، ١٩٩٨م ، ص ١٩١ .

[١٠٢]د/ محمــود فهمــي حجازى : علم اللغة العربية ، ص ١٠٠-١٠١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع بالقاهرة ، د.ت .

* د/ محمــود فهمي حجازى : الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٧ ، غريب القاهرة .

[١٠٣]فـندريس : اللغة ، ص ٢٤٢ ، تعريب عبد الحميد الدواخلى ، محمد القصاص ، القاهرة ، ١٩٥٠م .

[١٠٤]مجمع اللغة العربية ، مجموعة القرارات العلمية ، القاهرة ١٩٦٣م ، ص ٥٥ .

[١٠٥]مجمع اللغة العربية : كتاب في أصول اللغة ، القاهرة ، ١٩٦٩م ، ص ٦٢ .

[١٠٦]مجمع اللغة العربية : مجموعة القرارات العلمية ، ١٩٦٣م ، ص ٤٣ .

[١٠٧]سيبويه : الكتاب ، ٢/٢٤٤ .

[١٠٨]المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المعجم الموجز للمصطلحات في مراحل التعليم العام معجم الحيوان ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ١٩٧٦م .

* السابق [٥] معجم مصطلحات علم النبات ، دمشق ١٩٧٨م .

** السابق : معجم الفيزياء ، بغداد ١٩٧٧م .

*** سيبويه : الكتاب ٢/٢٤٤ .

****مجمــع اللغة العربية:مجموعة القرارات العلمية ،القاهرة ١٩٦٣م ،ص ٣٠ .

***** مجمــع اللغــة العربية : مجموعة المصطلحات العلمية والفنية ، المجلد الأول ، ص ١٧٦ .

****** مجمع اللغة العربية : مجموعة القرارات العلمية ، القاهرة ، ١٩٦٣م ، ص ٢٩ .

[١٠٩]د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٥١ .

[١١٠]د/ عبد الصبور شاهين : المنهج الصوتى للبنية العربية ، ص ١١٢ ، مكتبة دار العلوم ، القاهرة ، ط١ ،!٩٧٧م .

[١١١]د/ تمــام حســان : اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ، ص ٢٩ وما بعدها ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨م .

[١١٢]سورة الإنسان : الآية ٦ .

[١١٣]سورة المطففين : الآية ٢ .

[١١٤]د/ عــبد المجــيد عابديــن : المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية ، ص ٣٢ ، القاهرة ، ١٩٥١م .

[١١٥]أ/ ســعيد الأفغاني :في أصول النحو ، ص ١٢٩ ، مطبعة جامعة دمشق ، ط١ ، ١٣٧٦هــ - ١٩٥٧م .

[١١٦]د/ رياض قاسم : اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، ص ١٤٥-١٤٦ ، لبنان ، ١٩٦٠م .

[١١٧]د/ عــبد المجيد مصطفى السيد : المغني في علم الصرف ، ص ٣٧،٣٨ ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الأردن ، ط١ ،١٩٩٨م.

[١١٨]د/ تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ١٦٦ .

[١١٩]د/ عــبده الــراجحى : الــنحو العربي والدرس الحديث ، ص ١٤٥ ، دار نشر الثقافة ، الإسكندرية ، ١٩٧٧م .

[١٢٠] Faik, Julio. Linguistes Language P.١٩٣ . Second Edition John wiley songs U.S.A. ١٩٧٨ .

[١٢١] Ibid : ١٩٦ .

[١٢٢]د/ محمد الحناس : البنيوية في اللسانيات ، ص ٥٤-٥٦ ، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء ، ط١ ، ١٩٨٠م .

[١٢٣]ابن عصفور : الممتع ، ٢٧/١ - ٢٩ .

[١٢٤]فندريس : اللغة ، ص ١١٤ .

[١٢٥]ابن جنى : الخصائص ، ٣٨/١ ، تحقيق : أ/ محمد على النجار ،طبع دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٥٦م .

[١٢٦]د/ كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١١٣ - ١١٤ .

* ابن جنى : الخصائص : ٢٥٦/١ -٢٥٧ .

[١٢٧]ابن عصفور : الممتع ، ص ٣١-٣٢ .

* المـــبرد : المقتضب ، ٦٩/١ ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٥هت - ١٣٨٨ هـــ .

[١٢٨]ابن عصفور : الممتع ، ص ٣١ .

[١٢٩]الســيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، د.ت .

[١٣٠]د/محمـــد عبد الوهاب شحاته ، مجلة علوم اللغة ، ص ٢٠٧ -٢٠٨ ، م١ ١٩٩٨ م.

[١٣١]ابـــن جنى : المنصف ، ١٥٣/١ ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط مصـــطفى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٧٣هـــ - ١٩٥٤م . وابن عصفور : الممتع ، ٢٠٨/١ ، تحقـــيق : فخـــر الدين قباوة ، ط٤ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٣٩٩هـــ - ١٩٧٩م .

[١٣٢]ريمـــون طحـــان : فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص ١٨٥ -١٨٦ ، دار الكتب اللبناني ، بيروت ، د.ت .

[١٣٣]جــورج مونــان : مفاتــيح الألســنية ، ص ١٢٠ ، ترجمة الطيب البكوش ، منشورات الجديد ، تونس ١٩٨١م .
[١٣٤]تشومسكى : الهياكل التركيبية ، ص ١٠٢ .
[١٣٥] L.Bloom field : lelangage : ١٩٣٣ P.١٣ et P.١٣٧ .
[١٣٦]ســيبويه : الكتاب ، ص ٤-٦٥ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧١م .
- ابن يعيش : شرح الملوكى ، ص ٧١ ، سوريا : المكتبة العربية بحلب ، ط١ ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م ، تحقيق : فخر الدين قباوة .
- الإســتراباذى : شــرح الكافــية ، ١/٩٣ ، ليبيا ، منشورات جامعة بنغازى ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عميز .
- البغدادي : من شواهد شراح الشافية ، ٤/٤٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ابن يعيش : شرح الملوكي ، ص ٧٣ .
- الإستراباذى : شرح الشافية ، ١/٩٣ .
- ابن يعيش : شرح الملوكى ، ص ٧٢ ، ٨٣ ، ٧٨ .
- الزمخشري : المفصل ، ص ٢٨١ ، بيروت ، دار الجيل ، ط٢ .
- ابن جنى : المنصف ، ١/٧٢ ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبى ، ط١ ، ١٩٥٤ ، تحقــيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، وابن عصفور : الممتع ١/ ١٩٠ ، ١٩١ .
- الإستراباذى : شرح الشافية ، ص ١-١٠٤ ، ابن عصفور : الممتع ١/١٨٣ ، ابن يعيش : الشرح الملوكي ، ص ٧٤ .
- الزمخشري: المفصل ، ص ٢٨٠ ، وابن عصفور : الممتع ، ١/١٨٢ ، ١٩٤.
[١٣٧]الحمــلاوى : شــذا العــرف ، ط٣ ، ص ٢١-٢٦ ، مطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ١٣٢٣هـ .
[١٣٨]د/ محمد عبد الوهاب شحاته : مفهوم المورفيم في علم اللغة ، مجلة علوم اللغة ، ص ٢٥١ -٢٥٢ ، م١ ع٢ ، ١٩٩٨م .
[١٣٩]سيبويه : الكتاب ، ٤/٥٥ .

[١٤٠]سورة البقرة : الآية ٢٣٥ .

[١٤١]سورة آل عمران : آية ١٨ .

[١٤٢]سورة المجادلة : الآية ٦٣ .

[١٤٣]الشيخ الحملاوى : شذا العرف في فن الصرف ، ص ٣١٠ ، القاهرة ،د.ت .

[١٤٤]د/ كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، ص ١٤٤-١٤٥ .

[١٤٥]سيبويه : الكتاب ٤/٥٥ ، والفارس : الإيضاح ، ص ٧٠ . والزمخشري : المفصل ، ص ٢٥٧ ، والرضى :١/١٢٧ .

[١٤٦]حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، القاهرة ، ١٩٤٠م ، ١/١٧٨ .

[١٤٧]د/ أحمد مختار عمر : علم الدلالة ، ص ٨٠ .

[١٤٨]ابن جنى : الخصائص ، ٣/٩٨ ، ط٢ ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت .

[١٤٩]سيبويه : الكتاب ، ص ١: ١٢ .

[١٥٠]المصدر السابق : ص ١: ٢٥ .

[١٥١]د/ تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ٢٤٢ .

[١٥٢]ابن يعيش : المفصل ، ٧/١١٦ .

[١٥٣]سورة الزلزلة : الآية ٢..

[١٥٤]سورة يونس : الآية ٢٤ .

[١٥٥]سورة مريم : الآية ٤ .

[١٥٦]د/ تمام حسان : بحث به بعنوان " إعادة وصف اللغة العربية إلينا ، ص ١٤٥-١٨٤ ، في اللسانيات واللغة العربية ، الجامعة التونسية ، ١٩٨١م .

* shahir El-Hassan, Meaning by collocation with illustrations from written Arabic .

المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٨ ، خريف ١٩٨٢م .

[١٥٧]سورة المائدة : الآية ٢ .

[١٥٨]أولمان : دور الكلمة ، ص ١١٤ -١١٥ ، ترجمة كمال بشر ، مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٧٥م .

[١٥٩]سيبويه : الكتاب ، ٦٣٣/٣ .

[١٦٠]د/ عـــبد الكـــريم مجاهد : الدلالة اللغوية عند العرب ، ص ٢٠١ ، دار الضياء للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ١٩٨٥م .

[١٦١]سورة يوسف : الآية ٢٣ .

[١٦٢]سورة العنكبوت : الآية ٢٠ .

[١٦٣]ابن الأثير : المثل السائر ، ٢٥٠/٢ ، تحقيق : د/ أحمد الحوفى ، د/ بدوى طبانة ، القاهرة ، ١٩٥٩م .

* سورة القمر : الآية ٤٢ .

[١٦٤]انطـــوان ميـــيه : علم اللسان ، ص ٤٥٦ ، مع كتاب النقد المنهجي عند العرب للدكتور / محمد مندور ، القاهرة ، د.ت .

[١٦٥]سيبويه : الكتاب ، ٣٣٠/٢-٣٣١ .

[١٦٦]سيبويه : الكتاب ، ٢٣٣/٢-٢٣٧ .

* الرضي الإستراباذى : شرح الشافية ، ٨٣/١-٩٢ .

[١٦٧]الإسترابادى : شرح الشافية ، ٨٤/١-٨٥ .

[١٦٨]ينظر أدب الكاتب : لابن قتيبة ، ص ٣٥٥ ، وشرح الشافية للرضى ٩٢/١-٩٦.

[١٦٩]ينظر أدب الكاتب ص ٣٥٧ ، وشرح الرضي على الشافية ٩٦/١ .

[١٧٠]سيبويه : الكتاب ، ٢٣٨/٢ ، ٢٣٢ ، والرضي : شرح الشافية ١٠٨/١ .

[١٧١]مجلة مجمع اللغة ٣٦/١ ، ٢٢٢-٢٢٣ .

[١٧٢]سيبويه : الكتاب ، ٢٣٨/٢ -٢٣٢-٢٣٣ .

[١٧٣]الرضي : شرح الشافية ، ٩٩/١-١٠٤ .

[١٧٤]مجلة المجمع ، ٣٦/١ ، ٢٢٤-٢٢٥ .

[١٧٥]أدب الكاتب ، ص ٣٦٤ ، والرضي : شرح الشافية ١٠٤/١-١٠٧ .

[١٧٦]سيبويه : الكتاب ، ٢٤٠/٢،٢٢٢ .

[١٧٧]الرضي : شرح الشافية ١١٠/١-١١١ .

[١٧٨]مجلة المجمع : ٢٣١/١ ، ٢٣٢ .

[١٧٩]سيبويه : الكتاب ، ٢٤١/٢ -٢٤٢ .

[١٨٠]سيبويه : الكتاب ، ٢٤٢/٢ .
[١٨١]السيوطي : همع الهوامع ، ١٦٢/٢ .
[١٨٢]ابن جنى : الخصائص ٢٢٣/١ .
[١٨٣]ابـــن جنى : سر الصناعة ، ٤٢/١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، تحقيق : السقا وزملائه ، ط١، دار الـــثقافة العامـــة بـــوزارة المعارف ، مطبعة مصطفى البابي الحلبى بمصر ١٩٥٤م .
[١٨٤]ابن جنى : الخصائص ٣٢٣/١ .
[١٨٥]ابن جنى : سر الصناعة ، ٤٤/١ .
[١٨٦]سورة النمل : الآية ٨ .
[١٨٧]د/ كمـــال بشـــر : علـــم اللغة الاجتماعي ص ٧١-٧٢ ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ط٣ ١٩٩٧م .
[١٨٨]ابن جنى : الخصائص ، ص ١٥٢-١٦٨ .
[١٨٩]ابن جنى : الخصائص ١٥٧/١ .
[١٩٠]ابن جني : الخصائص ١٥٢/٢ .
[١٩١]سيبويه : الكتاب ٩٨/٢ .
[١٩٢]. Uilmann the principles of semantics P.٦٦,٦٧
[١٩٣]السيوطي : المزهر ، ٤٧/١ ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، وعلى البجاوى ، ومحمد أبى الفضل إبراهيم ، دار إحياء العربية ، عيسى البابي الحلبى وشكراه ، د.ت .
[١٩٤]المرجع السابق : ص ١٧ .
[١٩٥]المرجع السابق : ١٦/١-١٧ .
[١٩٦]. Bally, precis de stgistique ٢١-٤٧ . Geneve ١٩٠٥
[١٩٧]د/ فاضل السامرائى : معاني الأبنية في العربية ، بغداد ١٩٨١م .

* سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

ابن جنى : الخصائص ٣٠٨/٢ ، ابن يعيش : شرح المفصل ١٥/٨ .

* سورة المطففين : الآية ٢ .

[١٩٩] الرضي : شرح الكافية ، ٢/٣٤٥ .

* سورة النور : الآية ٦٣ .

[٢٠٠] السيوطي : همع الهوامع ، ١/٨٢ ، انظر الرضي : شرح الكافية ، ٢/ ٣٤١ .

[٢٠١] المجاشعي : شرح عيون الإعراب ، ص ١٢٣ ، تحقيق : د/ عبد الفتاح سليم ، القاهرة ١٩٨٨م . الفارسي : الإيضاح ، ص ١٧١ ، تحقيق : د/ حسن شاذلى فرهود ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

[٢٠٢] المرادى : الجنى الدانى ، ص ١٠٨ ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، ط ب ١٩٧٣م .

[٢٠٣] ابن هشام : مغني اللبيب : ١/١١١ ، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، ١٩٨٧م .

[٢٠٤] د/ أحمد مختار عمر : علم الدلالة ، ص ٨٠-٨١ .

[٢٠٥] سورة الأحقاف : الآية ٢٠ .

[٢٠٦] الإستراباذى : شرح الشافية ، ١/٨٦ .

[٢٠٧] ابن جماعة : عز الدين محمد بن أحمد ، ت ٨١٦ ، حاشية على شرح الجار بدوى،مجموعة الشافية ، المطبعة المعاصرة ، ١٣١٠هـ ، ١/٤٥ .

[٢٠٨] الإستراباذى : شرح الشافية ، ١/٨٦ .

* الجاربردى : شرح الشافية ، ١/٤٥ .

** الإستراباذى : شرح الشافية ١/٨٧ .

*** الأنصارى : مناهج الكافية في شرح الشافية ، ٢/١٢٧ ، المطبعة العامرية. ١٣١٠هـ .

[٢٠٩] الأنصارى : مناهج الكافية في شرح الشافية ، ٢/٢٧ ، المطبعة العامرة ، ١٣١٠هـ .

[٢١٠] ابن قتيبة : محمد عبد الله بن مسلم ، ٨٨٩هـ ، أدب الكاتب ، ص ٤٧٢.

[٢١١] سيبويه : الكتاب ، ٤/٦١١ ، ٤/٦٢ ، والإستراباذى : شرح الشافية ، ١/ ٩٠-٩٣ .

* الإستراباذى : شرح الشافية ١/٩٠-٩٣ .

[٢١٢] الإستراباذى : ١/٩٠-٩٣ .

* السابق نفسه .

[٢١٣] ابن يعيش : الشرح الملوكى ، ص ٤٨ ، وابن قتيبة : أدب الكاتب ، ص ٤٨ .

* السابق : ص ٤٧١ .

[٢١٤] سيبويه : الكتاب ، ص ٤-٥٨ .

* السابق : ٤/٦٢ .

** ابن قتيبة : أدب الكاتب ، ص ٤٧٨ .

*** السابق : ٤٧٨ .

**** السابق : ص ٤٨١ .

***** الإستراباذى : شرح الشافية ١/٩٣ .

[٢١٥] الكتاب : ٤/٦٥ ، الشرح الملوكي ، ص ٧١ ، والإستراباذى : شرح الشافية ١/٩٣ .

[٢١٦] د/ كمال بشر : علم اللغة الاجتماعي ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

[٢١٧] سيبويه : الكتاب ، ١/١٢ .

[٢١٨] السيوطي : المزهر ، ٤/٢٠ وما بعدها ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، د.ت .

[٢١٩] N.chomsky. Aspects de la theorie syntaxque P.١٤ .

[٢٢٠] سيبويه : الكتاب ، ٢/٤٠٤ ، ط بولاق ١٣١٧ هـ .

[٢٢١] الخليل بن أحمد : العين ، ١/٦١ ، تحقيق : عبد الله درويش ، بغداد ١٩٦٧م .

[٢٢٢] د/ أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب ، ص ٨٣ ، ط٢ ، ١٩٧٦م .

[٢٢٣] ابن جنى : الخصائص ، ٢/١٥٢ .

[٢٢٤]د/ إبراهـيم أنيس : الأصوات اللغوية ، ص ١٨٢-١٨٤ ، ٢٠٥-٢٠٦ ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٤م ، ط٦ .

[٢٢٥]المصدر السابق : ص ٢١٢ .

[٢٢٦]سورة النجم : الآية ٨ .

[٢٢٧]سورة الأعراف : الآية ٢٠١ .

[٢٢٨]سورة يونس : الآية ٢٤ ..

[٢٢٩]سورة الصافات : الآية ٨ .

[٢٣٠]سورة سبأ : الآية ١٩ .

[٢٣١]سورة لقمان : الآية ١٨ .

[٢٣٢]ابن جنى : الخصائص ، ٣/٩٨ .

[٢٣٣]الأزهـرى : التهذيـب ، ١٤/٣٣٠ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب .

[٢٣٤]سورة التوبة : الآية ١٠٨ .

[٢٣٥]سورة البقرة : الآية ٢٢٢ .

[٢٣٦]سورة النمل : الآية ٤٧ .

[٢٣٧]سورة يس : الآية ١٨ .

[٢٣٨]ابن سيدة : المخصص ، ١٤/١ ، بولاق ، ١٣١٦هـ - ١٣٢١هـ .

[٢٣٩]سورة الانفطار : الآيات ١-٥ .

[٢٤٠]سورة التكوير : الآيات ١-٤ .

[٢٤١]سورة الانشقاق : الآيتان ١-٢ .

[٢٤٢]ابـن جنى : المحتسب : ٢/٢١٠ ، تحقيق : على النجدى ناصف ، د/ عبد الفتاح شلبى ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

[٢٤٣]د/ رمضـان عـبد التواب : فصول في فقه العربية ، ص ٣٥٤ ، مكتبة الخانجى بالقاهرة ، ط٢ ،١٩٨٣م .

[٢٤٤]سورة القمر : الآية ١٢ .

[٢٤٥]د/ ناصــر حسين على : قضايا نحوية وصرفية ، ص ٨٨-٨٩ ، المطبعة التعاونية بدمشق ١٩٨٩م .

[٢٤٦]سورة القمر : الآية ٤٢ .

[٢٤٧]ابن جنى : الخصائص ٢/٢٦٤-٢٦٥ .

[٢٤٨]ابن جنى : الخصائص ، ٢/١٥٢-١٥٣ .

[٢٤٩]سورة يوسف : الآية ١١٠ .

[٢٥٠]سورة يوسف : الآية ٨٠ .

[٢٥١]محمــد خلــيفة التونسي : أضواء على لغتنا السمحة ، ص ١٤٣ -١٤٥ ، الكتاب التاسع ١٩٨٥ ، مجلة العربي .

[٢٥٢]ابــن يعــيش : شرح المفصل للزمخشري ، ٧/١٦٢ ، طبع ونشر محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٩ ، سنة ١٩٥٧م .

[٢٥٣]د/ ناصر : قضايا نحوية صرفية ، ص ٩٠ .

[٢٥٤]ابن جني : الخصائص : ٣/٢٦٤ .

[٢٥٥]سيبويه : الكتاب ، ٢/٢٤١ .

الفهرست